

٤٤ - كتاب الإحرام
وصفاته

obeikandi.com

ما جاء في الاشتراط عند الإحرام

[١] مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه قال حين خرج إلى مكة -معتمرا في الفتنه- : ان صددت عن البيت، صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ، فخرج فأهل بعمرة، من أجل أن رسول الله ﷺ أهل بعمرة يوم الحديبية، ثم ان عبد الله بن عمر نظر في أمره، فقال : ما أمرهما إلا واحد، والتفت إلى أصحابه فقال : ما امرهما إلا واحد، أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمرة، ثم نفذ حتى جاء البيت فطاف به طوافا واحدا، ورأى أنه مجزىء عنه وأهدى^(١).

إلى هنا انتهت رواية يحيى، وعلى ذلك أكثر رواة الموطأ، وفي رواية علي ابن عبد العزيز، عن القعني، عن مالك في هذا الحديث : وأهدى شاة، فزاد ذكر الشاة، وهو غير محفوظ عن ابن عمر، ولم يذكر القعني أيضا في هذا الحديث قوله من أجل أن رسول الله ﷺ أهل بعمرة يوم الحديبية.

وذكره يحيى، وابن بكير، وابن القاسم، وغيرهم، والدليل على ان ذكر الشاة في هذا الحديث غلط، ان ابن عمر كان مذهبه فيما استيسر من الهدى : بقرة دون بقرة، أو بدنة دون بدنة.

ذكر عبد الرزاق، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال : ما استيسر من الهدى : بدنة دون بدنة، وبقرة دون بقرة، قال : وأخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال : ما استيسر من الهدى : البدنة والبقرة.

قال أبو عمر:

روي عن عمر، وابن عباس، وعلي، وغيرهم، ما استيسر من الهدى :

(١) خ (٤/٤/١٨٠٦)، م (٢/٩٠٣/١٢٣٠ [١٨٠]).

شاة، وعليه العلماء، وفي هذا الحديث معان من الفقه، منها: انه جائز للرجل ان يخرج حاجا في الطريق المخوف إذا لم يوقن بالسوء ورجا السلامة- وان كان مع ذلك يخاف ويخشى، وليس ذلك من ركوب الغرر. ومنها: إباحة الاهلال والدخول في الاحرام على هذا الوجه، فان سلم ونجا، نفذ لوجهه، وان منع وحصر، كان له حكم المحصر على ما سنة رسول الله ﷺ وعمل به حين حصر عام الحديبية، ونحن نذكر ههنا من احكام الاحصار بالعدو وبالمرض وغيره من الموانع، ما فيه شفاء وكفاية- بحول الله، فهو أولى المواضع بذكر ذلك من كتابنا هذا- إن شاء الله، ثم ننصرف إلى باقي معاني الحديث وتوجيهها والقول فيها، ولا ننال شيئا من ذلك الا بعونه- لا شريك له، فمن ذلك: ان مالكا والثوري وابا حنيفة واصحابهم قالوا: لا ينفع المحرم الاشتراط في الحج إذا خاف الحصر لمرض أو عدو.

قال أبو عمر:

والاشتراط أن يقول إذا أهل في الحال التي وصفنا: لبيك اللهم لبيك، ومحلي حيث حبستني من الارض، قال مالك: والاشتراط في الحج باطل، ويمضي على إحرامه حتى يتمه على سائر أحكام المحصر، ولا ينفعه قوله: محلي حيث حبستني. وبه قال أبو حنيفة والثوري، وهو قول ابراهيم النخعي، ومحمد بن شهاب الزهري، وهو قول ابن عمر أيضا.

ذكر ابن وهب عن يونس، وذكر عبد الرزاق عن معمر، جميعا عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر، أنه كان ينكر الاشتراط في الحج ويقول: ليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ أنه لم يشترط؟ فان حبس احدكم حابس عن الحج، فليات البيت فليطف به وبين الصفا والمروة، ويحلق أو يقصر،

ثم قد حل من كل شيء حتى يحج قابلا ويهدي، أو يصوم- إن لم يجد هدياً^(١).

قال الشافعي: لو ثبت حديث ضباعة لم أعده، وكان محمل حيث حبسه الله بلا هدي.

واختلف أصحابه في هذه المسألة إلى اليوم، فمنهم من يقول ينفعه الاشتراط على حديث ضباعة، ومنهم من يقول الاشتراط باطل.

وقال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور: لا بأس أن يشترط- وله شرطه على ما روي عن النبي ﷺ، وعن غير واحد من أصحابه.

قال أبو عمر: جواز الاشتراط في الحج عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وعمار بن ياسر، وبه قال علقمة، وشريح، وعبيدة، والاسود، وسعيد بن المسيب، وعطاء بن يسار، وعكرمة، وهو مذهب عطاء بن أبي رباح، وحجتهم في ذلك حديث ضباعة.

قال أبو عمر: حديث ضباعة في ذلك، ما أخبرني عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن حنبل، قال حدثنا عباد بن العوام، عن هلال بن خباب، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب، أتت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني أريد الحج أأشترط؟ قال: نعم، قالت: وكيف أقول؟ قال: قولي: لبيك اللهم لبيك، ومحلي من الأرض حيث حبستني^(٢).

(١) خ (٤/٩/١٨١٠)، ن (٥/١٨٣/٢٧٦٨-٢٧٦٨)، ت (٣/٢٧٩/٩٤٢) من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه.

(٢) م (٢/١٦٨/١٢٠٨)، د (٢/٣٧٦/١٧٧٦)، ن (٥/١٨٢/٢٧٦٦)، ج (٢/٩٨٠/٢٩٣٨).

قال أبو عمر:

الاحصار عند أهل العلم على وجوه، منها: الحصر بالعدو، ومنها بالسلطان الجائر، ومنها بالمرض وشبهه، وأصل الحصر في اللغة الحبس والمنع، قال الخليل وغيره: حصرت الرجل حصرا: منعته وحبسته، واحصر الحاج عن بلوغ المناسك من مرض أو نحوه، هكذا قال: جعل الأول ثلاثيا من حصرت، وجعل الثاني في المرض رباعيا، وعلى هذا خرج قول ابن عباس: لا حصر الا حصر العدو، ولم يقل الا احصار العدو.

وقالت طائفة يقال: احصر فيهما جميعا من الرباعي، قال منهم جماعة: حصر واحصر بمعنى في المرض والعدو جميعا - ومعناه: حبس، واحتج من قال بهذا من الفقهاء بقول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ﴾. وإنما نزلت هذه الآية في الحديدية، وعلى نحو ذلك أهل العلم في أحكام المحبوس بعدو، والمحبوس بمرض، الا أن أكثر علماء اللغة يقولون في هذا الفعل من العدو حصره العدو، فهو محصور، وأحصره المرض، فهو محصر. وأما اختلاف الفقهاء في هذا المعنى، فقال مالك والشافعي وأصحابها كلهم اتفقوا على أن من أحصره المرض فلا يحله الا الطواف بالبيت، ومن حصر بعدو فإنه ينحر هديه حيث حصر، ويتحلل وينصرف، ولا قضاء عليه، الا أن يكون ضرورة فحج حجة الفريضة، ولا خلاف بين الشافعي ومالك في شيء من ذلك.

واحتج مالك بأن رسول الله ﷺ لم يأمر أحدا من أصحابه عام الحديدية بقضاء العمرة التي صد فيها عن البيت.

وقال ابن وهب وغيره عن مالك: من أحصر بعدو وحيل بينه وبين البيت، حل من كل شيء ونحر هديه وحلق رأسه حيث حبس، وليس عليه

قضاء الا أن يكون لم يحج حجة قط ، فعليه أن يحج حجة الاسلام ، قال :
وأما من حصر بغير عدو ، فإنه لا يحل دون البيت ، قال وكذلك كل من
حبس عن الحج بعدما يحرم إما بمرض أو خطأ من العدد ، أو خفي عليه
الهلال ، فهو محصر ، عليه ما على المحصر ، وكذلك من أصابه كسر أو بطن
متحرق ، وقال مالك : أهل مكة في ذلك كأهل الآفاق ، لان الاحصار عنده
في المكى الحبس عن عرفة خاصة ، قال : فإن احتاج المحصر بمرض - إلى
دواء تداوى به وافتدى ، ويبقى على احرامه لا يحل من شيء منه حتى يبرأ من
مرضه ، فإذا برىء من مرضه ، مضى إلى البيت فطاف به سبعا ، وسعى بين
الصفاء والمروة ، وحل من حجه أو من عمرته .

قال أبو عمر : وهذا كله قول الشافعي أيضا ، قال مالك : وقد أمر عمر
ابن الخطاب أبا أيوب الانصاري ، وهبار بن الاسود - حين فاتهما الحج وأتيا
يوم النحر - أن يحلا بعمره ، ثم يرجعان حلالين ، ثم يحجان عاما قابلا
ويهديان ، قال مالك : فمن لم يجد هديا ، فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة
إذا رجع إلى أهله .

قال مالك : وبلغني أن رسول الله ﷺ حل هو وأصحابه بالحديبية ،
فنحروا الهدى وحلقوا رؤوسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت ،
وقبل أن يصل اليه الهدى ، قال : ثم لم نعلم أن رسول الله ﷺ أمر أحدا من
أصحابه ، ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئا ، ولا يعودوا لشيء ، قال مالك :
وعلى هذا الامر عندنا فيمن أحصر بعدو ، كما احصر النبي ﷺ وأصحابه ،
فأما من احصر بغير عدو ، فإنه لا يحل دون البيت .

قال أبو عمر : بمثل هذا كله قال الشافعي أيضا ، ذهب جميعا فيمن
حصره العدو إلى قصة الحديبية ، وأن النبي ﷺ نحر الهدى في مكانه الذي
أحصر فيه وحل ورجع ، وذهبا في الحصر بمرض إلى ما روي عن عمر ، وابن

عباس، وعائشة، وابن عمر، وابن الزبير- أنهم قالوا في المحصر بمرض أو خطأ في العدد، أنه لا يحل الا الطواف بالبيت، وحكم من كانت هذه حاله عند مالك وأصحابه، أن يكون بالخيار إذا خاف فوت الوقوف بعرفة لمرض- إن شاء أقام على احرامه إلى قابل، وإن أقام على احرامه ولم يواقع شيئاً مما نهي عنه الحجاج، فلا هدي عليه، ومن حجته في ذلك: الاجماع من الصحابة على من أخطأ العدد، أنه هكذا حكمه لا يحله الا الطواف بالبيت، قال مالك: اذا تحلل المريض والذي تفوته عرفة بالطواف بالبيت، فعليهما القضاء- وان كانا متطوعين، وكذلك المعتمر، والحصر عند مالك ومن تابعه انما يكون عن عرفة فقط، فاذا علم المحصر بعدو أو غيره، أنه قد فاته الوقوف بعرفة في وقت، أو انكشف له العدو في زمن لا يصل فيه إلى البيت الا بعد فوات عرفة، أو غلب ذلك على ظنه، تحلل مكانه وانصرف، وأما من وقف بعرفة وصد عن مكة، فهو على احرامه حتى ينكف العدو، ثم يطوف ويتم حجه- فرضا كان أو تطوعا، وان خاف طول الزمان، انصرف إلى بلده، فمتى أمكنه الرجوع إلى البيت عاد، فان كان مس النساء، دخل محرما وطاف وأهدى، وإن لم يمسه النساء ولا الصيد، طاف وتم حجه، وكان ابن القاسم يقول: ليس على من صد عن البيت، في حج أو عمرة- هدي، الا أن يكون ساقه معه- وهو قول مالك: وقال أشهب: عليه الهدي إذا صد عن البيت بعد أن أحرم، لا بد له منه ينحره كما نحر رسول الله ﷺ الهدي بالحديبية، وهو قول الشافعي، ومن حجة من ذهب مذهب مالك وابن القاسم في ذلك: ان النبي ﷺ انما نحر يوم الحديبية هديا قد كان أشعره وقلده حين أحرم بعمرته، فلما لم يبلغ ذلك الهدي محله للصد، أمر به رسول الله ﷺ فنحر، لانه كان هديا قد وجب بالاشعار والتقليد وخرج لله، فلم يجز الرجوع فيه، ولم ينحره رسول الله ﷺ من أجل الصيد، فلهذا لا يجب

عنده على من صد عن البيت هدي .

وقال الشافعي : لو حصر موسر لا يجد هديا مكانه ، أو معسر بهدي ، ففيها قولان : أحدهما لا يحل الا بهدي ، والآخر أنه مأمور بأن يأتي بما يقدر عليه ، فإن لم يقدر على شيء ، خرج مما عليه ، وكان عليه ان يأتي إذا قدر عليه ، ومن قال هذا قال لا يحل مكانه ، ويذبح إذا قدر ، فإن قدر على أن يكون الذبح بمكة لم يجزه أن يذبح الا بها ، وان لم يقدر ، ذبح حيث قدر ، قال الشافعي : ويقال لا يجزيء الا هدي ، ويقال يجزئه إذا لم يجد هديا طعام أو صيام ، فإن لم يجد طعاما كان كمن لم يجد هديا ولا وطعاما ، واذا قدر ، أدى أي هدي كان عليه ، فهذا يبين لك أن الهدي عند الشافعي على المحصر واجب لاحلاله ، وبه قال أشهب ، وعليه أكثر العلماء ، والحجة في ذلك : أن رسول الله ﷺ لم يحل يوم الحديبية ، ولم يخلق رأسه حتى نحر الهدي ، فدل ذلك على ان من شرط احلال المحصر بعدو ، ذبح هدي متى وجده وقدر عليه ، والكلام في هذه المسألة يطول ، وفيما ذكرنا كفاية .

وأما من أحصر بغير عدو من موانع الامراض وشبهها ، فحكمه عند أهل الحجاز في ذلك ما قد روى مالك عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن ابن عمر ، قال : من حبس دون البيت بمرض ، فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت ، ويسعى بين الصفا والمروة ، فإن اضطر إلى شيء من لبس الثياب التي لا بد له منها ، او إلى الدواء صنع ذلك وافتدى .

ومالك ، عن أيوب بن أبي تيمية ، عن رجل من أهل البصرة كان قديما قال : خرجت إلى مكة حتى اذا كنت ببعض الطريق ، كسرت فخذي ، فأرسلت إلى مكة - وبها عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن الزبير ، والناس ، فلم يرخص لي أحد في أن أحل فأقمت على ذلك الماء سبعة أشهر ، ثم حللت بعمره .

ومالك، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، أن ابن حزابة المخزومي، صرع ببعض طريق مكة - وهو محرم بالحج، فسأل على الماء الذي كان عليه، فوجد عليه عبد الله بن عمر، وعبد الله ابن الزبير، ومروان بن الحكم، فذكر لهم الذي عرض له، فكلهم أمره أن يتداوى بما لا بد منه ويفتدي: فاذا صح، اعتمر فحل من إحرامه، ثم عليه ان يحج قابلا ويهدي. قال مالك: وعلى ذلك الامر عندنا فيمن حبس بغير عدو، قال مالك: والمحصر الذي أراد الله - عز وجل - بقوله: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمُ﴾ - هو المريض، قال: وانما جعلنا للمحصر بالعدو أن يحل بالسنة، وذلك أن رسول الله ﷺ حصره العدو فحل، قال مالك: ولم نجعل له الإحلال بالكتاب، وإنما جعلناه بالسنة في ذلك، ذكر ذلك أحمد بن المعذل عن مالك، وهو قول الشافعي، وذكر مالك عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار - قصة أبي أيوب اذ فاته الحج، وذكر عن نافع، عن سليمان بن يسار - قصة هبار بن الاسود، إذ فاته الحج أيضا، فأمرهما عمر بن الخطاب كل واحد منهما أن يحل بعمل عمرة، ثم يحج من قابل ويهدي، فمن لمن يجد، صام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع، وهذا أمر مجتمع عليه فيمن فاته الحج بعد أن أحرم به ولم يدرك عرفة الا يوم النحر، والمحصر عن عرفة بمرض عند مالك والشافعي كذلك، وهو قول الاوزاعي، ذكره الوليد بن مزيد عنه، قال: من أحصر بمرض فلا يحل من شيء حتى يحل بالبيت.

حدثنا محمد بن ابراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد ابن شعيب، قال أخبرني علي بن ميمون الرقي، قال حدثنا سفيان، عن أيوب السخيتاني، وأيوب بن موسى، واسماعيل بن أمية، وعبيد الله بن عمر، عن نافع، قال خرج عبد الله بن عمر، فلما أتى ذا الحليفة، أهل بالعمرة، فسار قليلا، فخشي أن يصد عن البيت، فقال: ان صدت،

صنعت كما صنع رسول الله ﷺ، قال: والله ما سبيل الحج الا سبيل العمرة، أشهدكم أني قد أوجبت مع عمرتي حجا، فسار حتى أتى قديدا، فاشترى منها هديا، ثم قدم مكة، فطاف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة، وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل (١).

وأخبرنا محمد بن ابراهيم، قال أخبرنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا اسحاق بن ابراهيم، قال أخبرنا عبد الرزاق، قال سمعت عبيد الله بن عمر، وعبد العزيز ابن أبي رواد يحدثان عن نافع، قال: خرج ابن عمر يريد الحج زمان نزل الحجاج بابن الزبير، فقيل له: إن كان بينهما قتال، خفنا أن نصد من البيت، فقال: لقد كان لكم في رسول الله إسوة حسنة، إذن اصنع كما صنع رسول الله ﷺ، أشهدكم أني قد أوجبت عمرة، حتى اذا كان بظهر البيداء، قال: ما شأن الحج والعمرة الا واحد، أشهدكم أني قد أوجبت حجا مع عمرة، واهدى هديا اشتراه بقديد، فانطلق فقدم مكة فطاف بالبيت وبالصفا والمروة، ولم يزد على ذلك: لم يخلق، ولم يقصر، ولم يجلل من شيء كان أحرم منه، حتى كان يوم النحر نحر وحلق، ورأى أن قد قضى طوافه للحج والعمرة بطوافه الاول، وقال: هكذا صنع رسول الله ﷺ (٢).

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا اسماعيل بن اسحاق، قال حدثنا ابراهيم بن حمزة، قال حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن موسى بن عقبة، عن نافع، أن ابن عمر أراد أن يحج عام نزل الحجاج بابن الزبير، فقيل له: ان الناس كان بينهم شيء، وإننا نخاف أن يصدونا، فقال: إذن نصنع كما صنع رسول الله ﷺ

(١) ن(٢٩٣٣/٢٤٩/٥).

(٢) ن(٢٧٤٥/١٧٢/٥).

أشهدكم أني قد أوجبت حجا مع عمرتي، قال: فانطلق يهل بهما جميعا حتى قدم مكة، فطاف بالبيت وبين الصفا والمروة، ولم يزد على ذلك، ولم ينحر، ولم يقصر، ولم يحل من شيء حرمه الله عليه، حتى كان يوم النحر، فنحر وحلق، ورأى أنه قد مضى طواف الحج والعمرة بطوافه ذلك الأول، ثم قال: هكذا صنع رسول الله ﷺ.

فعلى هذا، وعلى ما ذكرنا عن الصحابة في هذا الباب من الآثار، مذهب الحجازيين في الاحصار، وذكرنا ههنا رواية السخيتاني وأيوب بن موسى، واسماعيل بن أمية وعبيد الله بن عمر، وعبد العزيز بن أبي رواد، وموسى بن عقبة، عن نافع لهذا الحديث؛ لأن في رواية جميعهم فيه عن نافع، عن ابن عمر، أنه طاف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة وهو قارن، ثم قال: هكذا صنع رسول الله ﷺ، وليس ذلك في رواية مالك عن نافع، وهي زيادة قوم حفاظ ثقات، وفيها حجة قاطعة لمالك ومن تابعه في القارن، انه لا يطوف الا طوفا واحدا، ولا يسعى الا سعي واحد، وسنذكر هذه المسألة في موضعها من هذا الباب - ان شاء الله.

وقال أبو حنيفة: المحصر بالعدو والمرض سواء، يذبح هديه في الحرم ويحل قبل يوم النحر - ان ساق هديا، وعليه حجة وعمرة، وهو قول الطبري.

وقال أبو يوسف، ومحمد: ليس ذلك له، ولا يتحلل دون يوم النحر، وهو قول الثوري، والحسن بن صالح، واتفق أبو حنيفة وأصحابه في المحصر بعمرة، أنه يتحلل منها متى شاء، وينحر هديه سواء بقي الاحصار إلى يوم النحر أو زال عنه.

هكذا روى محمد عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة. وروى زفر عن أبي حنيفة أنه ان بقي الاحصار إلى يوم النحر، أجزأ ذلك عنه، وكان عليه قضاء

حجة وعمرة، وإن صح قبل فوت الحج لم يجزه ذلك، وكان محرماً بالحج على حاله، قال: ولو صح في العمرة بعد أن بعث بالهدي، فإن قدر على إدراك الهدي قبل أن يذبح، مضى حتى يقضي عمرته، وإن لم يقدر، حل إذا نحر عنه الهدي.

وقال سفيان الثوري: إذا أحصر المحرم بالحج بعث بهدي، فنحر عنه يوم النحر، وإن نحر قبل ذلك لم يجزه. وجملة قول أصحاب الرأي أنه إذا أحصر الرجل، بعث بهديه وواعد المبعوث معه يوماً يذبح فيه، فإذا كان ذلك اليوم، حلق عند أبي يوسف، أو قصر وحل ورجع، فإن كان مهلاً بحج، قضى حجة وعمرة، لأن إحرامه بالحج صار عمرة، وإن كان قارناً قضى حجة وعمرتين، وإن كان مهلاً بعمرة قضى عمرة، وسواء عندهم المحصر بالعدو والمرض.

وذكر الجوزاني عن محمد بن الحسن، قال: قال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: من أهل بحج فأحصر، فعليه أن يبعث بثمان هدي فيشترى له بمكة، فيذبح عنه يوم النحر ويحل، وعليه عمرة وحجة، وليس عليه تقصير في قول أبي حنيفة ومحمد، لأن التقصير نسك - وليس عليه من النسك شيء.

وقال أبو يوسف: يقصر، وإن لم يفعل فلا شيء عليه.

وقالوا: إذا بعث بالهدي، فإن شاء أقام مكانه، وإن شاء انصرف، وإن كان مهلاً بعمرة، بعث فاشترى له الهدي ويواعدهم يوماً، فإذا كان ذلك اليوم، حل وكانت عليه عمرة مكانها. وقالوا: إذا كان المحصر قارناً، فإنه يبعث فيشترى له هديان فينحران ويحل وعليه عمرتان وحجة، فإن شاء قضى العمرتين متفرقتين والحجة بعد ذلك، وإن شاء ضم إحدى العمرتين إلى الحجة.

وروي عن ابن مسعود وعلقمة - نحو قول أبي حنيفة فيمن أحصر بمرض في الحج والعمرة سواء على اختلاف عنهما في ذلك أيضا، وهو قول الحكم، وحماد، وإبراهيم، وجماعة من الكوفيين.

وقال أبو ثور فيمن أحصر بعدو مثل قول مالك والشافعي - سواء، وقال في المحصر بالكسر أو المرض، أو العرج إنه يجزئ في الموضع الذي عرض له ذلك فيه - ولا هدي عليه، وعليه القضاء.

قال أبو عمر: من حجة من أوجب القضاء على المحصر بعدو، ما أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا النفيلي، قال حدثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن اسحاق، عن عمرو بن ميمون، قال: سمعت أبا حنيفة يحدث أن ميمون بن مهران قال: خرجت معتمرا حاصر أهل الشام ابن الزبير بمكة، وبعث معي رجال من قومي بهدي، فلما انتهيت إلى أهل الشام، منعونا أن ندخل الحرم، فنحرت الهدي مكاني، ثم حللت ثم رجعت، فلما كان من العام المقبل، خرجت لأقضي عمري، فأتيت ابن عباس فسألته، فقال: أبدل الهدي، فإن رسول الله ﷺ أمر أصحابه أن يبدلوا الهدي الذي نحروا عام الحديبية في عمرة القضاء^(١).

وأما الحجة لابي ثور ومن ذهب مذهبه في المحصر بمرض يجزئ في موضعه ولا هدي عليه، وعليه القضاء، فما حدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا بكر بن حماد، قال جميعا حدثنا مسدد، قال حدثنا يحيى، عن حجاج الصواف، قال حدثني يحيى بن أبي

كثير، عن عكرمة، قال: سمعت الحجاج بن عمرو الانصاري قال قال رسول الله ﷺ: من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل. قال عكرمة: فسألت ابن عباس وأبا هريرة، فقالا: صدق^(١).

وأخبرنا أحمد بن محمد، قال أخبرنا أحمد بن الفضل، أخبرنا محمد بن جرير، قال حدثني يعقوب بن ابراهيم، قال حدثنا اسماعيل بن ابراهيم، عن الحجاج بن أبي عثمان، قال حدثني يحيى بن أبي كثير، قال حدثني عكرمة، قال حدثني الحجاج بن عمرو، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: من كسر أو عرج، فقد حل وعليه حجة أخرى، فحدثت به ابن عباس، وأبا هريرة فقالا: صدق^(١).

هكذا رواه الحجاج بن أبي عثمان الصواف، ورواه معاوية بن سلام ومعمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة. قال: قال عبد الله بن رافع مولى أم سلمة: أنا سألت الحجاج بن عمرو عن حبس وهو محرم، فقال: قال رسول الله ﷺ فذكر الحديث مثله سواء. قال: فحدثت بذلك ابن عباس، وأبا هريرة، فقالا: صدق.

ورواه عبد الرزاق عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن عبد الله بن نافع، عن الحجاج بن عمرو، عن النبي ﷺ مثله بمعناه إلى آخره من قول ابن عباس وأبي هريرة: صدق. فهذه حجة أبي ثور، ومن ذهب مذهبه في أن المحرم إذا حبسه المرض، أو الكسر عن البيت، حل ولا شيء عليه من هدي ولا غيره إلى القضاء في العام المقبل^(١).

ومن الحججة عليه لسائر العلماء الذين أوجبوا عليه الهدي ولم يميزوا له أن

(١) د(٢/٤٣٣-١٨٦٢-١٨٦٣)، ت(٣/٢٧٧-٩٤٠) وقال: حسن صحيح.

ن(٥/٢١٨-٢٨٦٠-٢٨٦١)، ج(٢/١٠٢٨-٣٠٧٧-٣٠٧٨).

يحل ويحلق حتى ينحر الهدى - القياس على حصر العدو، لأنه كله منع عن الوصول إلى البيت، لقول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: (١٩٦)] - فلما أمر الله المحصر بأن لا يحلق رأسه حتى يبلغ الهدى محله، علم بذلك أنه لا يحل المحصر من إحرامه، إلا إذا حل له حلق رأسه، ولا يحل له ذلك حتى ينحر الهدى.

واستدلوا بفعل رسول الله ﷺ يوم الحديبية أنه لم يحلق رأسه حتى نحر، ولم يحل حتى نحر الهدى.

أخبرنا خلف بن القاسم، قال حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، قال حدثنا يحيى بن أيوب بن بادي، قال حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، قال حدثنا ميمون بن يحيى، عن مخزمة بن بكير، عن أبيه، قال: سمعت نافعاً مولى ابن عمر يقول: إذا عرض للمحرم عدو، فإنه يحل حيثئذ، وقد فعل ذلك رسول الله ﷺ: حبسه كفار قريش في عمرة عن البيت، فنحر هديه وحلق وحل هو وأصحابه، ثم رجعوا حتى اعتمروا من العام المقبل. قالوا: ومعنى قول رسول الله ﷺ في حديث الحجاج بن عمرو: من كسر أو عرج فقد حل، أي فقد حل له أن يحل بما يحل به المحصر من النحر أو الذبح، لا أنه قد حل بذلك من إحرامه. قالوا: وانما هذا مثل قولهم قد حلت فلانة للرجال إذا انقضت عدتها، والمعنى في ذلك أنها تحل لهم بما يجب أن تحل به من الصداق وغيره من شروط النكاح.

قال أبو عمر:

لم يختلف العلماء فيمن كسر أو عرج انه يحل، ولكن اختلفوا فيما به يحل، فقال مالك انه يحل بالطواف بالبيت لا يحله غيره، ومن خالف مالكا

في ذلك من الكوفيين يقول يحل بالنية، وفعل ما يتحلل به على ما وصفنا عنهم، وأبو ثور يقول بظاهر حديث الحجاج ابن عمرو على ما ذكرنا عنه، ولم يقل أحد أنه بنفس الكسر يكون حلالا غير أبي ثور، وتابعه داود وبعض أصحابه.

قال أبو عمر: من زعم أن على المحصر بعمره قضاء عمرته التي صد فيها عن البيت بعدو كان حصره، أو بغير عدو، زعم أن اعتمار رسول الله ﷺ وأصحابه في العام المقبل من عام الحديبية، إنما كان قضاء لتلك العمرة، قالوا: ولذلك ما قيل لها: عمرة القضاء، واستدلوا بقوله ﷺ من كسر أو عرج، فقد حل وعليه حجة أخرى، أو عمرة أخرى، ومن زعم أن المحصر بعدو ينحر هديه ويحلق رأسه - وقد حل بفعله ذلك من كل شيء، ولا شيء عليه، احتج بأن رسول الله ﷺ لم يقال لأحد منهم: عليكم قضاء هذه العمرة، ولا حفظ ذلك عنه بوجه من الوجوه، ولا قال في العام المقبل إن عمري هذه قضاء عن العمرة التي حصرت فيها، ولم ينقل ذلك عنه أحد، قالوا: والعمرة المسماة بعمره القضاء، هي عمرة القضية عندنا، قالوا: وعمرة القضاء وعمرة القضية سواء، وإنما قيل ذلك، لأن رسول الله ﷺ قاضى قريشا وصالحهم في ذلك العام على الرجوع عن البيت، وقصده من قابل ان شاء، فسميت بذلك عمرة القضية.

قال أبو عمر: كل ما ذكرنا قد قيل فيما وصفنا، وقد اختلف العلماء في وجوب القضاء عن المحصر بعدو على حسبا قدمنا في هذا الباب واجتلبنا، ومن جهة النظر إيجاب قضاء إيجاب فرض، والفروض لا تجب أن تثبت الا بدليل لا معارض له - وبالله التوفيق.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا النفيلي وقتيبة، قال حدثنا داود بن عبد الرحمن العطار، عن

عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمرة: عمرة الحديبية، والثانية حيث تواطئوا على عمرة قبال، والثالثة من الجعرانة، والرابعة التي قرن مع حجته^(١).

قال أبو عمر:

ليس في قوله حيث تواطئوا على عمرة قبال، دليل على أنها على جهة القضاء، وحسبك أنه قد جعل عمرة الحديبية - وهي التي حصر عنها رسول الله ﷺ عمرة من عمره، وقد أجمعوا على أن تلك عمرة من عمره، وإنما اختلفوا في العمرة الرابعة، فمن زعم أن رسول الله ﷺ كان مفردا، يقول لم يعتمر رسول الله ﷺ الا ثلاث عمر: عمرة الحديبية، والعمرة من قبال، وعمرة الجعرانة؛ وهو مذهب مالك، وعروة بن الزبير، وجماعة؛ وسنذكر الآثار في ذلك في باب هشام بن عروة، وفي باب بلاغ مالك إن شاء الله؛ ومن زعم أن رسول الله ﷺ تمتع في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج، أو قرن الحج مع العمرة؛ زعم أن عمره كانت أربعاً ﷺ؛ وقد ذكرنا ما اعتل به من جهة الاثر من قال إنه كان مفردا، وما اعتل به من قال إنه تمتع، ومن قال إنه قرن، كل ذلك في باب ابن شهاب عن عروة من كتابنا هذا والحمد لله.

واختلف الفقهاء في المحصر بعدو أين ينحر هديه؟ فقال مالك: ينحر هديه حيث حصر في الحرم وغيره، وبذلك قال الشافعي؛ وقال أبو حنيفة: لا ينحره الا في الحرم، وقد ذكرنا هذه المسألة مجودة في باب أبي الزبير؛ وكذلك اختلفوا في وجوب الحلاق على المحصر، وسنذكر ذلك في الباب الذي بعد هذا؛ وأما قول ابن عمر في حديث هذا الباب ما أمرهما إلا واحد

(١) د(٢/٥٠٦/١٩٩٣)، ت(٣/١٨٠/٨١٦) وقال: حسن غريب.

جه(٢/٩٩٩/٣٠٠٣)، هق(٥/١٢)، الدارمي(٢/٥١)،

حب: الإحسان(٩/٢٦٢/٣٩٤٦).



أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمرة؛ ففيه دليل على أن الحج ينعقد بالنية، وأن العبارة عن تلك النية تكون بالتلبية وبغير التلبية؛ وقد تقدم هذا المعنى مجودا في حديث نافع والحمد لله.

obeykandani.com



المواقيت المكانية للإحرام

[٢] مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ دخل مكة عام الفتح، وعلى رأسه المغفر، فلما نزعها، جاءه رجل فقال: ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال رسول الله ﷺ: اقتلوه. قال مالك: قال ابن شهاب: ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرماً^(١).

اختلف في اسم ابن خطل هذا، فقيل: هلال بن خطل، وقيل عبد العزى بن خطل، وقيل عبدالله بن خطل، هذا قول ابن اسحاق وجماعة. وقال الزبير بن بكار: ابن خطل الذي أمر رسول الله ﷺ بقتله يوم فتح مكة وإن كان متعلقاً بأستار الكعبة، فقتل على تلك الحال، هو هلال بن عبدالله، بن عبد مناف، بن أسعد، بن جابر بن كبير بن تيم، بن غالب، ابن فهر. قال: وعبدالله، هو الذي يقال له خطل ولاخيه عبد العزى بن عبد مناف أيضاً خطل، هما جميعاً الخطلان. قال: فبنو تيم بن غالب بن فهر، يقال لهم بنو الأدرم، وتيم هو: الأدرم بن غالب.

قال أبو عمر:

المغفر: ما غطى الرأس من السلاح، كالبيضة وشبهها، من حديد كان أو من غيره، وقد روى بشر بن عمر الزهراني عن مالك هذا الحديث بإسناده وقال فيه: مغفر من حديد. وليس في الموطأ من حديد، ولا أعلم أحداً ذكر ذلك عن مالك غير بشر بن عمر في هذا الحديث.

(١) حم (١٠٩/٣)، خ (١٨٤٦/٢/٤)، م (١٣٥٧/٩٨٩/٢)، د (١٣٤/٣/٢٦٨٥)، ت (١٦٩٣/١٧٤/٤)، ن (٥/٢٢١/٢٨٦٧)، ج (٢/٩٣٨/٢٨٠٥)، الدارمي (٧٤-٧٣/٧)، هق (٥٩/٧)، البغوي (٧/٣٠٤/٢٠٠٦)، أبو يعلى (٦/٢٤٥/٣٥٣٩) من طرق عن مالك به.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أبو قلابة الرقاشي، قال: حدثنا بشر بن عمر، قال: حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ دخل مكة وعليه مغفر من حديد، فلما نزعته، قيل له: ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال: اقتلوه^(١).

وروى هذا الحديث، روح بن عبادة، عن مالك، باسناده هذا، وفيه زيادة: وطاف وعليه المغفر- ولم يقله غيره عنه- والله أعلم. ورواه عبد الله ابن جعفر المدني، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، قال: دخل رسول الله ﷺ يوم الفتح مكة وعلى رأسه المغفر، واستلم الحجر بمحجن، وهذا أيضا لم يقله عن مالك- والله أعلم- غير عبد الله بن جعفر. وهذا حديث انفرد به مالك رحمه الله، لا يحفظ عن غيره، ولم يروه أحد عن الزهري سواه من طريق صحيح.

وقد روى عن ابن أخي ابن شهاب، عن عمه عن أنس، ولا يكاد يصح. وروي أيضا من غير هذا الوجه، ولا يثبت أهل العلم بالنقل فيه إسنادا غير حديث مالك.

وقد رواه عن مالك، واحتاج إليه فيه جماعة من الأئمة يطول ذكرهم، وقد ذكرهم شيخنا أبو القاسم خلف بن القاسم الحافظ رحمه الله في كتاب جمعه في ذلك، ومن أجل من رواه عن مالك ابن جريج:

حدثنا أبو محمد مسلمة بن محمد، قال: حدثنا أبو القاسم عبد السلام ابن محمد بن أبي موسى، قال: حدثنا أبو بكر عبد الله ابن أبي داود، قال حدثنا محمد بن مصفى، قال حدثنا محمد بن حرب، قال حدثنا ابن جريج،

(١) تقدم تحريجه في الباب نفسه.

عن مالك، عن الزهري، عن انس، أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه مغفر^(١).

وفي هذا الحديث من الفقه: دخول مكة بغير احرام، وبالسلاح وإظهار السلاح فيها؛ ولكن هذا عند جميع العلماء منسوخ ومخصوص بقوله ﷺ: إن الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض، لم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي، وإنما أحلت لي ساعة من نهار - يعني يوم الفتح - . وقد تكلمنا على معنى هذا الحديث في كتاب الأجوبة، عن المسائل المستغربة في كتاب البخاري بما يعني عن اعادته ههنا.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا سعيد بن السكن، قال حدثنا محمد بن يوسف، قال حدثنا البخاري قال حدثنا محمد بن المثني، قال: حدثنا عبد الوهاب، حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: إن الله حرم مكة، فلا تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي؛ وإنما أحلت لي ساعة من نهار، وذكر الحديث^(٢).

ورواه منصور، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس مثله: ان رسول الله ﷺ قال يوم فتح مكة: ان هذا بلد حرام، لم يحل لأحد قبلي، ولا يحل لأحد بعدي، وإنما احل لي ساعة من نهار، ثم هو حرام إلى يوم القيامة^(٣). وروى أبو شريح الكعبي، وأبو هريرة، وجماعة، عن النبي ﷺ مثله^(٤).

(١) تقدم تحريجه في الباب نفسه.

(٢) حم (١/ ٢٥٣)، خ (٣/ ٢٧٤ / ١٣٤٩)، ن (٥/ ٢٣٢ / ٢٨٩٢)، حق (٥/ ١٩٥).

(٣) حم (١/ ٣١٥ - ٣١٦)، خ (٣/ ٥٧٣ / ١٥٨٧)، م (٢/ ٩٨٦ / ١٣٥٣)،

د (٢/ ٥٢١ / ٢٠١٨)، ت (٤/ ١٢٦ / ١٥٩٠)، ن (٥/ ٢٢٣ / ٢٨٧٤).

(٤) حم (٢/ ٢٣٨)، خ (٥/ ١٠٩ / ٢٤٣٤)، م (٢/ ٩٨٨ / ١٣٥٥)، د (٢/ ٥١٨ / ٢٠١٧)، ت

(٤/ ١٤٠٥ / ١٤٠٤)، ن في الكبرى (٣/ ٤٣٤ / ٥٨٥٥)، ج (٢/ ٤٧٧ / ٢٦٢٤) مختصراً.

وكان ابن شهاب رحمه الله يقول: لا بأس أن تدخل مكة بغير إحرام، وخالفه في ذلك أكثر العلماء، وما أعلم أحدا تابعه على ذلك إلا الحسن البصري: روى خالد بن عبد الله، عن أشعث، عن الحسن، أنه لم يكن يرى بأسا أن يدخل الرجل مكة بغير إحرام. وإلى هذا ذهب داود بن علي وأصحابه، وذكروا قول ابن شهاب، والحسن، وأن ابن عمر رجع من طريقه فدخلها بغير إحرام. واحتجوا بأن موجب الإحرام موجب حج أو عمرة، لم يوجبها الله ولا رسوله، ولا اتفق المسلمون على ذلك. وقال الشافعي من دخل مكة خائفا لحرب، أو خائفا من سلطان، أو ممن لا يقدر على دفعه، جاز له دخول مكة بغير إحرام، لأنه في معنى المحصر. وقد روي عن الشافعي مثل قول ابن شهاب وداود في هذا الباب، والمشهور عنه أنها لا تدخل إلا بإحرام إلا ما ذكرت عنه، وقال ابن وهب عن مالك: لست آخذ بقول ابن شهاب في دخول الإنسان مكة بغير إحرام وكره ذلك وقال: إنما يكون ذلك على مثل ما عمل عبد الله بن عمر من القرب، إلا رجلا يأتي بالفاكهة من الطائف، أو ينقل الحطب يبيعه، فلا أرى بذلك بأسا؛ قيل له ورجوع ابن عمر من قديد إلى مكة بغير إحرام؟ فقال: ذلك أنه جاءه خبر من جيوش المدينة. وقال اسماعيل بن اسحاق القاضي: كره أكثر أهل العلم أن يدخل أحد مكة إلا محرما، وخصصوا للحطابين ومن أشبههم ممن يكثرون اختلافه إلى مكة، وخصص أيضا لمن خرج من مكة يريد بلدة، ثم بدا له أن يرجع، كما صنع عبد الله بن عمر، قال: وأما من نزع من موضعه إلى مكة في تجارة أو غيرها، فلا ينبغي أن يدخلها إلا محرما، لأنه يأتي الحرم، فينبغي له أن يحرم لدخوله إياه؛ قال: وما يؤكد ذلك أن رجلا لو جعل على نفسه مشيا إلى مكة لوجب عليه أن يدخلها محرما بحج أو عمرة.

قال: وأما حديث الزهري عن أنس أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح

مكة وعلى رأسه المغفر فإن هذه - والله أعلم - حال خصوص ، لأنه أحلت له مكة بعض ذلك اليوم ، فلم يكن لاحرامه وجه ، لأنها كانت حلالا له ساعة ؛ وانما يستحب أن لا يدخلها الا محرما ، من أجل أنها حرم . وذكر حديث طاوس : أن النبي ﷺ لم يدخل قط مكة الا محرما ، الا يوم الفتح .

قال أبو عمر :

قد اختلف العلماء فيمن دخل مكة بغير إحرام : فقال مالك والليث : لا يدخل أحد مكة من أهل الآفاق إلا محرما ، فان لم يفعل ، أساء ولا شيء عليه . وهو قول الشافعي ، وأبي ثور . وقال الشافعي : من دخل مكة غير محرّم ، فقد أساء ولا شيء عليه ، لأن الحج والعمرة لا يجبان الا على من نواهما وأحرم بهما . قال الشافعي : وسنة الله في عباده ان لا يدخلوا الحرم الا حرما . قال : ومكة مباينة لسائر البلاد ، فلا يدخلها أحد الا باحرام ، الا أن من أصحابنا من رخص للحطابين وشبههم ممن يدخل لمنافع أهله ونفسه . قال أبو ثور : ليس على العراقي يدخل مكة بغير إحرام حاجة شيء .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يدخل أحد مكة بغير إحرام ، فان دخلها أحد غير محرّم فعليه حجة أو عمرة . وهو قول الثوري ، الا أنه قال : فان لم يحج ولم يعتمر ، قيل له : استغفر الله . وهو قول عطاء والحسن بن حي .

قال أبو عمر :

لا أعلم خلافا بين فقهاء الامصار في الحطابين ، ومن يدمن الاختلاف إلى مكة ، ويكثره في اليوم والليله أنهم لا يؤمرون بذلك ، لما عليهم فيه من المشقة ؛ ولو الزموا الاحرام ، لكان عليهم في اليوم الواحد ربما عمر كثيرة ، وقد دخل عبد الله بن عمر مكة بغير احرام ، وذلك أنه خرج عنها ثم خوف ، فانصرف بغير احرام ، فمثل هذا وشبهه رخص له .

وذكر عبدالرزاق: أخبرنا عبيد الله بن عمر، عن نافع قال: خرج ابن عمر من مكة يريد المدينة، فأخبر بالفتنة، فرجع فدخل مكة بغير احرام. وقد كان ابن عباس وأصحابه يشددون في ذلك: ذكر عبدالرزاق، أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرنا عطاء، انه سمع ابن عباس يقول: لاعمره على أهل مكة من أجل الطواف، الا أن يخرج أحدهم من الحرم، فلا يدخله الا حراما، قال فقيل له: فان خرج قريبا لحاجته؟ قال يقضي حاجته ويجمع مع قضائها عمرة. قال وأخبرنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، قال: لا يحل لاحد من خلق الله أن يدخل مكة لحاجة ولا لغيرها الا حراما، فان النبي ﷺ لم يدخلها قط الا حراما، الا عام الفتح. قال: وأخبرنا معمر عن ابن أبي نجیح عن عطاء أنه كان يرخص للحطابين من أهل مكة أن يدخلوها بغير إهلال.

باب منه

[٣] مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: يهل أهل المدينة من ذي الحليفة، وأهل الشام من الجحفة، وأهل نجد من قرن. قال عبد الله: وبلغني أن رسول الله ﷺ قال: ويهل أهل اليمن من يلملم^(١).

هكذا روى هذا الحديث جماعة رواة الموطأ عن مالك - فيما علمت، وكذلك رواه أصحاب نافع كلهم عن نافع، عن ابن عمر: وكذلك رواه عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وكذلك رواه ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله سواء. اتفقوا كلهم على أن ابن عمر لم يسمع من النبي ﷺ قوله: ويهل أهل اليمن من يلملم.

ورواه صدقة بن يسار، قال: سمعت ابن عمر يقول: وقت رسول الله ﷺ لاهل المدينة ذا الحليفة، واهل الشام الجحفة، واهل نجد قرنا، قال: فقيل له وللعراق؟ قال: لا عراق يومئذ^(٢).

أخبرنا محمد بن ابراهيم بن سعيد، قال حدثنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، قال حدثنا أحمد بن شعيب بن سنان، قال: اخبرنا قتيبة بن سعيد، قال حدثنا الليث بن سعد، قال حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رجلا قام في المسجد، فقال: يا رسول الله، من أين تأمرنا أن نهل؟ فقال رسول الله ﷺ: يهل أهل المدينة من ذي الحليفة، ويهل أهل الشام من الجحفة، ويهل أهل نجد من قرن. قال ابن عمر: ويزعمون أن رسول الله

(١) خ (٣/ ٤٩٤ / ١٥٢٥)، م (٢/ ٨٣٩ / ١١٨٢)، د (٢/ ٣٥٣ / ١٧٣٧)،

ن (٥/ ١٣٠ / ٢٦٥٠)، ج (٢/ ٩٧٢ / ٢٩١٤).

(٢) حم (٢/ ١١)، الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ١١٧ / ٣٥١٧).

ﷺ قال: ويهل أهل اليمن من يللمم. وكان ابن عمر يقول: لم أفته هذا من رسول الله ﷺ (١).

وأخبرنا محمد بن ابراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال حدثنا سفيان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: يهل أهل المدينة من ذي الحليفة، وأهل الشام من الجحفة، وأهل نجد من قرن. وذكر لي: ولم أسمع أنه قال: ويهل أهل اليمن من يللمم (٢). ولا خلاف بين العلماء أن مرسل الصحاح عن الصحاح، أو عن الصحابة - وإن لم يسمهم - صحيح حجة.

وقد روى ابن عباس مثل حديث ابن عمر هذا كله عن النبي ﷺ :

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا سليمان بن حرب، قال حدثنا حماد، عن عمرو، عن طاوس، عن ابن عباس، وعن ابن طاوس، عن أبيه، قال: وقت رسول الله ﷺ لاهل المدينة ذا الحليفة، واهل الشام الجحفة، واهل نجد قرنا، واهل اليمن يللمم، وقال: هي لهم ولمن أتى عليهن من سواهم ممن أراد الحج والعمرة، قال: ومن كان دون ذلك، فمن حيث أنشأ، قال: وكذلك حتى يبلغ ذلك أهل مكة فيهلون منها (٣).

وذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس - مثله سواء بمعناه، وأخبرنا محمد بن ابراهيم، قال أخبرنا محمد بن

(١) خ (١/ ٣٠٦ / ١٣٣)، ن (٥/ ١٣١ / ٢٦٥١).

(٢) خ (٣/ ٤٩٥ / ١٥٢٧)، م (٢/ ٨٤٠ / ١١٨٢ [١٤])، ن (٥/ ١٣٣ / ٢٦٥٤) من طرق عن الزهري به.

(٣) حم (١/ ٢٣٨)، خ (٣/ ٤٩٥ / ١٥٢٦)، م (٢/ ٨٣٨ / ١١٨١)، د (٢/ ٣٥٣ / ١٧٣٨)،

ن (٥/ ١٣٣ / ٢٦٥٣) من طرق عن طاووس عن ابن عباس.

معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال حدثنا حماد، عن عمرو، عن طاوس، عن ابن عباس، ان النبي ﷺ وقت لاهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل اليمن يلملم، ولأهل نجد قرنا، فهي لهم ولن أتى عليهن من غير أهلهن ممن كان يريد الحج والعمرة، ومن كان دونهن فمن اهله، حتى إن أهل مكة يهلون منها^(١).

قال أبو عمر:

اجمع أهل العلم بالحجاز، والعراق، والشام، وسائر أمصار المسلمين - فيما علمت - على القول بهذه الاحاديث واستعمالها، لا يخالفون شيئاً منها، واختلفوا في ميقات أهل العراق وفيمن وقته، فقال مالك، والشافعي، والثوري، وأبو حنيفة، وأصحابهم: ميقات أهل العراق وناحية المشرق كلها: ذات عرق.

وقال الثوري والشافعي: ان أهلوا من العقيق، فهو أحب الينا، وقال منهم قائلون: عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - هو الذي وقت لأهل العراق ذات عرق، لان العراق في زمانه افتتحت، ولم يكن في العراق على عهد رسول الله ﷺ.

وقال آخرون: هذه غفلة من قائل هذا القول، بل رسول الله ﷺ هو الذي وقت لأهل العراق ذات عرق والعقيق: كما وقت لاهل الشام الجحفة - والشام كلها يومئذ دار كفر، كما كانت العراق يومئذ دار كفر، فوقت المواقيت لاهل النواحي، لانه علم أنه سيفتح الله على أمته الشام والعراق وغيرهما من البلدان، ولم تفتح الشام ولا العراق جميعا الا على عهد عمر، وهذا ما لا خلاف فيه بين أهل السير، وقد قال رسول الله ﷺ: منعت العراق دينارها

(١) سبق تحريجه .

ودرهمها، ومنعت الشام إرديها ومديةا وقفيزها^(١). بمعنى ستمنع عند أهل العلم. وقال ﷺ: ليلغن هذا الدين ما بلغ الليل والنهار^(٢)، وقال عليه السلام: زويت لي الارض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وسيبلغ ملك أمتي ما زوي لي منها^(٣).

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا هشام بن بهرام، حدثنا المعافي، عن أفلح بن حميد، عن القاسم، عن عائشة، قالت: وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام ومصر الجحفة، ولأهل العراق ذات عرق، ولأهل اليمن يلملم^(٤).

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، وأحمد بن قاسم، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا الحارث بن أبي اسامة، قال حدثنا يزيد بن هارون، قال حدثنا حماد بن يزيد، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الطائف قرن- وهي نجد، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل اليمن يلملم، ولأهل العراق ذات عرق^(٥).

(١) حم (٢/ ٢٦٢)، م (٤/ ٢٢٢٠ / ٢٨٩٦)، د (٣/ ٤٢٦ / ٣٠٣٥)، هق (٩/ ١٣٧)، البغوي

(١١/ ١٧٧ / ٢٧٥٤)، من حديث أبي هريرة.

(٢) حم (٤/ ١٠٣)، ك (٤/ ٤٣٠ - ٤٣١) وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي. طب

(٢/ ٥٨ / ١٢٨١)، الهيثمي (٦/ ١٧) وقال: «رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح».

(٣) حم (٥/ ٢٧٨)، م (٤/ ٢٢١٥ / ٢٨٨٩ [١٩])، د (٤/ ٤٥٠ / ٤٢٥٢)،

جه (٢/ ١٣٠٤ / ٣٩٥٢).

(٤) د (٢/ ٣٥٤ / ١٧٣٩) مختصرا. ن (٥/ ١٣١ / ٢٦٥٢)، هق (٥/ ٢٨)،

قط (٢/ ٢٣٦).

(٥) تقدم تخريجه في الباب نفسه.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن حنبل، قال حدثنا وكيع، قال حدثنا سفيان، عن يزيد بن أبي زياد، عن محمد بن علي، عن عبد الله بن عباس، قال: وقت رسول الله ﷺ لاهل المشرق العقيق^(١).

قال أبو عمر:

كل عراقي أو مشرقي أحرم من ذات عرق، فقد أحرم عند الجميع من ميقاته، والعقيق أحوط وأولى عندهم من ذات عرق، وذات عرق ميقاتهم أيضا بإجماع، وكره مالك رحمه الله أن يجرم أحد قبل الميقات، وروي عن عمر بن الخطاب أنه أنكر على عمران بن حصين إحرامه من البصرة.

وعن عثمان بن عفان أنه انكر على عبد الله بن عامر إحرامه قبل الميقات، وكره الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، الإحرام من الموضع البعيد، وهذا من هؤلاء والله أعلم كراهية أن يضيق المرء على نفسه ما قد وسع الله عليه، وأن يتعرض لما لا يؤمن أن يحدث في إحرامه، وكلهم ألزمه الإحرام إذا فعل، لانه زاد ولم ينقص، ويدلك على ما ذكرنا، ان ابن عمر روى المواقيت عن رسول الله ﷺ ثم أجاز الإحرام قبلها من موضع بعيد، هذا كله قول اسماعيل، قال: وليس الإحرام مثل عرفات والمزدلفة التي لا يجاز بهما موضعها، قال: والذين أحرموا قبل الميقات من الصحابة والتابعين

(١) حم (١/ ٣٤٤)، د (٢/ ٣٥٥ / ١٧٤٠)، ت (٣/ ١٩٤ / ٨٣٢) وقال: حديث حسن. وفيه يزيد ابن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي، قال الحافظ في "التقريب": "ضعيف، كبر فتغير، صار يتلقن" وذكره الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ١٣-١٤): "هذا حديث أخاف أن يكون منقطعاً، فإن محمد بن عبد الله بن عباس إنما عهد يروي عن أبيه عن جده ابن عباس كما جاء ذلك في "صحيح مسلم" في صلواته عليه السلام من الليل. وقال مسلم في التمييز: لا نعلم له سماعاً من جده ولا أنه لقيه، ولم يذكر البخاري وابن أبي حاتم أنه يروي عن جده، وذكر أنه يروي عن أبيه".

كثير، قال وحدثنا حفص بن عمر الحوضي، حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، أن رجلا أتى عليا فقال: أرأيت قول الله - عز وجل: ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾؟ قال علي: أن تحرم من دويرة أهلك.

قال: وحدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، أن ابن عمر أهل من بيت المقدس وقال: لولا أن يرى معاوية أن بي غير الذي بي، لجعلت أهل منه.

وقال الشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهما، والثوري، والحسن بن حي: المواقيت رخصة وتوسعة، يتمتع المرء بحله حتى يبلغها ولا يتجاوزها، والاحرام قبلها فيه فضل لمن فعله وقوي عليه، ومن أحرم من منزله، فهو حسن لا بأس به.

وروي عن علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وجماعة من السلف، أنهم قالوا في قول الله - عز وجل - : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ - قالوا: إتمامها أن تحرم من دويرة أهلك.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله المنادي، قال حدثنا جدي، قال حدثنا روح بن عبادة، قال حدثنا سفيان، عن محمد بن سوقة، قال: سمعت سعيد بن جبيرة - وسئل: ما تمام العمرة؟ فقال: أن تحرم من أهلك. وأحرم ابن عمر، وابن عباس من الشام، وأحرم عمران بن حصين من البصرة، وأحرم عبد الله ابن مسعود من القادسية، وكان الأسود، وعلقمة، وعبد الرحمن بن يزيد، وأبو اسحاق، يحرمون من بيوتهم.

قال أبو عمر: أحرم عبد الله بن عمر من بيت المقدس عام الحكيمين - وذلك أنه شهد التحكيم بدومة الجندل، فلما افترق عمرو بن العاص، وأبو موسى الأشعري - من غير اتفاق، نهض إلى بيت المقدس، ثم أحرم منها بعمره، ومن أقوى الحجج لما ذهب إليه مالك في هذه المسألة: أن رسول الله ﷺ لم يحرم من بيته بحجته، وأحرم من ميقاته الذي وقته لامته ﷺ، وما فعله فهو الأفضل إن شاء الله.

وكذلك صنع جمهور الصحابة والتابعين بعدهم، كانوا يحرمون من مواقيتهم، ومن حجة من رأى الأحرام من بيته أفضل: قول عائشة ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين، إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما، فإن كان إثما، كان أبعد الناس منه^(١).

ومن حجتهم أيضا: أن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعمران بن حصين، وابن عمر، وابن عباس، أحرموا من المواضع البعيدة - وهم فقهاء الصحابة، وقد شهدوا إحرام رسول الله ﷺ في حجته من ميقاته، وعرفوا مغزاه ومراده، وعلموا أن إحرامه من ميقاته، كان تيسيرا على أمته صلى الله عليه وسلم.

ومن حجتهم أيضا: ما حدثناه عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد ابن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن صالح، قال حدثنا ابن أبي فديك، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يحنس، عن يحيى بن أبي سفيان الاخنسي، عن جدته حكيمية، عن أم سلمة - زوج النبي - ﷺ أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام، غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، أو وجبت له الجنة - شك

(١) حم (٦/١١٥-١١٦-١٨٢-١٨٩-٢٦٢)، خ (٦/٧٠٢/٣٥٦٠)،

م (٤/١٤١٣/٢٣٢٧)، د (٥/١٤٢/٤٧٨٥).

عبد الله أيها قال^(١). واختلف الفقهاء في الرجل المريد للحج والعمرة يجاوز ميقات بلده إلى ميقات آخر أقرب إلى مكة، مثل ان يترك أهل المدينة الاحرام من ذي الحليفة حتى يجرموا من الجحفة، فتحصيل مذهب مالك أن من فعل ذلك، فعليه دم، وقد اختلف في ذلك أصحاب مالك، فمنهم من أوجب الدم ومنهم من أسقطه، وأصحاب الشافعي على ايجاب الدم في ذلك، وهو قول الثوري، والليث بن سعد.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لو أحرم المدني من ميقاته، كان أحب اليهم، فان لم يفعل واحرم من الجحفة، فلا شيء عليه، وهو قول الأوزاعي، وأبي ثور.

وكره أحمد بن حنبل، واسحاق - مجاوزة ذي الحليفة إلى الجحفة، ولم يوجب الدم في ذلك.

وقد روي عن عائشة انها كانت إذا أرادت الحج، أحرمت من ذي الحليفة، واذا أرادت العمرة، أحرمت من الجحفة، وقال ابن القاسم: قال لي مالك: كل من مر بميقات ليس هو له بميقات، فليحرم منه، مثل أن يمر أهل الشام وأهل مصر من العراق، قادمين، فعليهم ان يهلوا من ذات عرق ميقات أهل العراق، وكذلك ان قدموا من اليمن، أهلوا من يلملم، وان قدموا من نجد، فمن قرن، وكذلك جميع أهل العراق، ومن مر منهم بميقات ليس له، فليهل من ميقات أهل ذلك البلد، الا أن مالكا قال لي غير مرة في أهل الشام وأهل مصر - إذا مروا بالمدينة فأرادوا ان يؤخروا إحرامهم

(١) حم (٢٩٩/٦)، د (١٧٤١/٣٥٥/٢)، ج (٢/٩٩٩/٣٠٠١-٣٠٠٢).

حب: الإحسان (٣٧٠١/١٣/٩)، وفيه حكيمة بنت أمية بن الأحنس، ولم يوثقها غير ابن حبان، وقال الحافظ في "التقريب": «مقبوله». قال المنذري: واختلف الرواة في إسناده اختلافا كبيرا. وقال ابن القيم: قال غير واحد من الحفاظ إسناده غير قوي.

إلى الجحفة، فذلك لهم: قال ابن القاسم: لأنها طريقهم، قال مالك: والفضل لهم في أن يحرموا من ميقات أهل المدينة، واختلفوا فيمن جاوز الميقات - وهو يريد الاحرام - فأحرم ثم رجع إلى الميقات، فقال مالك: إذا جاوز الميقات - ولم يحرم منه - فعليه دم، ولا ينفعه رجوعه، وهو قول أبي حنيفة، وعبد الله بن المبارك.

وقال مالك من أراد الحج والعمرة فجاوز الميقات، ثم أحرم - وترك الاحرام من الميقات. فليمض ولا يرجع - مراهقا كان أو غير مراهق - وليهرق دما، قال: وليس لمن تعدى الميقات فأحرم - ان يرجع إلى الميقات، فينقض احرامه. قال اسماعيل: لانه قد وجب عليه الدم لتعديه ما أمر به، فلا وجه لرجوعه.

وقال مالك: من جاوز الميقات ممن يريد الاحرام جاهلا، فليرجع إلى الميقات - إن لم يخف فوات الحج - ولا شيء عليه، وان خاف فوات الحج، أحرم من موضعه - وكان عليه دم لما ترك من الاحرام من الميقات.

وقال الشافعي والأوزاعي، وأبو يوسف ومحمد: إذا رجع إلى الميقات، فقد سقط عنه الدم لبي أو لم يلب.

وقد روي عن أبي حنيفة أنه ان رجع إلى الميقات فلبى، سقط عنه الدم، وإن لم يلب لم يسقط عنه الدم، وكلهم يقول: انه ان لم يرجع وتمادى، فعليه دم.

وللتابعين في هذه المسألة أقاويل أيضا غير هذه، أحدها أنه لا شيء على من ترك الميقات، هذا قول عطاء، والنخعي، وقول آخر: أنه لا بدله له أن يرجع إلى الميقات إذا تركه، فإن لم يرجع حتى قضى حجه فلا حج له.

هذا قول سعيد بن جبير، وقول آخر - وهو أن يرجع إلى الميقات كل من

تركه، فإن لم يفعل حتى تم حجه، رجع إلى الميقات- وأهل منه بعمرة، روي هذا عن الحسن البصري، فهذه الاقاويل الثلاثة شذوذ ضعيفة عند فقهاء الامصار، لانها لا أصل لها في الآثار، ولا تصح في النظر.

واختلفوا في العبد يجاوز الميقات بغير نية احرام ثم يحرم، فقال مالك: أيما عبد جاوز الميقات ولم يأذن له سيده في الاحرام، ثم أذن له بعد مجاوزته الميقات فأحرم، فلا شيء عليه، وهو قول الثوري، والاوزاعي.
وقال أبو حنيفة: عليه دم لتركه الميقات، وكذلك ان عتق.

واضطرب الشافعي في هذه المسألة، فمرة قال في العبد: عليه دم لتركه الميقات كما قال أبو حنيفة، وقال في الكافر يجاوز الميقات ثم يسلم-: لا شيء عليه، قال: وكذلك الصبي يجاوزه ثم يحتلم فيحرم، لا شيء عليه، وقال مرة أخرى: لا شيء على العبد، وعلى الصبي والكافر يسلم: الفدية إذا أحرم من مكة، ومرة قال: عليهم ثلاثتهم دم، وهو تحصيل مذهبه.

قال أبو عمر: الصحيح- عندي- في المسألة أنه لا شيء على واحد منهم، لانه لم يخطر بالميقات مريدا للحج، وإنما تجاوزه وهو غير قاصد الحج، ثم حدث له حال بمكة فأحرم منها، فصار كالملك الذي لا دم عليه عند الجميع.

وقال مالك: من أفسد حجته، فإنه يقضيها من حيث كان أحرم بالحجة التي أفسد، وهو قول الشافعي، وهذا عند أصحابها على الاختيار.

واتفق مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهم، والثوري، وأبو ثور- على أن من مر بالميقات لا يريد حجا ولا عمرة، ثم بداله في الحج أو العمرة- وهو قد جاوز الميقات- أنه يحرم من الموضع الذي بداله منه الحج، ولا يرجع إلى الميقات، ولا شيء عليه.

وقال أحمد واسحاق: يرجع إلى الميقات ويحرم منه .

وأما حديث مالك: عن نافع، أن عبد الله بن عمر أهل من الفرع،
متملة عند أهل العلم على أنه مر بميقاته لا يريد احراما، ثم بداله فأهل
منه، أوجاء إلى الفرع من مكة أو غيرها، ثم بداله في الاحرام .

هكذا ذكر الشافعي وغيره- في معنى حديث ابن عمر هذا، ومعلوم أن
ابن عمر روى حديث المواقيت- ومحال أن يتعدى ذلك مع علمه به،
فيوجب على نفسه دما، هذا لا يظنه عالم- والله أعلم .

وأجمعوا كلهم على أن من كان أهله دون المواقيت، أن ميقاته من أهله
حتى يبلغ مكة- على ما في حديث ابن عباس .

وفي هذه المسألة أيضا قولان شاذان: أحدهما لابي حنيفة، قال: يحرم
من موضعه، فإن لم يفعل، فلا يدخل الحرم الا حراما، فإن دخله غير
حرام، فليخرج من الحرم وليهل من حيث شاء من الحل، والقول الآخر
لمجاهد، قال: اذا كان الرجل منزله بين مكة والميقات، أهل من مكة .

باب منه

[٤] مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، أنه قال: أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة أن يهلوا من ذي الخليفة، وأهل الشام من الجحفة، وأهل نجد من قرن. قال عبد الله ابن عمر: أما هؤلاء الثلاث، فسمعتهن من رسول الله ﷺ، وأخبرت أن رسول الله ﷺ قال: ويهل أهل اليمن من يلملم^(١).

وهذا الحديث قد تقدم القول فيه، في باب نافع، عن ابن عمر أيضا، من كتابنا هذا، فلا معنى لإعادة شيء من ذلك هاهنا، والحمد لله.

(١) الدارمي (٣٠/٢)، حق (٢٦/٥)، حب: الإحسان (٣٧٥٩/٧٤/٩) من طريق مالك. وأخرجه: خ (١٣/٣٧٧/٧٣٤٤)، م (٢/٨٤٠/١١٨٢/١٥) من طرق عن عبد الله بن دينار

باب منه

[٥] مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ أهل من الجعرانة^(١).

وهذا إنما أحفظه مسندا من حديث محرش الكعبي الخزاعي، عن رجل من الصحابة قد ذكرناه ونسبناه في كتاب الصحابة، ولا يعرف هذا الحديث إلا به - والله أعلم - وهو حديث صحيح من رواية أهل مكة، حدثنا سعيد ابن نصر - قراءة مني عليه - أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال حدثنا عبد الله ابن روح المدائني، قال حدثنا عثمان بن عمر، قال أخبرنا ابن جريج، عن مزاحم بن أخي مزاحم، عن عبد العزيز بن أبي عبد الله، عن محرش أن رسول الله ﷺ قدم الجعرانة معتمرا، فدخل مكة ليلا، فطاف بالبيت وبالصفا والمروة، ثم أتى الجعرانة كالبائت، فمر ببطن سرف ثم أتى المدينة.

هكذا قال شيخنا في هذا الاسناد: عبد العزيز بن أبي عبد الله، وإنما هو عبد العزيز بن عبد الله، ولكنه كذلك كان في كتاب قاسم في حديث عبد الله بن روح.

وحدثنا محمد بن خليفة، قال حدثنا محمد بن نافع، قال حدثنا إسحاق بن أحمد الخزاعي، قال حدثنا سعيد بن عبد الرحمن، حدثنا هشام ابن سليمان، وعبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج، قال أخبرني مزاحم بن أبي مزاحم، عن عبد العزيز بن عبد الله، عن محرش الكعبي - أن النبي ﷺ خرج من الجعرانة حين أمسى معتمرا فدخل مكة ليلا، ففضى عمرته، ثم خرج من تحت ليلته، فأصبح بالجعرانة كبائت حتى إذا زالت

(١) د (٢/٥٠٧/١٩٩٦)، ت (٣/٢٧٣/٩٣٥) وقال: هذا حديث غريب ولا نعرف لمحرش

الكعبي عن النبي ﷺ غير هذا الحديث.

ن (٥/٢١٩/٢٨٦٣-٢٨٦٤).

الشمس، خرج من الجعرانة في بطن سرف حتى جامع الطريق طريق المدينة بسرف^(١). قال محرش: فلذلك خفيت عمرته على كثير من الناس.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أحمد بن زهير، قال حدثنا اسماعيل بن ابراهيم، قال حدثنا ابن عيينة عن اسماعيل بن أمية عن مزاحم عن عبد العزيز بن عبد الله أن محرش الكعبي أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر من الجعرانة، ثم أصبح بمكة كبائت، قال: فرأيت ظهره كأنه سبيكة فضة^(١).

وروى معمر عن هشام بن عروة عن أبيه قال: لما رجع النبي ﷺ من الطائف، فكان بالجعرانة اعتمر منها.

(١) تقدم تخريجه في الباب نفسه.

ما لا يجوز لبسه للمحرم

[٦] مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رجلا سأل رسول الله ﷺ: ما يلبس المحرم من الثياب؟ فقال رسول الله ﷺ: لا تلبسوا القمص، ولا العمام، ولا السراويلات، ولا البرانس، ولا الخفاف، الا احد لا يجد نعلين فيلبس الخفين، وليقطعها أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا شيئا من الثياب مسه الزعفران ولا الورس^(١).

قال أبو عمر: كل ما في هذا الحديث فمجتمع عليه من أهل العلم انه لا يلبسه المحرم ما دام محرما.

ورواه ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن ابيه، عن النبي ﷺ مثله سواء^(٢).

رواه عن ابن شهاب معمر، وابن عيينة، وابراهيم بن سعد، وغيرهم، وليس هذا الحديث عند مالك عن ابن شهاب؛ وفي معنى ما ذكر في هذا الحديث من القمص والسراويلات والبرانس، يدخل المخيط كله بأسره، فلا يجوز لباس شيء منه للمحرم عند جميع أهل العلم؛ وأجمعوا ان المراد بهذا الخطاب في اللباس المذكور الرجال دون النساء، وأنه لا بأس للمرأة بلباس القميص والدرع والسراويل والخمر والخفاف؛ وأجمعوا ان الطيب كله لا يجوز للمحرم أن يقربه متطيبا به زعفرانا كان أو غيره، وإنما اختلفوا فيمن تطيب قبل إحرامه، هل له أن يبقى الطيب على نفسه وهو محرم أم لا؟ وقد ذكرنا ما للعلماء في ذلك في باب حميد بن قيس من كتابنا هذا والحمد لله. وأجمعوا أن

(١) حم (٦٣/٢)، خ (١٥٤٢/٥١١/٣)، م (١١٧٧/٨٣٤/٢)، د (١٨٢٤/٤١١/٢)،

ن (٢٦٦٨/١٤١/٥)، ج (٢٩٢٩/٢٧٧/٢)، ج (٢٩٢٩/٩٧٧/٢)،

(٢) حم (٨/٢)، خ (٥٨٠٦/٣٣٥/١٠)، م (١١٧٧/٨٣٥/٢)،

د (١٨٢٣/٤١٠/٢)، ن (٢٦٦٦/١٣٨/٥).

إحرام الرجل في رأسه، وانه ليس له ان يغطي رأسه لنهي رسول الله ﷺ المحرم عن لبس البرانس والعمام، وهذا ما لاخلاف -والحمد لله- فيه .

وأجمعوا على ان إحرام المرأة في وجهها، وروي عن النبي ﷺ أنه نهى المرأة الحرام عن النقاب والقفازين^(١).

أخبرنا محمد بن ابراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد ابن شعيب؛ وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا قتبية بن سعيد، قال حدثنا الليث، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قام رجل فقال: يا رسول الله، ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الحرم؟ فقال رسول الله ﷺ: لا تلبسوا القميص ولا سراويلات ولا العمام ولا البرانس ولا الخفاف، إلا ان يكون أحد ليس له نعلان، فليلبس الخفين أسفل من الكعبيين، ولا تلبسوا شيئا من الثياب مسه الزعفران، ولا الورد، ولا تنتقب المرأة الحرام، ولا تلبس القفازين^(١).

قال أبو داود روى هذا الحديث حاتم بن اسماعيل، ويحيى بن أيوب، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ على ما قال الليث. ورواه أبو قرة موسى بن طارق، عن موسى بن عقبة، عن نافع موقوفا عن ابن عمر.

قال أبو عمر: رفعه صحيح عن ابن عمر، رواه ابن اسحاق، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا؛ ورواه ابن المبارك، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا أيضا؛ فهذا يصحح ما رواه الليث، وحاتم بن اسماعيل، ويحيى بن أيوب.

(١) حم (١١٩/٢)، خ (١٨٣٨/٦٤/٤)، د (١٨٢٥/٤١١/٢)، ت (٨٣٣/١٩٤/٣)،

ن (٢٦٧٢/١٤٣/٥) من طرق عن الليث عن نافع عن ابن عمر.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن حنبل، قال حدثنا يعقوب بن ابراهيم، قال حدثني أبي، عن ابن اسحاق، قال حدثني نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب، وما مسه الورد والزعفران من الثياب؛ ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب من معصفر، أو خز، أو حلي، أو سراويل، أو قمص، أو خف^(١).

قال أبو داود: روى هذا الحديث عن ابن اسحاق عبدة، ومحمد بن سلمة إلى قوله: وما مس الورد والزعفران من الثياب ولم يذكر ما بعده.

أخبرنا محمد بن ابراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال أخبرنا أحمد ابن شعيب، أخبرنا سويد بن نصر، أخبرنا عبد الله، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، أن رجلاً قام فقال يا رسول الله، ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الاحرام؟ فقال رسول الله ﷺ: لا تلبسوا القمص، ولا السراويلات، ولا الخفاف، إلا أن يكون رجل ليس له نعلان، فليلبس الخفين أسفل من الكعبين، ولا يلبس شيئاً من الثياب مسه الزعفران والورد، ولا تنتقب المرأة الحرام، ولا تلبس القفازين^(٢)؛ وعلى كراهية النقاب للمرأة جمهور علماء المسلمين من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من فقهاء الامصار أجمعين؛ لم يختلفوا في كراهية الانتقاب والتبرقع للمرأة المحرمة، الا شيء روي عن أسماء بنت أبي بكر، أنها كانت تغطي وجهها وهي محرمة؛ وروي عن عائشة أنها قالت تغطي المحرمة وجهها إن شاءت، وقد روي عنها أنها لا تفعل - وعليه الناس.

(١) حم (٢/٢٢)، د (٢/٤١٢/١٨٢٧)، هق (٥/٤٧).

(٢) خ (٤/٦٤/١٨٣٨) تعليقا. ن (٥/١٦٤/٢٦٨٠)، هق (٥/٤٦) ابن خزيمة

(٤/١٦٣/٢٥٩٩). وأشار إليه أبو داود عقب الحديث (١٨٢٥) من طريق موسى بن عقبة عن

نافع عن ابن عمر مرفوعا به.

وأما القفازان، فاختلفوا فيها أيضا، فروي عن سعد بن أبي وقاص، أنه كان يلبس بناته وهن محرمات القفازين، ورخصت فيها عائشة أيضا؛ وبه قال عطاء، والثوري، ومحمد بن الحسن وهو أحد قولي الشافعي؛ وقد يشبه أن يكون مذهب ابن عمر، لأنه كان يقول: إحرام المرأة في وجهها. وقال مالك: إن لبست المرأة القفازين افتدت، وللشافعي قولان في ذلك، أحدهما تفتدي، والآخر لا شيء عليها.

قال أبو عمر: الصواب عندي قول من نهى المرأة عن القفازين، وأوجب عليها الفدية، لثبوته عن النبي ﷺ؛ ولا خلاف بين العلماء بعد ما ذكرنا في أنه جائز للمرأة المحرمة لباس القمص، والخفاف، والسراريات، وسائر الثياب التي لا طيب فيها، وأنها ليست في ذلك كله كالرجل.

وأجمعوا أن إحرامها في وجهها دون رأسها، وأنها تحمر رأسها، وتستر شعرها وهي محرمة.

وأجمعوا أن لها أن تسدل الثوب على وجهها من فوق رأسها سدلا خفيفا تستتر به عن نظر الرجال إليها، ولم يميزوا لها تغطية وجهها وهي محرمة إلا ما ذكرنا عن أسماء.

روى مالك، عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر، أنها قالت: كنا نخمر وجوهنا - ونحن محرمات - مع أسماء بنت أبي بكر الصديق.

وقد يحتمل أن يكون ما روي عن أسماء في ذلك، كنعو ما روي عن عائشة أنها قالت: كنا مع رسول الله ﷺ ونحن محرمون، فإذا مر بنا راكب، سدلنا الثوب من قبل رؤوسنا، وإذا جاوزنا راكب رفعناه.

وأجمعوا أن الرجل المحرم لا يخمر رأسه على ما تقدم ذكرنا له، واختلفوا في تحمير وجهه، فروي عن ابن عمر أنه قال: ما فوق الذقن من الرأس على

المحرم أن لا يغطيه . وإلى هذا ذهب مالك وأصحابه ، وبه قال محمد بن الحسن الشيباني ؛ وروي عن عثمان بن عفان ، وعبد الرحمن بن عوف ، وزيد ابن ثابت ، وعبدالله بن الزبير ، أنهم كانوا يغطون وجوههم وهم محرمون :
ذكر مالك في موطنه عن يحيى بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، قال :
أخبرني الفرافصة بن عمير الحنفي ، أنه رأى عثمان بن عفان بالعرج يغطي وجهه وهو محرم .

وعن عبدالله بن أبي بكر ، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة ، قال : رأيت عثمان بن عفان بالعرج وهو محرم في يوم صائف قد غطى وجهه بقطيفة ارجوان ، ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا ، فقالوا : ولا تأكل ؟ فقال : إني لست كهيتكم ، إنما صيد من أجلي .

وعن سعيد بن أبي وقاص ، وجابر بن عبدالله ، والقاسم بن محمد ، وطاوس ، أنهم أجازوا للرجل المحرم أن يغطي وجهه .
وبه قال الثوري ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو ثور .

وقال ابن القاسم : كره مالك للمحرم أن يغطي وجهه وأن يغطي ما فوق ذقنه ؛ لأن إحرامه عنده في وجهه ورأسه قيل لابن القاسم : فان فعل ؟ قال : لم أسمع من مالك فيه شيئا ، ولا أرى عليه شيئا لما جاء عن عثمان .
وقد روي عن مالك فيمن غطى وجهه - وهو محرم - أنه يفتدي .

وفي موضع آخر من كتاب ابن القاسم ، قيل : أرايت محرما غطى وجهه ورأسه في قول مالك ؟ قال : قال مالك : إن نزع مكانه فلا شيء عليه ، وإن تركه فلم ينزعه مكانه حتى انتفع بذلك افتدى .

قلت : وكذلك المرأة إذا غطت وجهها؟ قال : نعم ، إلا أن مالكا كان يوسع للمرأة ان تسدل رداءها من فوق رأسها على وجهها إذا أرادت سترا ، وأن كانت لا تريد سترا ، فلا تسدل .

وأجمعوا ان للمحرم أن يدخل الخباء والفساط ، وإن نزل تحت شجرة أن يرمي عليها ثوبا .

واختلفوا في استظلله على دابته ، أو على المحمل : فروي عن ابن عمر انه قال أصح لمن أحرمت له ، وبعضهم يرفعه عنه ؛ وكره مالك وأصحابه أن يستظل المحرم على محمله ، وبه قال عبدالرحمن بن مهدي ، وأحمد بن حنبل ؛ وروي عن عثمان بن عفان انه كان يستظل وهو محرم ، وأنه أجاز ذلك للمحرم ؛ وبه قال عطاء بن ابي رباح ، والاسود بن يزيد ؛ وهو قول ربيعة ، والثوري ، وابن عيينة ، والشافعي وأصحابه ؛ وقال مالك : إن استظل المحرم في محمله افتدى ، وقال الشافعي ، وأبوحنيفة : لا شيء عليه .

قال : ولا بأس ان يستظل إذا جافى ذلك عن رأسه ؛ وأجمعوا ان المحرم إذا وجد إزارا ، لم يجوز له لبس السراويل .

واختلفوا فيه إذا لم يجد إزارا هل له لبس السراويل ، وإن لبسها على ذلك ، هل عليه فدية أم لا ؟ .

وفي الموطأ سئل مالك عما ذكر عن النبي ﷺ أنه قال : من لم يجد إزارا ، فليلبس سراويل ؟ فقال مالك : لم أسمع بهذا ، ولا أرى أن يلبس المحرم سراويل ، لان رسول الله ﷺ نهى عن لبس السراويلات فيما نهى عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي للمحرم أن يلبسها ، قال : ولم يستثن فيها ، كما استثنى في الخفين ، وقول أبي حنيفة في ذلك كقول مالك ، ويرون على من لبس السراويل - وهو محرم - الفدية ، وسواء عند مالك وجد الازار أو لم يجد .



وقال عطاء بن أبي رباح، والشافعي، وأصحابه، والثوري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، وداود: إذا لم يجد المحرم إزارا، لبس السراويل، ولا شيء عليه؛ وحجة من ذهب إلى هذا، ما حدثناه عبدالله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا سليمان ابن حرب، قال حدثنا حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: السراويل لمن لم يجد الإزار، والخف لمن لم يجد النعلين^(١).

وأخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا بكر بن حماد، قال حدثنا مسدد؛ وحدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث، قالا: حدثنا قاسم، قال حدثنا محمد بن اسماعيل الترمذي، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا سفيان، قال حدثنا عمرو بن دينار، قال أخبرني أبو الشعثاء جابر بن زيد، قال: سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله ﷺ وهو يخاطب على المنبر يقول: من لم يجد النعلين، فليلبس الخفين، ومن لم يجد إزارا فليلبس سراويل^(١).

وروى زهير عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ مثله^(٢). واختلفوا فيمن لم يجد نعلين هل يلبس الخفين ولا يقطعها: فذهب عطاء بن أبي رباح، وسعيد بن سالم القداح، وطائفة من أهل العلم غيرهما إلى أن من لم يجد نعلين لبس خفين ولم يقطعها، وإلى هذا ذهب أحمد بن حنبل، قال عطاء: وفي قطعها فساد؛ وقال أكثر أهل العلم: إذا لم يجد المحرم نعلين،

(١) حم (١/ ٢١٥-٢٢١-٢٢٨-٢٧٩-٢٨٥-٣٣٦-٣٣٧)، خ (٤/ ١٧٠/ ١٨٤١)،

م (٢/ ٨٣٥/ ١١٧٨ [٤])، د (٢/ ٤١٣/ ١٨٢٩)، ت (٣/ ١٩٥/ ٨٣٤)،

ن (٥/ ١٤٢/ ٢٦٧٠-٢٦٧١)، ج (٢/ ٩٧٧/ ٢٩٣١)، الحميدي (١/ ٢٢٢/ ٤٦٩).

(٢) حم (٣/ ٣٢٣)، م (٢/ ٨٣٦/ ١١٧٩)، هـ (٥/ ٥١).

لبس الخفين وقطعها أسفل من الكعبين؛ وممن قال بهذا مالك بن أنس، والشافعي، والثوري، وأبو حنيفة، وإسحاق، وأبو ثور، وجماعة من التابعين.

وقال الشافعي: ابن عمر قد زاد على ابن عباس شيئاً نقصه ابن عباس، وحفظه ابن عمر، وذلك قوله: وليقطعها أسفل من الكعبين، والمصير إلى رواية ابن عمر أولى. وروى ابن وهب عن مالك، والليث، أن من لبس خفين مقطوعين أو غير مقطوعين إذا كان واجداً للنعلين، فعليه الفدية. وقال أبو حنيفة: لا فدية عليه إذا لبسها مقطوعين وهو واجد للنعلين. قال: ومن لبس السراويل، افتدى على كل حال وجد إزاراً أو لم يجد، إلا أن يفتق السراويل.

واختلف قول الشافعي فيمن لبس الخفين مقطوعين وهو واجد للنعلين، فمرة قال: عليه الفدية، ومرة قال: لا شيء عليه؛ وقال مالك: من ابتاع خفين وهو محرم فجرهما وقاسهما في رجله، فلا شيء عليه، وإن تركهما حتى منعه ذلك من حر أو برد أو مطر افتدى.

قال أبو عمر: كان ابن عمر يقطع الخفين حتى للمرأة المحرمة، وهذا شيء لا يقول به أحد من أهل العلم فيما علمت، ولا بأس بلباس المحرمة الخفاف عند جميعهم، وقد روي عن ابن عمر أنه انصرف عن ذلك:

حدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا قتيبة بن سعيد، قال حدثنا ابن أبي عدي، عن محمد بن إسحاق، عن ابن شهاب، قال: حدثني سالم أن عبد الله بن عمر كان يقطع الخفين للمرأة المحرمة؛ ثم حدثته صفية بنت أبي عبيد أن عائشة حدثتها، أن رسول الله ﷺ قد كان أرخص للنساء في الخفين^(١)، فترك ذلك.

قال أبو عمر:

هذا إنما كان من ورع ابن عمر وكثرة اتباعه، ومع هذا، فإنه استعمل ما حفظ على عمومته حتى بلغه فيه الخصوص.

ومما وصفت من ورعه وتوقفه، ما حدثناه عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا موسى بن إسماعيل، قال حدثنا حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أنه وجد القر فقال: يا نافع ألقى علي ثوبا، قال: فألقيت عليه برنسا؛ فقال: أتلقي علي هذا وقد نهى رسول الله ﷺ أن يلبسه المحرم؟ ألا ترى أنه كره أن يلقي عليه البرنس، وسائر أهل العلم إنما يكرهون الدخول فيه؛ ولكنه رحمه الله استعمل العموم في اللباس، لان التغطية والامتهان قد يسمى لباسا؛ ألم تسمع إلى قول أنس: فقمتم إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس.

قال أسد، وأبو ثابت، وسحنون، وأبو زيد: قلت لابن القاسم: هل كان مالك يكره للمحرم أن يدخل منكبه في القباء من غير أن يدخل يديه في كميته ولا يزره عليه؟ قال: نعم، قلت: فكان يكره له أن يطرح قميصه على ظهره يتردى به من غير أن يدخل فيه؟ قال: لا، قيل له: فلم كره أن يدخل منكبيه في القباء إذا لم يدخل فيه ولم يزره؟ قال: لان ذلك دخول في القباء ولباس له، فلذلك كرهه.

قال أبو عمر: كان أبو حنيفة وأصحابه، وأبو ثور يقولون: لا بأس ان يدخل منكبيه في القباء، وهو قول إبراهيم النخعي؛ وكره ذلك الثوري، والليث بن سعد، والشافعي. وقال عطاء: لا بأس أن يتردى به.

وجملة قول مالك وأصحابه: أن المحرم إذا أدخل كتفيه في قباء افتدى، وإن لم يدخل كتفيه، فلا شيء عليه، وهو قول زفر وقول الشافعي.

وقال أبو حنيفة: لا فدية عليه الا ان يدخل فيه يديه ، وقال مالك : إن عقد إزاره على عنقه افتدى . وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا شيء عليه .

قال أبو عمر: روي عن ابن عمر أنه كره الهميان والمنطقة للمحرم ، وروي عن ابن عباس أنه أجاز ذلك للمحرم .

وكذلك روي عن عائشة انها قالت : اوثق عليك نفقتك ، وأجاز ذلك جماعة فقهاء الامصار متقدموهم ومتأخروهم ، وعن جماعة من التابعين بالحجاز والعراق مثل ذلك ؛ وقال إسحاق بن راهويه : ليس له أن يعقد السيور ، ولكن يدخل بعضها في بعض .

وقال مالك : أحب ما سمعت الي في ذلك ، ما حدثني يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أنه كان يقول في المنطقة يلبسها المحرم تحت ثيابه : إنه لا بأس بذلك إذا جعل في طرفيها جميعا سيورا يعقد بعضها إلى بعض .

وقال ابن علية : قد أجمعوا على أن المحرم ليس له أن يعقد الهميان والازار على وسطه ، والمنطقة مثل ذلك .

واختلفوا في المحرم يعصب رأسه وجسده عن ضرورة ، فقال مالك : لا يفعل ذلك أحد إلا من ضرورة ، فان فعل ذلك من غير ضرورة فعليه الفدية ، وسواء في ذلك عنده الرأس والجسد .

وقال أبو حنيفة وأصحابه إن عصب رأسه يوما إلى الليل فعليه صدقة ، وإن عصب بعض جسده ، فلا شيء عليه .

قال الشافعي : من عصب رأسه فعليه الفدية ، وكذلك إذا شد السير على رأسه أو حمل خرجه على رأسه ؛ قال ولا بأس أن يضع يده على رأسه .



وقال مالك : لا بأس أن يحمل المحرم خرجه وجرابه على رأسه إذا كان فيه زاده واحتاج إلى ذلك، كما أرخص له في حل منطقة نفسه؛ قال : وأما لو تطوع بحمله، أو أجر نفسه على ذلك، لكان عليه الفدية؛ قال : والاطباق والغراير والاحرجة في ذلك سواء . وجملة قول مالك أنه سواء في المحرم لبس ناسيا أو عامدا، أو تطيب أو حلق ناسيا أو عامدا لضرورة أو غير ضرورة، عليه في ذلك كله الكفارة؛ وهو مخير فيها إن شاء صام ثلاثة أيام، وإن شاء أطعم ستة مساكين مدين، مدين، لكل مسكين، وإن شاء ذبح شاة؛ قال مالك : وإنما يكون الصيام والطعام مكان الهدي في فدية الاذى وجزاء الصيد لا غير، قال : وأما دم المتعة أو الهدي الواجب على من عجز عن المشي، أو وطىء أهله، أو فاته الحج؛ أو رجل ترك شيئا من الحج فجزه بالدم، أي شيء كان المتروك من حجته؛ فإن هذا كله إذا لم يجد الهدي فيه من وجب عليه، صام فقط وليس في شيء من ذلك إطعام؛ قال ابن القاسم والصوم في هذا كله، كصوم المتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، هذا كله إذا لم يجد الهدي .

وقال الشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهما : كل من لبس عامدا، أو تطيب عامدا، فليس بمخير في الكفارة، وإنما عليه الدم لا غير؛ قالوا : فإن كان ذلك من ضرورة، فهو مخير على حسب ما تقدم عن مالك : إن شاء صام، وإن شاء نسك بشاة، وإن شاء أطعم ستة مساكين مدين، مدين على حديث كعب بن عجرة، وللشافعي فيمن لبس أو تطيب ناسيا قولان أحدهما لا فدية عليه، والآخر : عليه الفدية .

وقال أبو حنيفة، والثوري، والليث بن سعد : الناسي والعامد في وجوب الفدية سواء .

وقال داود : لا فدية عليه إن لبس من ضرورة، وإنما عليه الفدية إن

لبس عامدا؛ وإن حلق رأسه لضرورة، فعليه الفدية؛ وإن حلق شعر جسده، فلا فدية عليه لضرورة ولا لغير ضرورة.

قال أبو عمر: من لم ير على اللابس الناسي والجاهل شيئا، استدل بحديث يعلى بن أمية في الأعرابي الذي أحرم وعليه جبة وصفرة خلوق، فأمره رسول الله ﷺ بنزع الجبة، وغسل الخلوق، ولم يأمره بفدية؛ وقد ذكرنا هذا الخبر وأحكامه في باب حميد بن قيس من كتابنا هذا، ومن أوجب الفدية على الناسي وغيره، فحجته أن الفدية إنما وردت فيمن فعلها من ضرورة، وذلك محفوظ في قصة كعب بن عجرة، فالضرورة وغير الضرورة والنسيان وغيره في ذلك سواء، لأنه إذا وجبت على من فعل ذلك من ضرورة فأحرى أن تجب على من فعل ذلك من غير ضرورة؛ والناسي قياس على المضطر، والعامد أحرى بذلك وأولى.

واختلفوا فيمن لبس أو تطيب في مواطن، فقال مالك: إن لبس القميص والسراويل والعمامة والقلنسوة وما أشبه ذلك من الثياب في فور واحد، وكانت حاجته إلى ذلك كله في فور واحد، فعليه كفارة واحدة؛ وكذلك إن تطيب مرارا في موطن واحد، وفور واحد، فعليه فدية واحدة؛ وإن كان ذلك في أحوال مختلفة، فعليه لكل مرة فدية، فدية؛ وبه قال أبو حنيفة، والثوري، والليث، وهو أحد قولي الشافعي؛ وقال محمد بن الحسن، والأوزاعي وهو أحد قولي الشافعي أيضا: ليس عليه إلا كفارة واحدة ما لم يكفر، فإن كفر ثم صنع شيئا من ذلك، فعليه كفارة أخرى؛ وقد روي عن مالك أنه عليه في كل ما يلبس أو يتطيب فدية بعد فدية أبدا. وأما الثوب المصبوغ باللورس والزعفران، فلا خلاف بين العلماء أن لباس ذلك لا يجوز للمحرم على ما جاء في حديث ابن عمر هذا، فان غسل ذلك الثوب حتى تذهب ريح الزعفران منه وخرج عنه، فلا بأس به عند جميعهم أيضا.



وكان مالك فيما ذكر ابن القاسم عنه يكره الثوب الغسيل من الزعفران والورس إذا بقي فيه من لونه شيء، وقال : لا يلبسه المحرم وإن غسله إذا بقي فيه شيء من لونه، إلا ان لا يجد غيره؛ فان لم يجد غيره، صبغه بالمشق وأحرم فيه .

وقد روى يحيى بن عبد الحميد عن أبي معاوية، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ هذا الحديث، فقال فيه : ولا تلبسوا ثوبا مسه ورس أو زعفران، إلا أن يكون غسيلا^(١).

وقال الطحاوي عن ابن أبي عمران : رأيت يحيى بن معين وهو يتعجب من الحماني كيف يحدث بهذا الحديث؟ فقال له عبد الرحمن بن مهدي : هذا عندي، ثم وثب من فوره فجاء بأصله، فأخرج منه هذا الحديث عن أبي معاوية كما قال الحماني؛ والورس نبات يكون باليمن كشبه العصفر، صبغه ما بين الصفرة والحمرة، ورائحته طيبة .

واختلفوا في العصفر، فجملة مذهب مالك وأصحابه : أن العصفر ليس بطيب، ويكرهون للحاج استعمال الثوب الذي ينتفض في جلده، فان فعل، فقد أساء ولا فدية عليه عندهم، وهو قول الشافعي .

وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري : العصفر طيب، وفيه الفدية على من استعمل شيئاً منه في اللباس وغيره إذا استعمله وهو محرم؛ فهذه جمل ما في هذا الحديث من الاحكام والحمد لله على عونه، لا شريك له .

(١) ابن خزيمة (٤/ ١٦٢ / ٢٥٩٧) من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر .

باب منه

[٧] مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، أنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران أو ورس، وقال: من لم يجد نعلين فليلبس خفين، وليقطعها أسفل من الكعبين^(١).

وقد مضى القول في معنى هذا الحديث كله في باب نافع، عن ابن عمر، من كتابنا هذا، فلا معنى لاعادة شيء من ذلك ههنا.

(١) حم (٤٧/٢)، خ (١٠/٣٧٩/٥٨٥٢)، م (٢/٨٣٥/١١٧٧ [٣])، ج (٢/٩٧٧/٢٩٣٠).

باب منه

[٨] مالك، عن حميد بن قيس، عن عطاء بن أبي رباح أن أعرابيا جاء إلى رسول الله ﷺ وهو بحنين وعلى الأعرابي قميص وبه اثر صفرة فقال: يا رسول الله، اني أهللت بعمرة فكيف تأمرني أن أصنع، فقال له رسول الله ﷺ: انزع قميصك هذا واغسل هذه الصفرة عنك وافعل في عمرتك ما تفعل في حجك^(١).

هذا حديث مرسل عند جميع رواة الموطأ فيما علمت ولكنه يتصل من غير رواية مالك من طرق صحيحة ثابتة عن عطاء بن أبي رباح، وهو محفوظ من حديث يعلى بن أمية، عن النبي ﷺ، رواه عن عطاء بن أبي رباح جماعة، منهم: أبو الزبير وعمرو بن دينار وقتادة وابن جريج وقيس بن سعد وهمام بن يحيى ومطر وابراهيم بن يزيد وعبد الملك بن أبي سليمان ومنصور بن المعتمر وابن أبي ليلى والليث بن سعد. وأحسنهم رواية له عن عطاء. وأتقنهم ابن جريج وعمرو بن دينار وإبراهيم بن يزيد وقيس بن سعد وهمام ابن يحيى، فان هؤلاء كلهم رووه عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه عن النبي ﷺ، وهو الصواب فيه. وغيرهم رواه عن عطاء عن يعلى وليس بشيء.

حدثنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال حدثنا سعيد بن عثمان بن السكن، قال حدثنا محمد بن يوسف، قال حدثنا محمد بن اسماعيل البخاري؛ وحدثنا سعيد بن نصر -واللفظ بحديثه- قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، قال حدثنا همام قال حدثنا عطاء، قال

(١) هذا حديث مرسل وسيأتي مسندا.

حدثنا صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو بالجعرانة، وعليه جبة، وعليه أثر الخلق، أو قال صفرة، فقال: كيف تأمرني أن أصنع في عمري، قال فأنزل على النبي ﷺ واستر بثوب. قال وكان يعلى يقول وددت أني قد رأيت رسول الله ﷺ وقد أنزل عليه الوحي، فقال عمر: يا يعلى، أيسرك أن تنظر الى رسول الله ﷺ وقد أنزل عليه، قال: قلت نعم، فرفع طرف الثوب فنظرت اليه ف إذا له غطيظ وأحسبه كغطيظ البكر، قال فلما سرى عنه قال: «أين السائل عن العمرة؟ اخلع عنك الجبة واغسل عنك اثر الخلق أو قال أثر الصفرة، واصنع في عمرك كما صنعت في حجك» قال: «وأتاه رجل آخر قد عض يد رجل فانتزع يده فسقطت ثنيته التي عض بها، فابطله النبي ﷺ»^(١) حدثنا عبد الله بن محمد ابن عبد المؤمن بن يحيى قال حدثنا محمد بن بكر بن عبد الرزاق التمار قال حدثنا أبو داود قال حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا همام، قال سمعت عطاء، قال أخبرنا صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه، أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو بالجعرانة فذكره سواء^(١). وذكر عبد الرزاق، قال أخبرنا إبراهيم بن يزيد أنه سمع عطاء يقول: أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية أن يعلى قال لعمر: وددت أني رأيت رسول الله ﷺ حين يوحى اليه، فلما كان بالجعرانة أتاه أعرابي وعليه جبة وهو متضمن بخلق وقد أحرم بعمرة، فقال: افتني يا رسول الله، وأوحى إلى النبي ﷺ، فذكر مثل حديث همام بن يحيى^(٢) في هذه القصة الى آخرها، ولم يذكر قصة العاض يد الرجل. أخبرني أبو محمد

(١) حم (٤/ ٢٢٢-٢٢٤)، خ (٣/ ٧٨٣ / ١٧٨٩)، م (٢/ ٨٣٦ / ١١٨٠)،

د (٢/ ٤٠٧ / ١٨١٩)، ت (٣/ ١٩٦ - ٨٣٥ / ٨٣٦)، ن (٥/ ١٣٩ / ٢٦٦٧)، هـ (٥/ ٥٦)،

الحمدي (٢/ ٣٤٧ - ٧٩٠ - ٧٩١)، الطحاوي (٢/ ١٢٦ / ٣٥٦٣)، ابن خزيمة

(٤/ ١٩٢ / ٢٦٧١)، من طرق عن عطاء عن صفوان عن أبيه به.

(٢) تقدم تخريجه في الباب نفسه.



عبد الله بن محمد بن أسد، قال حدثنا حضرة بن محمد بن علي، قال حدثنا محمد بن شعيب بن علي، قال أخبرني محمد بن اسماعيل بن ابراهيم، قال حدثنا وهب بن جرير، قال حدثني أبي، قال سمعت قيس بن سعد يحدث عن عطاء عن صفوان بن يعلى، عن أبيه، قال أتى رسول الله ﷺ رجل وهو بالجعرانة وعليه جبة وهو مصفر لحيته ورأسه فقال: يا رسول الله اني أحرمت بعمره وانا كما ترى، قال: «انزعك عنك الجبة واغسل عنك الصفرة، وما كنت صانعا في حجك فاصنعه في عمرتك»^(١) حدثنا سعيد بن نصر قراءة مني عليه ان قاسم بن أصبغ حدثهم، قال حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، قال حدثنا محمد بن سابق، قال حدثنا ابراهيم بن طهمان، عن أبي الزبير، عن عطاء، عن صفوان بن أمية أنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ متضمخا بالخلوق وعليه مقطعات فقال: كيف تأمرني يا رسول الله في عمرتي؟ قال: فأنزل الله ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ قال: فقال رسول الله ﷺ: «أين السائل عن العمرة؟ فقال له: الق عنك ثيابك، واغتسل واستنق ما استطعت، وما كنت صانعه في حجك فاصنعه في عمرتك»^(٢) هكذا جاء في هذا الحديث صفوان بن أمية نسبة الى جده وهو صفوان بن يعلى بن أمية، رجل تميمي وليس بصفوان بن أمية الجمحي، وقد نسبناهما في كتاب الصحابة والحمد لله. وحدثنا سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن اسماعيل الترمذي، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا سفيان بن عيينة، قال حدثنا عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه، قال كنت عند النبي ﷺ بالجعرانة فأتاه رجل عليه مقطعة يعنى جبة وهو متضمخ بالخلوق، فقال: يا رسول الله،

(١) تقدم تحريجه.

(٢) تقدم تحريجه في الباب نفسه.

اني أحرمت بالعمرة، وعلي هذه، فقال النبي ﷺ «ما كنت تصنع في حجك؟ قال: كنت أنزع هذه وأغسلها بالخلوق فقال النبي ﷺ: ما كنت صانعا في حجك فاصنعه في عمرتك»^(١) حدثنا عبد الرحمن بن مروان، قال حدثنا الحسن بن يحيى القاضي القلزمي بالقلزم قال حدثنا عبد الله بن علي ابن الجارود، قال حدثنا علي بن خشرم، قال حدثنا عيسى بن يونس، عن ابن جريج، عن عطاء أن صفوان بن يعلى بن أمية أخبره أن يعلى بن أمية كان يقول لعمر بن الخطاب ليتني أرى رسول الله ﷺ حين ينزل عليه، فيينا هو مع رسول الله في ناس من أصحابه فيهم عمر بن الخطاب اذ جاءه رجل عليه جبة وهو متضمخ بطيب، فقال: يا رسول الله، كيف ترى في رجل أحرم بعمرة في جبة معه بعدما تضمخ بطيب، فسكت ساعة فجاءه الوحي فأشار عمر إلى يعلى بيده ان تعال، فجاءه وادخل رأسه، فإذا النبي ﷺ محمر الوجه يغط كذلك ساعة ثم سرى عنه فقال: أين السائل عن العمرة فالتمس الرجل فأتى به، فقال النبي ﷺ «أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات، واما الجبة فانزعها ثم اصنع في عمرتك كما تصنع في حجك»^(٢) قال ابن جريج: كان عطاء يأخذ في الطيب بهذا الحديث، فكان يكره الطيب عند الاحرام ويقول: ان كان به شيء منه فليغسله، وكان يأخذ بشأن صاحب الجبة، وكان صاحب الجبة قبل حجة الوداع. قال ابن جريج: والآخر فالآخر من أمر رسول الله أحق.

وأخبرنا عبد الرحمن بن مروان، قال أخبرنا الحسين بن يحيى، قال أخبرنا ابن الجارود، قال حدثنا محمد بن يحيى، قال حدثنا عثمان بن الهيثم، قال

(١) تقدم تحريجه في الباب نفسه.

(٢) تقدم تحريجه في الباب نفسه.

حدثنا ابن جريج ، قال كان عطاء يأخذ بشأن صاحب الجبة ، وكان شأن صاحب الجبة قبل حجة الوداع ؛ قال : والآخر فالآخر من أمر رسول الله ﷺ أحق . قال ابن جريج : وكان شأن صاحب الجبة ان عطاء أخبرني ان صفوان بن يعلى بن أمية أخبره ان يعلى كان يقول لعمر : ليتني أرى نبي الله حين ينزل عليه ، فلما كان النبي ﷺ بالجعرانة وعلى النبي ﷺ ثوب قد ظلل به ، معه ناس من أصحابه اذ جاءه رجل عليه جبة متضمنخ بطيب فذكر الحديث بتمامه .

قال أبو عمر:

روى هذا الحديث عن ابن جريج جماعة ، منهم يحيى بن سعيد القطان وقال فيه نوح بن حبيب عن القطان عن ابن جريج بإسناده كما ذكرنا . واما الجبة فاخلعها واما الطيب فأغسله ثم أحدث احراما ، ذكره أحمد بن شعيب النسائي عن نوح بن حبيب وقال : لا أعلم أحدا قال في هذا الحديث ثم أحدث احراما غير نوح بن حبيب ، قال ولا أحسبه محفوظا ، والله أعلم .

قال أبو عمر:

اما قوله في حديث مالك ان أعرابيا جاء الى رسول الله ﷺ وهو بحنين ، فالمراد منصرفه من غزوة حنين ، والموضع الذي لقي فيه الاعرابي رسول الله ﷺ هو الجعرانة ، وهو بطريق حنين بقرب ذلك معروف ، وفيه قسم رسول الله ﷺ غنائم حنين . والاثار المذكورة كلها تدلك على ما ذكرناه ، ولا تنازع في ذلك ان شاء الله . واما قوله وعلى الاعرابي قميص فالقميص المذكور في حديث مالك هو الجبة المذكورة في حديث غيره ، ولا خلاف بين العلماء ان المخيط كله من الثياب لا يجوز لباسه للمحرم لنهى رسول الله ﷺ المحرم عن لباس القمص والسراويلات ، وسياتي ذكر هذا

المعنى في حديث نافع ان شاء الله . واما قوله : وبه أثر صفرة فقد بان بما ذكرنا من الاثار انها كانت صفرة خلوق ، وهو طيب معمول من الزعفران ، وقد نهى رسول الله ﷺ المحرم عن لباس ثوب مسه ورس أو زعفران . وأجمع العلماء على أن الطيب كله محرم على الحاج والمعتمر بعد احرامه ، وكذلك لباس الثياب .

واختلفوا في جواز الطيب للمحرم قبل الاحرام بما يبقى عليه بعد الاحرام ، فأجاز ذلك قوم ، وكرهه آخرون . واحتج بهذا الحديث كل من كره الطيب عند الاحرام ، وقالوا لا يجوز لاحد إذا أراد الاحرام أن يتطيب قبل أن يحرم ثم يحرم ، لأنه كما لا يجوز للمحرم بإجماع أن يمسه طيبا بعد أن يحرم فكذلك لا يجوز له أن يتطيب ثم يحرم . لأن بقاء الطيب عليه كابتدائه له بعد احرامه سواء لا فرق بينهما . واحتجوا بان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وعثمان بن أبي العاص كرهوا أن يوجد من المحرم شيء من ريح الطيب ولم يرخصوا لاحد أن يتطيب عند احرامه ثم يحرم ، ومن قال بهذا من العلماء : عطاء بن أبي رباح ، وسالم بن عبد الله على اختلاف عنه ، ومالك بن أنس وأصحابه ، ومحمد بن الحسن ، رواه ابن سعادة عنه . وهو اختيار أبي جعفر الطحاوي . ومن حجة من قال بهذا القول من طريق النظر ان الاحرام يمنع من لبس القمص والسراويلات والخفاف والعمائم ، ويمنع من الطيب ومن قتل الصيد وامساكه ، فلما اجمعوا ان الرجل إذا لبس قميصا أو سراويل قبل أن يحرم ثم أحرم وهو عليه انه يومر بنزعه ، وان لم ينزعه وتركه كان كمن لبسه بعد احرامه لبسا مستقبلا ويجب عليه في ذلك ما يجب عليه لو استأنف لبسه بعد احرامه . وكذلك لو اصطاد صيدا في الحل وهو حلال فأمسكه في يده ثم أحرم وهو في يده أمر بتخليته ، وإن لم ينخله كان إمساكه بعد أن أحرم كابتدائه الصيد وإمساكه في إحرامه ، قالوا فلما كان ما ذكرنا



وكان الطيب محرماً على المحرم بعد احرامه كحرمة هذه الاشياء كان ثبوت الطيب عليه بعد احرامه وان كان قد تطيب به قبل احرامه كتطيبه بعد احرامه . ولا يجوز في القياس والنظر عندهم غير هذا . واعتلوا في دفع ظاهر حديث عائشة بما رواه ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال سألت ابن عمر عن الطيب عند الاحرام فقال : لان أطل بالقطران أحب الي من أن أصبح محرماً تنضح مني ريح الطيب . قال فدخلت على عائشة فأخبرتها بقول ابن عمر فقالت : طيب رسول الله ﷺ فطاف على نسائه ثم أصبح محرماً^(١) . قالوا : فقد بان بهذا في حديث عائشة ان رسول الله ﷺ طاف على نسائه بعد التطيب و إذا طاف عليهن اغتسل لا محالة ، فكان بين احرامه وتطيبه غسل . قالوا فكان عائشة انها ارادت بهذا الحديث الاحتجاج على من كره ان يوجد من المحرم بعد احرامه ريح الطيب كما كره ذلك ابن عمر . واما بقاء نفس الطيب على المحرم فلا .

قال أبو عمر:

هذا ما احتج به من كره الطيب للمحرم من طريق الاثار ومن طريق النظر . وقال جماعة من أهل العلم : لا بأس أن يتطيب المحرم عند احرامه قبل أن يحرم بما شاء من الطيب مما يبقى عليه بعد احرامه وما لا يبقى . ومن قال بهذا من العلماء : أبو حنيفة وأبو يوسف والثوري والشافعي وأصحابه وأحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وأبو ثور وجماعة . وجاء ذلك أيضاً عن جماعة من الصحابة ، منهم سعد بن أبي وقاص وابن عباس وأبو سعيد الخدري وعائشة وأم حبيبة وعبد الله بن الزبير ومعاوية ، فثبت الخلاف في

(١) خ (١/ ٥٠٢ / ٢٧٠) ، م (٢/ ٨٥٠ / ١١٩٢ [٤٩]) ، ن (١/ ٢٢٢ / ٤١٥) .

هذه المسألة بين الصحابة ومن بعدهم . وكان عروة بن الزبير وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبير والحسن البصري وخارجة بن زيد لا يرون بالطيب كله عند الاحرام بأسا . والحجة لمن ذهب هذا المذهب حديث عائشة . قالت طيبت رسول الله ﷺ لحرمه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت^(١) . هذا لفظ القاسم بن محمد عن عائشة . ومثله رواية عطاء عن عائشة في ذلك . وقال الاسود عن عائشة انها كانت تطيب النبي ﷺ بأطيب ما تجد من الطيب . قالت حتى أني لأرى وبيص الطيب في رأسه ولحيته^(٢) وروى موسى ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن عائشة قالت : كنت أطيّب رسول الله ﷺ بالغالية الجيدة عند احرامه . رواه أبو زيد بن أبي الغمر عن يعقوب بن عبد الرحمن الزهري عن موسى بن عقبة^(٣) . وروى هشام بن عروة عن أخيه عثمان بن أبي عروة عن أبيه عروة بن الزبير عن عائشة قالت : طيبت رسول الله ﷺ عند احرامه بأطيب ما أجد ، وربما قالت : بأطيب الطيب لحرمه وحله^(٤) . وقالوا : لا معنى لحديث ابن المنذر لانه ليس ممن يعارض به هؤلاء الائمة . فلو كان مما يحتج به ما كان في لفظه حجة لان قوله طاف على نسائه يحتمل أن يكن طوافه لغير جماع ، وجائز أن يكون طوافه عليهن ليعلمهن كيف يحرمن ، أو لغير ذلك . والدليل على ذلك ما رواه إبراهيم عن الاسود

(١) حم (٦/١٨١) ، خ (٣/٥٠٥ / ١٥٣٩) ، م (٢/٨٤٩ / ١١٩١) ، د (٢/٣٥٨ / ١٧٤٥) ، ت

(٣/٢٥٩ / ٩١٧) ، ن (٥/١٤٨ / ٢٦٨٥) ، ج ه (٢/٩٧٦ / ٢٩٢٦) .

(٢) حم (٦/٣٨) ، خ (١/٥٠٢ / ٢٧١) ، م (٢/٨٤٧ / ١١٩٠) ، د (٢/٣٥٩ / ١٧٤٦) ،

ن (٥/١٥٠ / ٢٦٩٢) ، ج ه (٢/٩٧٧ / ٢٩٢٨) من طريق الاسود عن عائشة .

(٣) هق (٥/٣٥) ، الطحاوي في " شرح معاني الآثار " (٢/١٣٠ / ٣٥٩٥) من طريق موسى بن عقبة عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٤) حم (٦/٢٠٠) ، خ (١٠/٤٥٢ / ٥٩٢٨) ، م (٢/٨٤٧ / ١١٨٩ [٣٧]) ، ن (٥/١٤٩ /

٢٦٨٨) ، هق (٥/٣٤) ، الطحاوي في " شرح معاني الآثار " (٢/١٣٠ / ٣٥٩٦) ، الدارمي

(٢/٣٣) من طرق عن عثمان بن أبي عروة عن أبيه عروة بن الزبير .



عن عائشة قالت: كان يرى وييص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ بعد ثلاث وهو محرم. قالوا والصحيح في حديث ابن المنذر ما رواه شعبة عن ابراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه أنه سأل ابن عمر عن الطيب عند الاحرام فقال: لان أتطيب بقطران أحب الى من أن أفعل، قال: فذكرته لعائشة فقالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن قد كنت أطيب رسول الله ﷺ فيطوف على نسائه ثم يصبح محرماً ينضح طيباً^(١). قالوا: والنضح في كلام العرب اللطخ والجري والظهور قال الله عز وجل: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾ [الرحمن: (٦٦)] قال النابغة:

من كل نهكة نضخ العبير بها

لا الفحش يعرف من فيها ولا الزور

يريد لطح العبير بها، قالوا: ولا معنى لحديث الاعرابي في هذا المعان. منها أنه يحتمل أن يكون الاعرابي تطيب بعد ما أحرم، ومنها انه كان عام حين وتطيب رسول الله ﷺ عند احرامه في حجة الوداع، فلو كان ما تطيب به الاعرابي يومئذ مباحاً للرجال في حال الاحلال محظراً عليهم في الاحرام كان ذلك منسوخاً بفعله عام حجة الوداع ﷺ. قالوا: وقد صح وعلم ان الطيب الذي كان على الاعرابي يومئذ كان خلوقاً، والخلوق لا يجوز للرجال في حال الحل ولا في حال الاحرام. واحتجوا فيما ذهبوا اليه من هذا بحديث عبد العزيز بن صهيب، عن أنس أن رسول الله ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل^(٢). رواه حماد بن زيد وشعبة واسماعيل بن علية وهشيم، كلهم عن

(١) تقدم تحريجه في الباب نفسه.

(٢) حم (٣/١٠١)، خ (١٠/٣٧٤ / ٥٨٤٦)، م (٣/١٦٦٣ / ٢١٠١)،

د (٤/٤٠٤ / ٤١٧٩)، ت (٥/١١١ / ٢٨١٥)، ن (٥/١٥٤ / ٢٧٠٥) من طرق عن عبد العزيز

ابن صهيب به.

عبدالعزیز بن صہیب . واحتجوا أيضا في ذلك بما رواه أبو جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس ، عن جديه ، قالا سمعنا أبا موسى الأشعري يقول : قال رسول الله ﷺ « لا تقبل صلاة رجل في جسده شيء من خلوق ^(١) » وبما رواه يوسف بن صہیب ، عن ابن بريدة ، عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاثة لا تقر بهم الملائكة : المتخلق والسكران والجنب ^(٢) » وبحديث الحسن عن عمران بن حصين قال : قال رسول الله ﷺ « الا وطيب الرجال ريح لا لون ، وطيب النساء لون لا ريح ^(٣) » وروى حميد عن أنس عن النبي ﷺ مثله ونحوه ^(٤) .

قال أبو عمر :

أما مالك رحمه الله فلم ير بلبس الثياب المزعفرة بأسا للرجال والنساء . ذكر ابن القاسم عن مالك قال : رأيت محمد بن المنكدر يلبس المصبوغ بالزعفران والثوب الموردي ، ورأيت ابن هرمز يلبس الثوب بالزعفران . والحجة لهؤلاء في ذلك حديث مالك عن سعيد المقبري عن عبيد بن جريح أنه قال لابن عمر : ورأيتك تصبغ بالصفرة ، يعني ثيابك ، فقال ابن عمر : رأيت

(١) حم (٤/٤٠٣) ، د (٤/٤٠٣/٤١٧٨) وقال جداه : زيد ، وزباد . وفي سند هذا الحديث : زياد جد الربيع وهو " مجهول " قاله الحافظ في " التقریب " (٢١١٦) ، وقال أيضا في " التهذيب " (٣/٣٩١) : « قال البخاري في تاريخه في نظر » .

(٢) أخرجه البخاري في " التاريخ " (٣/١/٧٤) والعقيلي في " الضعفاء " (١٩٨) وابن عدي في " الكامل " (١/٢١٠) والطبراني في الأوسط (٥٣٦٦) . عن عبد الله بن حكيم أبي بكر الدهري عن يوسف بن صہیب عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعا به . وذكره الهيثمي في المجمع (٥/١٥٩) وقال : « رواه الطبراني وفيه عبد الله بن حكيم وهو ضعيف » .

(٣) حم (٤/٤٤٢) ، د (٤/٣٢٤/٤٠٤٨) ، ت (٥/٩٩/٢٧٨٨) وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه .

(٤) مجمع الزوائد (٥/١٥٩) وقال : رواه البزار ورجاله رجال الصحيح .



رسول الله ﷺ يصنع بها^(١)، وسياتي هذا الحديث وما للعلماء في ذلك من القول في باب سعيد بن أبي سعيد ان شاء الله . وقد ذكرنا الاختلاف في لباس الثياب المزعفرة للرجال فيما تقدم من كتابنا هذا في باب حميد الطويل ، وسيأتي منه ذكر صالح في باب سعيد بن أبي سعيد ان شاء الله . قالوا : وما روى عن عمر رحمه الله في كراهيته للطيب على المحرم فيتحمل أن يكون ليلا يراه جاهل فيظن انه تطيب بعد الاحرام فيستجيز بذلك الطيب بعد الاحرام ، وكان عمر كثير الاحتياط في مثل هذا . الا ترى انه نهى طلحة بن عبيد الله عن لبس الثوب المصبوغ بالمدر ، خوفا أن يراه جاهل فيستجيز بذلك لبس الثياب المصبغة ، قالوا : وفي لفظ عمر لمعاوية عزمت عليك لترجعن الى أم حبيبة فلتغسله عنك ، دليل على أنه لم يكن ذلك عنده محرما ، لان من أتى ما لا يحل ، ليس يقال له عزمت عليك لتتركن ما لا يحل لك ، لا سيما في عمر ومعاوية ، فقد كان عمر يضرب بالدرة على أقل من هذا أجل من معاوية وأسن ، قالوا : ولو صح عن عمر ما ذهب اليه من كره الطيب عند الاحرام لم تكن فيه حجة لوجود الاختلاف بين الصحابة في ذلك والمصير إلى السنة فيه . وروى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله انه ذكر قول عمر في الطيب ثم قال : قالت عائشة : أنا طيبت رسول الله ﷺ لاحرامه . قال سالم : وسنة رسول الله أحق أن تتبع . وروى الثوري عن منصور عن سعيد بن جبير قال : كان ابن عمر لا يدهن الا بالزيت حين يريد أن يحرم . قال منصور فذكرت ذلك لابراهيم فقال ما تصنع بهذا؟

حدثني الاسود عن عائشة انها قالت : كان يرى ويبص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم^(٢) . وروى مالك عن يحيى بن سعيد وعبد

(١) حم (٦٦/٢) ، خ (١٦٦/٣٥٥) ، م (١١٨٧/٨٤٤/٢) ، د (١٧٧٢/٣٧٤/٢) ،
ت في الشامل (٥٤/ح ٦٣) مختصرا . ن (١١٧/٨٦/١) مختصرا . ج (٣٦٢٦/١١٩٨/٢) .
(٢) تقدم تخريجه في الباب نفسه .

الله بن أبي بكر وربيعة بن أبي عبد الرحمن ان الوليد بن عبد الملك سأل سالم ابن عبد الله وخارجة بن زيد بن ثابت بعد أن رمى الجمرة وحلق رأسه وقبل أن يفيض عن الطيب، فنهاه سالم وأرخص له خارجة بن زيد. قال اسماعيل ابن اسحاق: جاء عن عائشة بالاسناد الصحيح انها قالت: «كنت أطيب رسول الله ﷺ لحرمه قبل ان يحرم وحله قبل أن يطوف بالبيت^(١)» وقد كانت عائشة تفتى بذلك بعد النبي ﷺ. حدثنا ابراهيم بن الحجاج حدثنا عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر أن أباه كان يكره الطيب عند الاحرام وكان يعلم ان عائشة كانت تفتى بانه لا بأس بالطيب عند الاحرام. قال اسماعيل: وجاء عن عمر بالاسانيد الصحاح انه كره الطيب عند الاحرام وبعد رمى الجمرة قبل الطواف بالبيت، وأمر معاوية ان تغسل أم حبيبة عنه الطيب، وقال في خطبته بعرفة «إذا رميتم الجمرة ونحرتم فقد حل لكم ما حرم عليكم الا النساء والطيب، لا يمس أحد طيبا ولا نساء حتى يطوف بالبيت» وهذا بمحضر جماعة الصحابة فما رد قوله ذلك عليه أحد ولا أنكره منكر. وجاء عن عثمان في ذلك مثل مذهب عمر، وعن ابن عمر مثل ذلك. ولا يقع في القلب انهم جهلوا ما روت عائشة ولا انهم يقصدون لخلاف رسول الله ﷺ، ولكنه يمكن أن يكون علموا نسخ ذلك، وإذا كان ذلك ممكنا فالاحتياط التوقف، فمن اتقى ذلك فقد احتاط لنفسه. قال: واما التابعون فاختلفوا في ذلك أيضا، فذهبت جماعة منهم الى ما روي عن عائشة، وجماعة الى ما روي عن عمر، وقال أبو ثابت قلت لابن القاسم هل كان مالك يكره ان يتطيب إذا رمى جرة العقبة قبل أن يفيض؟ قال نعم، قلت فان فعل أترى عليه الفدية؟ قال لا أرى عليه شيئا لما جاء فيه. وقال مالك: لا بأس ان يدهن المحرم قبل ان يحرم وقبل أن يفيض بالزيت والبان غير المطيب مما لا يريح له.

(١) تقدم تخرجه في الباب نفسه.

قال أبو عمر:

لا معنى لمن قاس الطيب على الثياب والصيد لان السنة قد فرقت بين ذلك فأجازت التطيب عند الاحرام بما يرى بعد الاحرام في المفارق والشعر ويوجد ريحه من المحرم، وحظرت على المحرم أن يجرم وعليه شيء من المخيط أو بيده شيء من الصيد. ومن جعل الطيب قياسا على الثياب والصيد، فقد جمع بين ما فرق رسول الله ﷺ، وأكثر المسلمين بينه. وقد شبه بعض الفقهاء الطيب قبل الاحرام بالواطىء قبل الفجر يصبح جنبا بعد الفجر ولم يكن له ان ينشئ الجنابة بعد الفجر وهو قياس صحيح ان شاء الله، ولكن انكاره للمحرم ان يشم الطيب بعد احرامه إذا اجاز التطيب قبل الاحرام مناقض تارك للقياس لان الاستمتاع من رائحة الطيب لمن تطيب قبل احرامه أكثر من شمه من غيره والله أعلم. وهم لا يميزون مس الطيب اليابس ولا حمله في الخرق إذا ظهر ريحه. وهذا كله دليل على صحة قول من كره الطيب للمحرم وهو الاحتياط وباللذات التوفيق. واختلف الفقهاء فيمن تطيب بعد احرامه جاهلا أو ناسيا، فكان مالك يرى الفدية على كل من قصد إلى التطيب بعد احرامه عامدا أو ناسيا أو جاهلا إذا تعلق بيده أو ببدنه شيء منه، والطيب المسك والكافور والزعفران والورس وكل ما كان معروفا عند الناس بأنه طيب لطيب رائحته. واما شم الرياحين والمرور في سوق الطيب وان كان ذلك مكروها عنده فانه لا شيء على من وصل اليه رائحته إذا لم يعلق بيديه أو ببدنه منه شيء. وقال الشافعي: ان تطيب جاهلا أو ناسيا فلا شيء عليه. وان تطيب عامدا فعليه الفدية. قال: والفرق في التطيب بين الجاهل والعامد أن النبي ﷺ أمر الاعرابي وقد أحرم وعليه خلوق بنزع الجبة وغسل الصفرة ولم يأمره بفدية، ولو كانت عليه فدية لأمره بها كما أمره بنزع الجبة. لم يختلف قول الشافعي في الجاهل، واختلف قوله في الناسي يلبس أو

يتطيب ناسيا فمرة أوجب عليه الفدية، ومرة لم ير عليه فدية. وفي هذا الحديث رد على من زعم من العلماء ان الرجل إذا أحرم وعليه قميص كان عليه ان يشقه. وقالوا لا ينبغي أن ينزعه كما ينزع الحلال قميصه لانه إذا فعل ذلك غطى رأسه وذلك لا يجوز له، فلذلك أمر بشقه ومن قال بهذا من العلماء الحسن والشعبي والنخعي وأبو قلابة وسعيد بن جبير على اختلاف عنه. ذكر سعيد بن منصور قال حدثنا هشيم قال أخبرنا يونس عن الحسن قال هشيم وأخبرني مغيرة عن ابراهيم والشعبي انهم قالوا إذا أحرم الرجل وعليه قميصه فليخرقه حتى يخرج منه. وروى شعبة عن المغيرة عن إبراهيم قال إذا أحرم الرجل وعليه قميص فليخرقه. قال أحدهما يشقه وقال الاخر يخلعه من قبل رجله، وذكر الطحاوي قال حدثنا روح بن الفرغ قال حدثنا يوسف بن عدى قال حدثنا شريك عن سالم عن سعيد بن جبير قال يخرقه ولا ينزعه. هكذا قال وهو عندي خطأ؛ لأن الثوري روى عن سالم الأفتس عن سعيد بن جبير قال ينزع ثيابه ولا يخرقها وهو الصحيح ان شاء الله عن سعيد بن جبير. ذكره عبد الرزاق وغيره عن الثوري. وذكر عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال ان إحرم في قميص شقه.

قال أبو عمر:

احتج من ذهب الى هذا المذهب بما رواه عبد الرحمن بن عطاء بن أبي لبيبة انه سمع ابني جابر يحدثان عن أبيهما بينا النبي ﷺ جالس مع أصحابه شق قميصه حتى خرج منه، فقليل له، فقال واعدتهم يقلدون هدى اليوم فنسيت^(١). ذكره عبد الرزاق عن داود بن قيس عن عبد الرحمن بن عطاء، ورواه أسد بن موسى عن حاتم بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن عطاء بن أبي

(١) حم (٣/ ٢٩٤)، مجمع الزوائد (٣/ ٢٣٠) وقال: رواه أحمد والبخاري باختصار ورجال أحمد ثقات.

ليبية عن عبد الملك بن جابر عن جابر بن عبد الله قال: كنت عند النبي ﷺ فقد قميصه من جيبه حتى إذا أخرجه من رجليه فنظر القوم الى النبي ﷺ فقال اني أمرت ببديني التي بعثت بها ان تقلد اليوم وتشعر على كذا وكذا فلبست قميصي ونسيت، فلم أكن لاخرج قميصي من رأسي^(١). وكان بعث ببدنه وأقام بالمدينة. وقال جمهور فقهاء الامصار ليس على من نسى فاحرم وعليه قميصه أن يخرقه ولا يشقه. وعن قال ذلك مالك وأصحابه والشافعي ومن سلك سبيله، وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والثوري وسائر فقهاء الامصار وأصحاب الآثار. وحجتهم في ذلك حديث عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه في قصة الأعرابي الذي أحرم وعليه جبة فأمره رسول الله ﷺ أن ينزعها، وهو الحديث المذكور في هذا الباب، ولا خلاف بين أهل العلم بالحديث أنه حديث ثابت صحيح. وحديث جابر الذي يرويه عبد الرحمن بن عطاء بن أبي ليبية عندهم حديث ضعيف لا يحتج به، وهو عندهم أيضا مع ضعفه مردود بالثابت عن عائشة انها قالت: كنت أقتل قلائد هدى رسول الله ﷺ ثم يقلده ويبعث به فلا يحرم عليه شيء أحله الله له حتى ينحر الهدى^(٢). وإن كان جماعة العلماء قالوا: إذا أشعر هديه أو قلده فقد أحرم، وقال آخرون: إذا كان يريد بذلك الاحرام. وسنذكر هذا المعنى مجودا في باب عبد الله بن أبي بكر ان شاء الله. ذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه ان النبي ﷺ قال لرجل أحرم في

(١) حم (٣/٤٠٠)، مجمع الزوائد (٣/٢٣٠) وقال: «رواه أحمد والبزار باختصار ورجال أحمد ثقات». لكن عبد الرحمن بن عطاء بن أبي ليبية: صدوق فيه لين قاله الحافظ في التقریب (٣٩٦٧/٥٨٢/١).

(٢) حم (٦/٣٦)، خ (٣/٦٩٥/١٧٠٠)، م (٢/٩٥٩/١٣٢١ [٣٦٩])، د (٢/٣٦٥/١٧٥٧)، ت (٣/٢٥١/٩٠٨)، ن (٥/٢٧٩٢/١٩٢)، ج (٢/١٠٣٤/٣٠٩٥).

قميص: «انزع عنك القميص واغسل عنك الطيب - حسبته قال ثلاث مرات^(١)» قال قتادة فقلت لعطاء: ان ناسا يقولون إذا أحرم في قميصه فليشقه، قال: لا، لينزعه ان الله لا يحب الفساد. وروى سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عطاء بإسناده مثله سواء. وذكر عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال: من أحرم في قميص فلينزعه ولا يشقه.

قال أبو عمر:

ليس نزع القميص بمنزلة اللباس في اثر ولا نظر، فاما الاثر فقد ذكرناه في قصة الاعرابي، واما النظر فان المحرم لو حمل على رأسه شيئاً لم يعد ذلك معد لبس القلنسوة. وكذلك من تردى بازار وحلل به بدنه لم يحكم له بحكم لباس المخيط. وفي هذا دليل على أنه انما نهى عن لباس الرأس القلنسوة في حال الاحرام اللباس المعهود، وعن لباس الرجل القميص اللباس المعهود، وعلم ان النهي انما وقع في ذلك وقصد به إلى من قصد وتعمد فعل ما نهى عنه من اللباس في حال احرامه للباس المعهود في حال احلاله، فخرج بما ذكرنا ما أصاب الرأس من القميص المنزوع. هذا ما يوجب النظر ان شاء الله. واما قوله وافعل في عمرتك ما تفعل في حجك، فكلام خرج على لفظ العموم والمراد به الخصوص. وقد تبين ذلك في سياقة ابن عيينة له عن عمرو بن دينار حيث قال: فقال له النبي ﷺ ما كنت تصنع في حجك؟ قال كنت انزع هذه يعنى الجبة وأغسل هذا الخلق. فقال النبي ﷺ: ما كنت صانعا في حجك فاصنعه في عمرتك^(١)، أي من هذا الذي ذكرت من نزع القميص وغسل الطيب. فخرج كلامه ﷺ في حديث مالك وما كان مثله على جواب السائل فيما قصده بالسؤال عنه.

(١) تقدم تخريجه في الباب نفسه.



وهذا اجماع من العلماء انه لا يصنع المعتمر عمل الحج كله، وانما عليه ان يتم عمل عمرته وذلك الطواف والسعي والحلاق والسنن كلها. والاجماع يدل على أن قوله في هذا الحديث: وافعل في عمرتك ما تفعل في حجك كلام ليس على ظاهره، وانه لفظ عموم أريد به الخصوص على ما وصفنا من الاقتصار به على جواب السائل في مراده وبالله التوفيق.

باب منه

[٩] مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت: كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت^(١).

هذا حديث صحيح ثابت لا يختلف أهل العلم بالحديث في صحته وثبوته، ولكن الفقهاء اختلفوا في القول به على حسبها ذكرناه في باب حميد بن قيس من كتابنا هذا، وذكرنا اعتلال كل طائفة لمذهبها في ذلك من جهة الأثر والنظر هناك، وسنذكر ههنا فيه من جهة الأثر ما لم يقع هناك لتكامل الفائدة إن شاء الله.

وهذا الحديث روي عن عائشة من وجوه، فمن رواه عنها: القاسم، وسالم، وعروة، والأسود، ومسروق، وعمرة؛ ومن رواه عن القاسم: ابنه عبد الرحمن، وأفلح بن حميد؛ ورواه عن عروة ابن شهاب، وعثمان بن عروة، وهشام بن عروة، ولم يسمعه هشام من أبيه، إنما سمعه من أخيه عثمان، عن أبيه.

وروى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن القاسم، يحيى بن سعيد الأنصاري، ومنصور بن المعتز، والثوري، وحماد بن سلمة، وابن عيينة، وغيرهم:

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، حدثنا الحسن بن مخلد العطار، حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، حدثنا مالك،

(١) خ (٣/ ٥٠٥ / ١٥٣٩)، م (٢/ ٨٤٦ / ١١٨٩ [٣٣])، د (٢/ ٣٥٨ / ١٧٤٥)، ن (٥/ ١٤٧ / ٢٦٨٤) من طريق مالك.

عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: طيبت رسول الله ﷺ لحرمه قبل أن يحرم، ولحله قبل أن يحل (١).

أخبرنا محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال أخبرنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، قال أخبرنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا حسين بن منصور بن جعفر النيسابوري، قال حدثنا عبدالله بن نمير، قال حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: طيبت رسول الله ﷺ لإحرامه حين أحرم، ولحله حين أحل (١).

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا أحمد بن حرب، قال حدثنا ابن إدريس، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ بأطيب ما أجد لحرمه ولحله، وحين يريد أن يزور البيت (٢).

وأخبرنا عبدالله بن محمد بن أسد، قال حدثنا حمزة بن محمد بن علي، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، قال حدثنا هشيم، قال أخبرنا منصور، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن القاسم، قال: قالت عائشة: طيبت النبي ﷺ قبل أن يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك (٣).

أخبرنا عبدالله بن محمد بن عبد المؤمن، قال حدثنا محمد بن عمر بن يحيى، قال حدثنا علي بن حرب، قال حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن

(١) تقدم تخريجه في الباب نفسه.

(٢) حم (٦/٢٣٨)، خ (١٠/٤٤٧/٥٩٢٢)، ن (٥/١٤٨/٢٦٨٥)، الدارمي (٢/٣٣) من

طريق يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه.

(٣) حم ٢٠ ٢٠ (٦/١٨٦)، م (٢/٨٤٩/١١٩١)، ت (٣/٢٥٩/٩١٧)، ن

(٥/١٤٩/٢٦٩١)، هق (٥/١٣٦) من طريق منصور عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم

عن عائشة.

القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين لحرمه حين أحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت؛ قالت: ولا أعلم أن المحرم يجله غير الطواف بالبيت^(١).

حدثنا خلف بن القاسم، قال حدثنا وجيه بن الحسن، قال حدثنا بكار بن قتيبة، قال حدثنا أبو عامر العقدي، قال حدثنا أفلح بن حميد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: طيبت رسول الله ﷺ لآحرامه حين أحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت^(٢).

حدثنا عبدالرحمن بن عبدالله بن خالد، قال حدثنا التميمي، قال حدثنا عيسى بن مسكين، قال حدثنا سحنون، قال حدثنا ابن وهب، قال أخبرني أسامة بن زيد، وأفلح بن حميد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: طيبت رسول الله ﷺ بيدي لحرمه حين أحرم، ولحله حين حل قبل أن يطوف بالبيت^(٢).

قال ابن وهب: وأخبرني أسامة بن زيد، قال: حدثني أبو بكر بن حزم، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة مثله^(٣).

أخبرنا سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي، قال حدثنا عبدالله بن الزبير

(١) حم (١٨١/٦)، خ (١٧٥٤/٧٤٥/٣)، ج (٢٩٢٦/٩٧٦/٢)، هـ (٣٤/٥)، الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٦٠٣/١٣٠/٢)، ابن خزيمة (٢٥٨١/١٥٥/٤)، الحميدي (٢١٠/١٠٤/١) من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه.

(٢) حم (١٨١/٦)، خ (١٥٣٩/٥٠٥/٣)، م (١١٩١/٨٤٩/٢)، د (١٧٤٥/٣٥٨/٢)، ت (٩١٧/٢٥٩/٣)، ن (٢٦٨٥/١٤٨/٥)، ج (٢٩٢٦/٩٧٦/٢). من طريق القاسم ابن محمد عن عائشة.

(٣) م (١١٨٩/٨٤٦/٢)، هـ (١٣٦/٥)، الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٣٠/٢/٣٥٩٩) من طريق عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة.

الحميدي، قال حدثنا سفيان قال سمعت الزهري يحدث عن عروة، عن عائشة، قالت: طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين لحرمة حين أحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت^(١).

ورواه الأوزاعي، قال فيه عنه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: وطيبته لإحلاله طيبا لا يشبه طيبكم هذا^(١) يعني ليس له بقاء. هكذا رواه ضمرة بن ربيعة، عن الأوزاعي.

ورواه عيسى بن يونس عن الأوزاعي باسناده مثله.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أحمد بن زهير، قال حدثنا أبي، قال حدثنا سفيان بن عيينة، قال حدثنا عثمان بن عروة بن الزبير، عن أبيه، عن عائشة، أنها قالت: طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين بأطيب الطيب^(١). قال أحمد بن زهير، قال حدثنا أبي، قال سفيان بن عيينة، قال عثمان بن عروة: هشام يرويه عني. وأخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال حدثنا محمد بن عمر بن يحيى، قال حدثنا علي ابن حرب، قال حدثنا سفيان، عن عثمان بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قال: سألتها: بأي شيء كنت تطيبين رسول الله ﷺ؟ قالت: بأطيب طيب^(١).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرة، قال حدثنا أبي، قال حدثنا هشام، عن ابن جريج، قال: أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة، سمع عروة والقاسم بن محمد يخبران

(١) حم (٢٠٠/٦)، خ (٥٩٢٨/٤٥٢/١٠)، م (٨٤٧/٢) ١١٨٩ [٣٧]،

ن (٢٦٨٨/١٤٩/٥)، هق (٣٤/٥)،

الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/١٣٠/٣٥٩٦)، الدارمي (٣٣/٢)، من طرق عن عثمان

ابن أبي عروة عن عروة عن عائشة.

عن عائشة قالت: طيبت رسول الله ﷺ بالذريرة في حجة الوداع في الحل والإحرام^(١).

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أحمد بن زهير، قال حدثنا أبي، قال حدثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين بأطيب ما أجد^(١).

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد ابن شعيب، قال حدثنا أحمد بن يحيى بن الوزير، قال حدثنا شعيب بن الليث، عن أبيه، عن هشام بن عروة، عن عثمان بن عروة، عن عروة، عن عائشة، قالت: لقد كنت أطيب رسول الله ﷺ عند إحرامه بأطيب ما أجد^(١).

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا محمد بن الصباح، قال حدثنا إسماعيل بن زكريا، عن الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: كأني أنظر إلى وبيص المسك في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم^(٢).

ورواه الثوري وشعبة، عن منصور والأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة مثله سواء، إلا أنهم قالوا في موضع المسك: الطيب.

ورواه عبد الرحمن بن الأسود، وأبو إسحاق، عن الأسود، عن عائشة مثله بمعناه.

(١) تقدم تحريجه في الباب نفسه.

(٢) حـم (٣٨/٦)، خ (١/٥٠٢/٢٧١)، م (٢/٨٤٧/١١٩٠)، د (٢/٣٥٩/١٧٤٦)، ن (٥/١٥٠/٢٦٩٢)، جـه (٢/٩٧٧/٢٩٢٨) من طريق الأسود عن عائشة.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم، قال حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا عبدالواحد بن زياد، قال حدثنا الحسن بن عبيد الله، قال حدثنا إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: كأني أنظر إلى وبيص المسك في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم^(١).

حدثنا عبدالوارث، قال حدثنا قاسم، قال حدثنا روح بن الفرج أبو الزنباع، قال حدثنا أبو زيد بن أبي الغمر، قال حدثنا يعقوب بن عبدالرحمن الزهري، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن عائشة، قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ بالغالية الجيدة^(٢).

وهذا الحديث بهذا اللفظ وهذا الإسناد لم يروه إلا أبو زيد بن أبي الغمر، وقد أنكروه عليه.

وحدثنا عبدالوارث، قال حدثنا قاسم، قال حدثنا أحمد بن زهير، قال حدثنا أبي، قال حدثنا وكيع، قال حدثنا الاعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عائشة، قالت: كأني أنظر إلى وبيص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو يلي^(٣).

حدثنا سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد ابن إسماعيل، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا سفيان، قال حدثنا عمرو، عن سالم، عن عائشة، قالت: طيبت رسول الله ﷺ لحرمه قبل أن يحرم ولحله بعد ما رمى الجمرة وقبل أن يزور^(٤).

(١) تقدم تخريجه في الباب نفسه.

(٢) هق (٣٥/٥)، الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/١٣٠/٣٥٩٥)، من طريق موسى بن عقبة عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) حم (١٠٩/٦)، م (٢/١١٩٠/٤١)، جه (٢/٩٧٦/٢٩٢٧)، هق (٣٥/٥). من طريق مسروق عن عائشة.

(٤) حم (١٠٦/٦)، هق (٥/١٣٥-١٣٦)، الطيالسي (١٥٥٣) مختصراً دون ذكر سالم. الحميدي

(١/١٠٥/٢١٢) من طريق سالم.

حدثنا سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا شريك، عن أبي إسحاق عن الأسود، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ كان يتطيب قبل أن يحرم، فترى أثر الطيب في مفرقه بعد ذلك بثلاث^(١).

أخبرنا أحمد بن محمد، قال حدثنا وهب بن مسرة، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا ابن فضيل، عن عطاء ابن السائب، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: رأيت بصيص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ بعد ثلاث وهو محرم^(١).

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أبو إسماعيل الترمذي، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا سفيان، قال حدثنا عطاء بن السائب، عن إبراهيم النخعي، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة أنها قالت: رأيت الطيب في مفارق رسول الله ﷺ بعد ثلاثة وهو محرم^(١).

قال أبو عمر:

فذهب قوم إلى القول بهذه الآثار وقالوا: لا بأس أن يتطيب المحرم قبل إحرامه بما شاء من الطيب مسكا كان أو غيره مما يبقى عليه بعد إحرامه ولا يضره بقاؤه عليه بعد إحرامه، إذا تطيب قبل إحرامه؛ لأن بقاء الطيب عليه ليس بابتداء منه، وليس بمتطيب بعد الإحرام، وإنما المنهي عنه التطيب بعد الإحرام؛ قالوا: ولا بأس أن يتطيب أيضا إذا رمى جمرة العقبة قبل أن يطوف بالبيت، وحجتهم فيما ذهبوا إليه من ذلك كله: حديث عائشة هذا، وهو حديث ثابت، وقد عملت به عائشة - رضي الله عنها - وجماعة من

(١) تقدم تخريجه في الباب نفسه.

الصحابة، منهم: سعد بن أبي وقاص، وعبدالله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعبدالله بن جعفر، وأبوسعيد الخدري، وجماعة من التابعين بالحجاز والعراق؛ واليه ذهب الشافعي وأصحابه، والاوزاعي، والثوري وأبو حنيفة، وأبو يوسف وزفر، وبه قال أحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبو ثور؛ وكل هؤلاء يقول: لا بأس أن يتطيب قبل أن يحرم وبعد رمي جمرة العقبة.

قرأت على أحمد بن عبد الله بن محمد، أن أباه أخبره قال: حدثنا عبدالله بن يونس، قال حدثنا بقي بن مخلد، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا أبو أسامة، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، قال: رأيت عائشة تنكت في مفارقتها الطيب قبل أن تحرم، ثم تحرم.

قال أبو بكر: وحدثنا وكيع، عن محمد بن قيس، عن الشعبي، قال: كان سعد يتطيب عند الإحرام بالذرية.

وذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن عائشة بنت سعد، عن سعد مثله.

وذكر أبو بكر، حدثنا وكيع، عن عيينة بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن عباس، وابن الزبير أنهما كانا لا يريان بالطيب عند الإحرام بأسا.

قال: وحدثنا وكيع، عن محمد بن قيس، عن الشعبي، قال: كان عبد الله بن جعفر يموت المسك ثم يجعله على يافوخه قبل أن يحرم.

قال: وحدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي الضحى، قال: رأيت عبد الله بن الزبير وفي رأسه ولحيته من الطيب - وهو محرم - ما لو كان لرجل لا تحذ منه رأس ماله.

قال وحدثنا وكيع، وأبو أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن الزبير، أنه كان يتطيب بالغالية الجيدة عند إحرامه.

قال وحدثنا أبو أسامة، عن سعيد، عن قتادة، أن ابن عباس كان لا يرى بأسا بالطيب عند إحرامه ويوم النحر.

وذكر عبد الرزاق عن الأُسلمي، عن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن زينب، أن أبا سعيد الخدري كان يدهن بألبان عند الإحرام. قال: وأخبرنا الأُسلمي قال أخبرني صالح مولى التوأمة أنه سمع ابن عباس يقول: إني لأتطيب بأجود ما أجد من الطيب إذا أردت أن أحرم، وإذا حللت قبل أن أفيض.

وذكر أبو بكر قال حدثنا وكيع، عن علي، عن كثير بن بسام، عن ابن الحنفية، أنه كان يغلف رأسه بالغالية الجيدة إذا أراد أن يحرم.

وعبد الرزاق، عن معمر، عن ابن شهاب أن عروة كان يتطيب عند الإحرام بالبان والذريرة، وهو مذهب القاسم، والشعبي، وإبراهيم. وقال آخرون منهم مالك وأصحابه: لا يجوز أن يتطيب المحرم قبل إحرامه بما يبقى عليه رائحته بعد الإحرام، وإذا أحرم، حرم عليه الطيب حتى يطوف بالبيت؛ وهذا مذهب عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن عمر، وعثمان بن أبي العاص؛ وبه قال عطاء، والزهري، وسعيد بن جبير، والحسن، وابن سيرين؛ وإليه ذهب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وهو اختيار الطحاوي.

وحجة من ذهب هذا المذهب من جهة الأثر: حديث يعلى بن أمية^(١) عن النبي ﷺ أنه أمر الرجل الذي أحرم بعمرة وعليه طيب خلوق أو غيره،

(١) حم (٤/٢٢٢-٢٢٤)، خ (٣/٨٣٣/١٧٨٩)، م (٢/٨٣٦/١١٨٠)، د (٢/٤٠٧/١٨١٩)، ت (٣/١٩٦/٨٣٥ [٨٣٦])، ن (٥/١٣٩/٢٦٦٧)، هـ (٥/٥٦)، الحميدي (٢/٣٤٧-٧٩٠)، ابن خزيمة (٤/١٩٢/٢٦٧١) من طرق عن عطاء عن صفوان عن أبيه به.

وعليه جبة أن ينزع عنه الجبة ويغسل الطيب . وادعوا الخصوص في حديث عائشة ، لأن رسول الله ﷺ كان أملك الناس لأربه ، ولأن ما يخاف على غيره من تذكر الجماع الممنوع منه في الإحرام مأمون منه ﷺ . وقالوا : لو كان على عمومته للناس عامة ، ما خفي على عمر ، وعثمان ، وابن عمر ؛ مع علمهم بالمناسك وغيرها ، وجلالتهم في الصحابة ؛ وموضع عطاء من علم المناسك موضعه ، وموضع الزهري من علم الأثر موضعه .

ذكر عبد الرزاق قال أخبرنا ابن عيينة ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، قال : أخبرني صفوان بن يعلى أن يعلى كان يقول لعمر : أرني نبي الله ﷺ حين ينزل عليه ، فلما كان بالجعرانة وعلى النبي ﷺ ثوب ، أظل به عليه معه خمسة ناس من أصحابه ، منهم : عمر بن الخطاب ؛ إذ جاء رجل عليه جبة متضمنخ بطيب ، فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في رجل أحرم بعمره في جبة بعدما تضمنخ بطيب ، فسكت ساعة ، فجاءه الوحي ، فأشار عمر إلى يعلى بيده ، أن تعال ، فجاء وأدخل رأسه ، فإذا النبي ﷺ محمر الوجه يغط كذلك ساعة ، ثم سري عنه ؛ فقال : أين السائل عن العمرة أنفا؟ فالتمس الرجل ، فأتى به ، فقال النبي ﷺ : أما الطيب الذي بك فاغسله عنك ثلاث مرات ، وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في عمرتك كما تصنع في حجك (١) .

قال ابن جريج : كان عطاء يأخذ في الطيب للمحرم بهذا الحديث ، قال ابن جريج : وكان عطاء يكره الطيب عند الاحرام ويقول : إن كان به شيء منه ، فليغسله ولينقه ؛ وكان يأخذ بشأن صاحب الجبة . قال ابن جريج : وكان شأن صاحب الجبة قبل حجة الوداع ، والآخر ، فالآخر من أمر رسول الله ﷺ أحق أن يتبع .

(١) تقدم تحريمه في الباب نفسه .

قال أبو عمر:

مذهب ابن جريج في هذا الباب خلاف مذهب عطاء، وحجته: أن الآخر ينسخ الأول حجة صحيحة، ولا خلاف بين جماعة أهل العلم بالسير والأثر أن قصة صاحب الجبة كانت عام حنين بالجرعانة سنة ثمان وحديث عائشة عام حجة الوداع، وذلك سنة عشر، فإذا لم يصح الخصوص في حديث عائشة، فالأمر فيه واضح جدا، وقد ذكرنا خبر يعلى بن أمية، عن النبي ﷺ في قصة صاحب الجبة من طرق شتى في باب حميد بن قيس من كتابنا هذا، وذكرنا هناك كثيرا من اعتلال الطائفتين للمذهبين والحمد لله.

وذكر عبد الرزاق عن معمر أنه أخبره عن الزهري عن سالم، عن أبيه، قال: وجد عمر بن الخطاب طيبا وهو بالشجرة، فقال: ما هذا الريح؟ فقال معاوية: مني، طيبنتي أم حبيبة زوج النبي ﷺ فتغيظ عليه عمر وقال: منك، لعمرى أقسمت عليك لترجعن إلى أم حبيبة فلتغسله عنك كما طيبتك. وكان الزهري يأخذ بقول عمر فيه.

وروى مالك، عن نافع، عن أسلم مولى عمر، عن عمر أنه وجد ريح طيب وهو بالشجرة فذكر مثله.

ورواه أيوب عن نافع، عن أسلم، عن عمر مثله سواء. وزاد قال: فرجع معاوية إليها حتى لحقهم ببعض الطريق، ومالك عن الصلت بن زييد، عن غير واحد من أهله، أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو بالشجرة، وإلى جنبه كثير بن الصلت؛ فقال عمر: ممن هذه الريح، قال كثير: مني، لبدت رأسي وأردت أن أحلق، قال عمر: فاذهب إلى شربة فادلك رأسك حتى تنقيه، ففعل كثير بن الصلت.

قال أبو عمر: الشربة مستنقع الماء عند أصول الشجر، حوض يكون

مقدار ريهما . وقال ابن وهب : هو الحوض حول النخلة يجتمع فيها الماء ،
وأشدد أهل اللغة في هذا المعنى من شاهد الشعر قول زهير :

ينهضن من شربات ماؤها طحل

على الجذوع يخفن الغم والغرقا

وهذا مما عيب على زهير ، وقالوا : أخطأ ، لان خروج الضفادع من الماء
ليس مخافة الغرق ، وإنما ذلك ، لأنهن يبيضن على شطوط الماء . ومن هذا قول
كثير عزة :

من القلب من عضدان هامة شربت

بسقي وجمت للنواضح بيرها

فمعنى قوله : شربت أي جعلت لها شرب ، والعضيد والعضد
والعضدان قالوا : بنات النخل ، والشربات : جمع شربة ، والشرب : جمع
شرب .

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة ، قال حدثنا وكيع ، قال حدثنا محمد بن
قيس ، عن بشير بن يسار الأنصاري ، قال : لما أحرموا وجد عمر ريح
طيب ، فقال : ممن هذه الريح ؟ فقال البراء بن عازب : مني يا أمير المؤمنين ؛
قال : قد علمنا أن أمراؤك عطرة أو عطارة ، إنما الحاج الأنفر الأغبر . قال
وحدثنا أبو خالد الأحمد ، عن يحيى بن سعيد ، عن الزهري ، أن عمر بن
الخطاب دعا بثوب ، فأتي بثوب فيه ريح طيب فرده . ومالك ، عن نافع ،
وعبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، أن عمر بن الخطاب خطب
الناس بعرفة ، وعلمهم أمر الحاج وقال لهم فيما قال : إذا جئتم مني فمن رمى
الجمرة ، فقد حل له ما حرم على الحاج إلا النساء أو الطيب ، لا يمس أحد
نساء ولا طيبا حتى يطوف بالبيت .

وكيع، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، أن عثمان رضي الله عنه رأى رجلا قد تطيب عند الإحرام، فأمره أن يغسل رأسه بطين.

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال أخبرنا حمزة بن محمد، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا هناد بن السري، عن وكيع، عن مسعر، وسفيان، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، قال: سمعت ابن عمر يقول: لأن أصبح مطليا بقطران، أحب إلي من أن أصبح محرما أنضخ طيبا. فدخلت على عائشة، فأخبرتها بقوله، فقالت: طيبت رسول الله ﷺ فطاف في نسائه، ثم أصبح محرما^(١). قال: وأخبرنا حميد بن مسعدة عن بشر بن المفضل، قال حدثنا شعبة، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، قال: سألت ابن عمر عن الطيب عند الإحرام، فقال: لأن أطلي بالقطران، أحب إلي من ذلك، فذكرت ذلك لعائشة، فقالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن، قد كنت أطيّب رسول الله ﷺ فيطوف على نسائه، ثم يصبح ينضخ طيبا^(١). قد ذكرنا ما للعلماء في معنى قوله في هذا الحديث ينضخ طيبا. وتقصينا القول في الطيب للمحرم بما في ذلك من الاعتلال والنظر، ومعاني الأثر - مهذا ذلك كله في باب حميد بن قيس من كتابنا هذا، فلا معنى لإعادة ذلك ههنا.

وذكر عبد الرزاق، قال أخبرنا معمر، عن الزهري، عن سالم، قال: كان ابن عمر يترك المجرم قبل الإحرام بجمعتين. وأبو بكر قال: حدثنا عبد الأعلى عن برد، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان إذا أراد أن يحرم ترك إجمار ثيابه قبل ذلك بخمس عشرة. قال: وحدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن ابن جريج، عن عطاء، أنه كره الطيب عند الإحرام، وقال: إن كان به منه شيء، فليغسله ولينقه. قال: وحدثنا عبد الله بن نمير، عن عبد الملك، عن

(١) خ (١/٥٠٢/٢٧٠)، م (٢/٨٥٠/١١٩٢ [٤٩])، ن (١/٢٢٢/٤١٥).

سعيد بن جبير، أنه كان يكره للمحرم حين يحرم أن يدهن بدهن فيه مسك أو أفواه أو عبير. قال: وحدثنا عبد الاعلى، عن هشام، عن محمد، أنه كان يكره أن يتطيب الرجل عند إحرامه. قال: وحدثنا عبد الاعلى، عن هشام عن الحسن- مثل ذلك، ويجب أن يحبى أشعث أغبر.

قال أبو عمر:

قد أجمعوا على أنه لا يجوز للمحرم بعد أن يحرم أن يمس شيئاً من الطيب حتى يرمي جمرة العقبة، واختلفوا في ذلك إذا رمى الجمرة قبل أن يطوف بالبيت على ما ذكرنا، وأجمعوا أنه إذا طاف بالبيت طواف الافاضة يوم النحر بعد رمي جمرة العقبة- أنه قد حل له الطيب، والنساء، والصيد، وكل شيء، وثم حله وقضى حجه، وههنا مسائل كثيرة للعلماء فيها تنازع على أصولهم، هي فروع ليس من شرطنا ذكرها، وفي هذا الباب للفقهاء حجج من جهة النظر، قد ذكرنا منها ما عليه مدار الباب عند ذكر حديث حميد بن قيس، عن عطاء في قصة الاعرابي صاحب الجبة لا وجه لاعادتها ههنا، وجملة القول على مذهب مالك في هذا الباب، أن الطيب عنده للاحرام وبعد العقبة ليس بحرام، وانما هو مكروه، ومال فيه إلى اتباع عمر، وابن عمر، لقوة ذلك عنده- وبالله التوفيق.

ذكر مالك، عن يحيى بن سعيد، وعبد الله بن أبي بكر، وربيعة أن الوليد بن عبد الملك سأل سالم بن عبد الله، وخارجة بن زيد بن ثابت- بعد أن رمى الجمرة وحلق رأسه- وقبل أن يفيض عن الطيب، فنهاه سالم، وأرخص له خارجة، وروى جماعة عن مالك، أنه أخذ في هذه المسألة بقول خارجة، ولم ير على من تطيب بعد رمي جمرة العقبة- وقبل أن يطوف طواف الافاضة شيئاً، وان كان يكره له ذلك، وأخذه في هذا بقول خارجة، ترك لقول عمر، ومذهبه في ذلك، لان عمر قال: من رمى جمرة العقبة، فقد حل

له كل شيء الا النساء والطيب، ومعلوم أنه إذا لم يحل الطيب، فهو حرام عليه، وتلزمه الفدية- إن تطيب قبل الافاضة على مذهب عمر، وقد خالف مالك عمر أيضا في معنى حديثه هذا، لأن مالكا يقول: لا يحل الاصطياد لمن رمى جمرة العقبة حتى يطوف طواف الافاضة، وقد قال عمر: الا النساء والطيب، ولم يقل: والصيد.

وزعم بعض أصحاب مالك أن ذلك الموضع لم يكن موضع صيد، فلذلك استغنى عن ذكره عمر- رحمه الله، وحجة مالك: قول الله عزوجل: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَصْطَادُوا﴾ [المائدة: (٢)] ومن لم يفض لم يحل كل الحل، لأنه حرام من النساء عند الجميع.

وقال الشافعي وجماعة: من رمى جمرة العقبة، فقد حل له كل شيء الا النساء.

قال أبو عمر:

فإذا طاف طواف الافاضة، فقد تم حجه وحل له كل شيء بإجماع، وإنما رخص الشافعي ومن تابعه في الطيب لمن رمى جمرة العقبة، لحديث عائشة: طيبت رسول الله ﷺ لاحرامه قبل أن يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت^(٢)- تريد بعد رمي جمرة العقبة. ورخص في الصيد من أجل قول عمر: إلا النساء والطيب، ولم يقل والصيد، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَصْطَادُوا﴾، ومن رمى جمرة العقبة، فقد حل له الحلاق والتفت كله بإجماع، فقد دخل تحت اسم الإحلال. وفي هذه المسألة ضروب من الاعتلال تركتها - والله المستعان.

(١) تقدم تخريجه في الباب نفسه.

ما جاء في النفاء والحائض تفتسل ثم تحرم

[١٠] مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن أسماء بنت عميس أنها ولدت محمد بن أبي بكر بالبيداء، فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله ﷺ فقال: مرها فلتغتسل ثم تهل^(١).

هكذا هذا الحديث في الموطأ مرسلًا عند جماعة الرواة عن مالك، لم يختلفوا فيه فيما علمت، إلا أن بعض رواة الموطأ يقول فيه عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن أسماء. وبعضهم يقول فيه: عن أسماء أنها ولدت، والقاسم لم يلق أسماء بنت عميس، فهو مرسل في رواية مالك، وقد ذكره سليمان بن بلال: حدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال، قال حدثني يحيى بن سعيد، قال: سمعت القاسم بن محمد يحدث عن أبيه، عن أبي بكر الصديق - أنه خرج حاجًا مع رسول الله ﷺ ومعه امرأته أسماء بنت عميس، فولدت بالشجرة - محمد بن أبي بكر، فأتى أبو بكر النبي ﷺ فأخبره، فأمره رسول الله ﷺ أن يأمرها أن تغتسل، ثم تهل بالحج، ثم تصنع ما يصنع الناس، إلا أنها لا تطوف بالبيت^(٢).

وقد روي عن سعيد بن المسيب أيضًا من وجوه صحاح، وهو أيضًا مرسل، ومنهم من يجعل حديث سعيد من قول أبي بكر، كذلك رواه ابن عيينة، عن عبد الكريم الجزري، ويحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أن أسماء بنت عميس نفست بذئ الحليفة بمحمد بن أبي بكر، فأمرها أبو

(١) حم (٦/٣٣٩)، ن (٥/١٣٦/٢٦٦٢) من طريق مالك.

(٢) ن (٥/١٣٧/٢٦٦٣)، ج (٢/٩٧٢/٢٩١٢).

بكر أن تغتسل ثم تهل . ورواه ابن وهب عن الليث بن سعد ويونس بن يزيد، وعمر بن الحارث أنهم أخبروه من ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ أمر أسماء بنت عميس بن عبد الله بن جعفر - وكانت عاركا - أن تغتسل ثم تهل بالحج^(١).

قال ابن شهاب: فلتفعل المرأة في العمرة ما تفعل في الحج. وروي هذا الحديث متصلا من وجوه من حديث عائشة، وجابر، وابن عمر.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال حدثنا عبدة، عن عبيد الله، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يغتسل وترحل وتهل^(٢).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا اسماعيل بن اسحاق، وأحمد بن زهير، قالا حدثنا اسحاق بن محمد الفروي، قال حدثنا عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن أبا بكر خرج مع النبي ﷺ ومعه أسماء بنت عميس، حتى إذا كان بذي الحليفة، ولدت أسماء محمد بن أبي بكر، فاستفتى لها أبو بكر النبي ﷺ فقال: مرها فلتغتسل ثم تهل.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أحمد بن زهير، قال حدثنا اسحاق بن محمد الفروي، قال حدثنا عبد الله بن عمر، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة

(١) طب في الكبير (٢٤/١٤١/٣٧٤).

(٢) م (١٢٠٩/٨٦٩)، د (١٧٤٣/٣٥٧/٢)، ج (٢٩١١/٩٧١/٢).

- فذكره^(١)، ولهذا الاختلاف في اسناد هذا الحديث أرسله مالك - والله أعلم . فكثيرا ما كان يصنع ذلك ، وقد روى قصة أسماء هذه جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر في الحديث الطويل ، وهو حديث صحيح .

وروى ابن عباس عن النبي ﷺ في الحائض والنفساء هذا المعنى ، وهو صحيح مجتمع عليه ، لا خلاف بين العلماء فيه ، كلهم يأمر النفساء بالاعتسال على ما في هذا الحديث وتهل بحجها وعمرتها ، وهي كذلك ، وحكمها حكم الحائض ، تقضي المناسك كلها وتشهدها ، غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال حدثنا محمد بن بكر ، قال حدثنا أبو داود ، قال حدثنا محمد بن عيسى ، واسماعيل بن ابراهيم أبو معمر ، قال حدثنا مروان بن شجاع ، عن خصيف ، عن عكرمة ، ومجاهد وعطاء ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : النفساء والحائض إذا أتتا على الوقت تغتسلان وتحرمان وتقضيان المناسك كلها غير الطواف بالبيت^(٢) .

قال أبو داود : ولم يذكر ابن عيسى عكرمة ومجاهد ، قال عن عطاء ، عن ابن عباس .

قال أبو عمر :

في أمر رسول الله ﷺ أسماء وهي نفساء - بالغسل عند الإهلال ، وقوله في الحائض والنفساء أنها تغتسلان ثم تحرمان ، دليل على تأكيد الغسل للاحرام ، الا أن جمهور أهل العلم لا يوجبونه ، وهو عند مالك وأصحابه سنة

(١) م(٢/١٦٩/١٢٠٩)، د(٢/٣٥٧/١٧٤٣)، ج(٢/٩٧١/٢٩١١)، الدارمي (٢/٣٣) .

(٢) د(٢/٣٥٧/١٧٤٤)، ت(٣/٢٨٢/٩٤٥)، وقال : هذا حديث غريب من هذا الوجه . قال

المنذري : وفي اسناده خصيف ، وهو ابن عبد الرحمن الخراي كنيته أبو عون وقد ضعفه غير واحد .

مؤكدة، لا يرخصون في تركها الا من عذر بين .

وروى ابن نافع عن مالك أنه استحب الاخذ بقول ابن عمر في الاغتسال للإهلال بذى الحليفة، وبذي طوى لدخول مكة، وعند الرواح الى عرفة . قال : ولو تركه تارك من غير عذر لم أر عليه شيئا .

وقال ابن القاسم : لا يترك الرجل ولا المرأة الغسل عند الاحرام الا من ضرورة قال : وقال مالك : ان اغتسل بالمدينة - وهو يريد الاحرام ثم مضى من فوره الى ذى الحليفة فأحرم، فأرى غسله مجزيا عنه . قال : وإن اغتسل بالمدينة غدوة، ثم أقام إلى العشي ثم راح الى ذى الحليفة فأحرم، قال : لا يجزئه الغسل الا أن يغتسل ويركب من فوره، أو يأتي ذا الحليفة فيغتسل إذا أراد الاحرام .

قال أحمد بن المعذل عن عبد الملك بن الماجشون : الغسل عند الاحرام لازم، الا أنه ليس في تركه ناسيا ولا عامدا - دم ولا فدية، قال : وان ذكره بعد الإهلال، فلا أرى عليه غسلًا، ولم أسمع أحدا قاله، قال : فالحائض تغتسل، لانها من أهل الحج، وكذلك النفساء تغتسلان للاحرام والوقوف بعرفة .

وقال ابن نافع عن مالك : لا تغتسل الحائض بذى طوى، لانها لا تطوف بالبيت . وقد روي عن مالك أنها تغتسل كما تغتسل غير الحائض وإن لم تطف .

وذكر ابن خواز بنداد - أن مذهب مالك في الغسل للإهلال : أنه سنة، قال : وهو أوكد عنده من غسل الجمعة، ولا يجوز ترك السنة اختيارا، قال : ومن تركه، فقد أساء، واحرامه صحيح كمن صلى الجمعة على غير غسل .



قال : وقال الشافعي : ينبغي لكل من أراد الاحرام أن يغتسل ، فإن لم يفعل ، فقد أساء - ان تعمد ذلك ، ولا شيء عليه .

قال : وقال أبو حنيفة والاوزاعي والثوري : يجزئه الوضوء ، وهو قول ابراهيم ، وقال أهل الظاهر : الغسل عند الاهلال واجب على كل من أراد ان يحرم بالحج - طاهرا كان أو غير طاهر . وقد روي عن الحسن البصري ما يدل على هذا المذهب . قال الحسن : إذا نسي الغسل عند احرامه ، فإنه يغتسل إذا ذكر . وقد روي عن عطاء إيجابه ، وروي عنه ان الوضوء يكفي عنه .

العمل في الإهلال

[١١] مالك، عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله، انه سمع أباه يقول: بيداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله، ﷺ فيها. ما أهل رسول الله ﷺ، الامن عند المسجد، يعني مسجد ذي الحجة^(١).

قال أبو عمر:

هكذا روى هذا الحديث جماعة الرواة للموطأ عن مالك رحمه الله وكذلك رواه ابن عيينة، كما رواه مالك سواء، بلفظ واحد. وبإسناده قال فيه: سمعت موسى، سمع سالما، سمعت ابن عمر، فذكره، ورواه شعبة. عن موسى بن عقبة فخالفهما في معناه. وسنذكر ذلك في هذا الباب إن شاء الله. وأما قوله في هذا الحديث بيداؤكم فانه اراد موضعكم الذي تزعمون أن رسول الله ﷺ، لم يهل الا منه، قال ذلك ابن عمر منكرا لقول من قال: ان رسول الله ﷺ، انما اهل في حجته حين أشرف على البيداء، والبيداء الصحراء يريد بيداء ذي الحليفة.

وأما قوله ما أهل رسول الله ﷺ، فالإهلال في الشريعة هو الاحرام بالحج، وهو التلبية بالحج او العمرة وهو قول: لبيك اللهم لبيك وينوي ما شاء من حج أو عمرة. وأكثر الفقهاء يقولون: ان الاحرام فرض من فرائض الحج، وركن من أركانه، اما بالقول والنية جميعا، واما بالنية، على حسب اختلافهم في ذلك مما سنذكره في باب نافع، عند ذكر حديث التلبية في كتابنا

(١) هذا حديث مرسل وقد جاء موصولا من طريق ابن عمر: حم (٢/٢٨)،

خ (١٥٤١/٥١٠٣)، م (١١٨٦/٨٤٣)، د (١٧٧١/٣٧٤/٢)،

ت (٨١٨/١٨١/٣)، ن (٢٧٥٦/١٧٧/٥)، من طرق عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن

هذا ان شاء الله ، واتفق مالك بن أنس والشافعي على إن النية في الإحرام تجزئ عن الكلام وناقض في هذه المسألة أبوحنيفة فقال : إن الإحرام عنده من شرط التلبية ولا يصح إلا بالنية كما لا يصح الدخول في الصلاة إلا بالنية والتكبير، ثم قال : فيمن أغمى عليه ، فاحرم عنه أصحابه ، ولم يفق حتى فاته الوقوف بعرفة انه يجزيه احرام أصحابه عنه ، وبه قال الاوزاعي . وقال مالك ، والشافعي ، وأبو يوسف ، ومحمد : من عرض له هذا فقد فاته الحج ، ولا ينفعه إحرام أصحابه عنه . قالوا وناقض مالك فقال : من أغمى عليه ، فلم يحرم فلا حج له . ومن وقف بعرفة مغمى عليه أجزاءه . وقال بعض أصحابنا : ليس بتناقض ؛ لان الاحرام لا يفوت الا بفوت عرفة ، وحسب المغمى عليه ان يحرم إذا فاق قبل عرفة ، ف إذا أحرم ثم أغمى عليه ، فوقف به مغمى عليه أجزاءه من أجل أنه على احرامه .

قال أبو عمر:

الذي يدخل علينا في هذا ان الوقوف بعرفة فرض ، فيستحيل ان يتأدى من غير قصد إلى أدائه كالأحرام سواء ، وكسائر الفروض لا تسقط الا بالقصد إلى ادائها بالنية والعمل ، هذا هو الصحيح في هذا الباب ، والله الموفق للصواب .

ووافق أبو حنيفة مالكا فيمن شهد عرفة مغمى عليه ، ولم ينو حتى انصدع الفجر، وخالفهما الشافعي فلم يجز للمغمى عليه وقوفه بعرفة حتى يصح ويفيق ، عالما بذلك ، قاصدا اليه . ويقول الشافعي قال أحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وداود ، وأكثر الناس .

وسنذكر التلبية وحكمها في باب نافع من كتابنا هذا ان شاء الله .

وأصل الإهلال في اللغة رفع الصوت، وكل رافع صوته فهو مهل، ومنه قيل للطفل إذا سقط من بطن أمه فصاح، قد استهل صارخا، والاستهلال والإهلال سواء، ومنه قول الله عز وجل: ﴿وَمَا أَهَلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: (١٧٣)] لأن الذابح منهم كان إذا ذبح للآلهة سماها، ورفع صوته بذكرها. وقال النابغة:

أو درة صدفية غواصها يهيج متى يرها يهل ويسجد
يعني باهلاله رفعه صوته بالحمد والدعاء إذا رآها.

وقال ابن أحرمر:

يهل بالفرقد ركبائها

كما يهل الراكب المعتمر

واختلفت الآثار في الموضع الذي أحرم رسول الله، ﷺ، فيه لحجته من أقطار ذي الحليفة، ولا خلاف أن ميقات أهل المدينة ذو الحليفة، وسنذكر المواقيت، وما للعلماء في حكمها، في باب نافع من كتابنا هذا إن شاء الله فقال قوم: أحرم من مسجد ذي الحليفة بعد أن صلى فيه، وقال آخرون: لم يحرم إلا من بعد أن استوت به راحلته بعد خروجه من المسجد، وقال آخرون أنها أحرم حين اظلم على البيداء فأشرف عليها.

وقد أوضح ابن عباس المعنى في اختلافهم رضي الله عنه، فاما الآثار التي ذكر فيها أنه أهل حين اشرف على البيداء فأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا النضر، قال: أخبرنا أشعث بن عبد الملك، عن الحسن، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ، صلى الظهر بالبيداء،



ثم ركب وصعد جبل البيداء وأهل بالحج والعمرة حين صلى الظهر^(١).

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: أخبرنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا روح، قال: حدثنا أشعث عن الحسن، عن أنس بن مالك، ان رسول الله ﷺ صلى الظهر ثم ركب راحلته، فلما علا على البيداء أهل^(١).

وقرأت على عبد الوارث بن سفيان ان قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا أبو قلابة قال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال: حدثنا شعبة، عن أبو موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابيه، ان رسول الله ﷺ، أحرم من البيداء، وربما قال: من المسجد حين استوت به راحلته^(٢). ورواية شعبة لهذا الحديث عن موسى بن عقبة مخالفة لرواية مالك عنه باسناد واحد.

وروى مالك عن سعيد المقبري عن عبيد بن جريح انه سمع عبد الله ابن عمر، يقول: لم أر رسول الله ﷺ، يهل حتى تنبعث به راحلته. وابن جريح وغيره، عن محمد بن المنكدر، عن أنس، مثله بمعناه^(٣) ومحمد بن اسحاق، عن أبي الزناد، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها، قال: كان رسول الله ﷺ، إذا أخذ طريق الفرع أهل إذا استقلت به راحلته، وإذا أخذ

(١) حم (٣/ ٢٠٧)، د (٢/ ٣٧٥ / ١٧٧٤)، ن (٥/ ١٣٦ / ٢٦٦١).

(٢) خ (١٠/ ٣٧٨ / ٥٨٥١)، م (٢/ ٨٤٤ / ١١٨٧)، د (٢/ ٣٧٤ / ١٧٧٢)،

ن (٥/ ١٧٨ / ٢٧٥٩)، حب: الإحسان (٩/ ٧٨ / ٣٧٦٣).

(٣) خ (٣/ ٥١٩ / ١٥٤٦)، د (٢/ ٣٧٥ / ١٧٧٣) من طريق ابن جريح عن محمد بن المنكدر به.

وأخرجه: حم (٣/ ١١٠-١١١-١١٢)، خ (٢/ ٧٢٤ / ١٠٨٩)،

م (١/ ٤٨٠ / ٦٩٠)، ن (١/ ٢٥٣ / ٤٦٨) من طرق عن محمد بن المنكدر به مختصرا ليس فيه ذكر

طريق احد أهل إذا أشرف على البيداء^(١).

ففي هذه الآثار كلها الالهل بالبيداء، وهي مخالفة لحديث مالك في هذا الباب.

وقد ذكر هذه الآثار كلها ابو داود، وهي آثار، ثابتة، صحاح، من جهة النقل. وحديث ابن عباس يفسر ما اوهم الاختلاف منها.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن بكر بن عبد الرزاق، قال حدثنا سليمان بن الأشعث، قال: حدثنا محمد بن منصور، قال: حدثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد، قال: حدثني ابي، عن ابن اسحاق، قال: حدثني خصيف بن عبد الرحمن الجزري، عن سعيد بن جبير، قال: قلت لعبد الله بن عباس: يا أبا عباس عجبت لاختلاف اصحاب رسول الله، ﷺ، في إهلال رسول الله، ﷺ، حين اوجب، فقال: اني لاعلم الناس بذلك، خرج رسول الله ﷺ، حاجا فلما صلى بمسجده بذى الحليفة ركعتين، اوجبه مجلسه. فاهل بالحج حين فرغ من الركعتين فسمع ذلك منه اقوام فحفظ عنه، ثم ركب، فلما استقلت به ناقته أهل، وادرك ذلك منه اقوام، وذلك ان الناس كانوا يأتون ارسالا فسمعوه حين استقلت به راحلته يهل، فقالوا: انما أهل حين استقلت به ناقته، ثم مضى رسول الله ﷺ، فلما وقف على شرف البيداء أهل بها وأدرك ذلك منه أقوام، فقالوا: انما أهل حين علا على شرف البيداء فمن اخذ بقول عبد الله ابن عباس أهل في مصلاه إذا فرغ من ركعتيه^(٢).

(١) د(٣/٣٧٥/١٧٧٥)، هق(٥/٣٩).

(٢) حم(١/٢٦٠)، د(٢/٣٧٢/١٧٧٠). وأخرجه مختصرا: ت(٣/١٨٢/٨١٩) وقال: هذا

حديث حسن غريب، لا نعرف أحدا رواه غير عبد السلم بن حرب.

ن(٥/١٧٦/٢٧٥٣). وفيه ابن اسحاق وهو مدلس لكنه صرح بالتحديث، وفيه خصيف بن عبد

الرحمن الجزري وهو ضعيف قال في "التقريب" صدوق سيء الحفظ، خلط بآخره، وزمي

بالإرجاء... .



قال أبو عمر:

قد بان بهذا الحديث معنى اختلاف الآثار في هذا الباب، وفيه تهذيب لها وتلخيص وتفسير لما كان ظاهره الاختلاف منها، والأمر في هذا الباب واسع، عند جميع العلماء. وبالله التوفيق.

باب منه

[١٢] مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتين، فإذا استوت به راحلته أهل (١).

لم يختلف الرواة عن مالك في إرسال هذا الحديث بهذا الإسناد، وقد روي معناه مسندا من حديث ابن عمر وأنس من وجوه ثابتة:

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال حدثنا محمد بن يحيى بن عمر، قال حدثنا علي بن حرب الطائي، قال حدثنا سفيان بن عيينة عن ابراهيم بن ميسرة ومحمد بن المنكدر سمعا أنس بن مالك يقول: صليت مع النبي ﷺ بالمدينة أربعا، وبذي الحليفة ركعتين (٢).

وأخبرنا محمد بن ابراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا عيسى بن ابراهيم عن ابن وهب، قال أخبرني يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبره أن عبد الله بن عمر قال: رأيت رسول الله ﷺ يركب راحلته بذوي الحليفة ثم يصلي حين تستوي به قائمة (٣).

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال أخبرنا ابن جريج عن محمد بن المنكدر، عن أنس، قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر

(١) حديث مرسل وسيأتي موصولا.

(٢) خ (٣/٥١٩/١٥٤٦)، د (٢/٣٧٥/١٧٧٣) من طريق ابن جريج عن محمد بن المنكدر به.

وأخرجه: حم (٣/١١٠-١١١-١١٢)، خ (٢/٧٢٤/١٠٨٩)،

م (١/٤٨٠/٦٩٠)، ن (١/٢٥٣/٤٦٨) من طرق عن محمد بن المنكدر به مختصرا ليس فيه ذكر

المبيت.

(٣) خ (٣/٤٨٣/١٥١٤)، م (٢/٨٤٥/١١٨٧ [٢٩]).

بالمدينة أربعا، وصلى العصر بذى الحليفة ركعتين، ثم بات بذى الحليفة حتى أصبح، فلما ركب راحلته واستوت به أهل^(١).

قال: وحدثنا أحمد بن حنبل، قال حدثنا روح، قال حدثنا أشعث، عن الحسن، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ صلى الظهر ثم ركب راحلته، فلما علا جبل البيداء أهل^(٢).

قال: وحدثنا ابن بشار، قال حدثنا وهب بن جرير، قال حدثنا أبي، قال: سمعت محمد بن اسحاق يحدث عن أبي الزناد، عن عائشة بنت سعد ابن أبي وقاص، قالت: قال سعد: كان رسول الله ﷺ إذا أخذ طريق الفرع أهل إذا استقلت به راحلته، وإذا أخذ طريق أحد أهل إذا أشرف على البيداء^(٣) في حديث مالك، عن سعيد المقبري، عن عبيد بن جريح، عن ابن عمر، قال: لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى انبعثت به راحلته^(٤). وقد ذكرنا هذا الخبر بتمامه وما فيه من المعاني في باب سعيد المقبري، وذكرنا الاختلاف في موضع إهلاله ﷺ وما جاء في ذلك في معنى الإهلال من جهة اللغة والشريعة، ومهدنا كله في باب موسى بن عقبة، وغير ما باب من هذا الكتاب، والحمد لله.

(١) هذا حديث مرسل وقد جاء موصولا من طريق ابن عمر: حم (٢/ ٢٨)،

خ (٣/ ١٥٤١/ ٥١٠)، م (٢/ ٨٤٣/ ١١٨٦)، د (٢/ ٣٧٤/ ١٧٧١)،

ن (٥/ ١٧٧/ ٢٧٥٦)، ت (٣/ ١٨١/ ٨١٨) وقال: حسن صحيح. من طرق عن موسى بن

عقبة عن سالم عن ابن عمر.

(٢) حم (٣/ ٢٠٧)، د (٢/ ٣٧٥/ ١٧٧٤)، ن (٥/ ١٣٦/ ٢٦٦١).

(٣) د (٣/ ٣٧٥/ ١٧٧٥)، هق (٥/ ٣٩).

(٤) خ (١٠/ ٣٧٨/ ٥٨٥١)، م (٢/ ٨٤٤/ ١١٨٧)، د (٢/ ٣٧٤/ ١٧٧٢)،

ن (٥/ ١٧٨/ ٢٧٥٩)، حب: الإحسان (٩/ ٧٨/ ٣٧٦٣).

صفة التلبية التي يقولها المحرم

[١٣] مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن تلبية رسول الله ﷺ: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك. قال وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها: لبيك وسعديك، والخير بيدك، والرغباء إليك والعمل^(١).

يقال: إنه لم يسمع أبو الربيع الزهراني من مالك غير هذا الحديث:

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أبو حذيفة أحمد بن محمد بن محمد بن علي الدينوري، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي؛ وحدثنا خلف، حدثنا أبو الطاهر محمد بن عبد الله القاضي، حدثنا موسى بن هارون الجمال، قال حدثنا سليمان بن داود أبو الربيع الزهراني، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كانت تلبية رسول الله ﷺ: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك^(٢).

هكذا روى هذا الحديث أبو الربيع الزهراني لم يذكر زيادة ابن عمر، وكل من روى الموطأ ذكرها فيه، وذكرها أيضا جماعة من غير رواة الموطأ:

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا علي بن الحسن بن غيلان، حدثنا أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، قال حدثنا أبو الربيع الزهراني، وعبد الأعلى بن حماد النرسي؛ قال أبو الربيع: حدثنا مالك، وقال عبد الأعلى:

(١) انظر الحديث بعده.

(٢) خ (٣/٥٢١/١٥٤٩)، م (٢/٨٤١/١١٨٤)، د (٢/٤٠٤/١٨١٢)،

البغوي (٧/٤٩/١٨٦٥)، حب: الإحسان (٩/١٠٨/٣٧٩٩) هذا الإسناد. وأخرجه: حم

(٢/٣-٣٤-٧٩-١٢٠)، خ (١٠/٤٤١/٥٩١٥)، ت (٣/١٨٧/٨٢٥) وقال: حسن

صحيح. ن (٥/١٧٤/٢٧٤٧)، ج (٢/٩٧٤/٢٩١٨) من طرق عن ابن عمر به.



قرأت على مالك بن أنس ، عن نافع عن ابن عمر ، أن تلبية رسول الله ﷺ :
 لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك
 لا شريك لك ، وزاد عبد الأعلى : وكان ابن عمر يزيد فيها . لبيك
 وسعديك ، والخير في يديك ، والرغباء إليك والعمل^(١) .

هكذا رواه الرواة عن مالك ، وكذلك رواه أصحاب نافع أيضا ؛ ورواه
 ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ مثله سواء^(٢) .
 ورواه عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ مثله
 بمعناه .

وروى عبد الله بن مسعود ، وجابر بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مثل
 حديث ابن عمر هذا في تليته ﷺ سواء ، دون زيادة ابن عمر من قوله ، وفي
 حديث أبي هريرة زيادة لبيك إله الحق^(٣) .

ومن حديث عمرو بن معدي كرب ، قال : لقد رأيتنا ونحن إذا
 حججنا نقول :

لبيك تعظيما اليك عذرا

هذي زييد قد أتتك قسرا

تعدو بها مضمرات شزرا

يقطعن خبتنا وجبالا وعرا

قد خلفوا الاوثان خلوا صفرا

(١) تقدم تحريجه في الباب نفسه .

(٢) ن (٥/١٧٥/٢٧٤٨) .

(٣) حم (١/٣٤١) ، ن (٥/١٧٥/٢٧٥١) ، ج (٢/٩٧٤/٢٩٢٠) ،

ابن خزيمة (٤/١٧٢/٢٦٢٤) ، ك (١/٤٤٩-٤٥٠) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

ونحن نقول اليوم كما علمنا رسول الله ﷺ^(١) فذكر التلبية على حسبها في حديث ابن عمر، واختلفت الرواية في فتح إن وكسرها في قوله: إن الحمد والنعمة لك، وأهل العربية يختارون في ذلك الكسر، وأجمع العلماء على القول بهذه التلبية، واختلفوا في الزيادة فيها، فقال مالك: أكره أن يزيد على تلبية رسول الله ﷺ، وهو أحد قولي الشافعي.

وقد روي عن مالك أنه لا بأس أن يزداد فيها ما كان ابن عمر يزيده في هذا الحديث.

وقال الشافعي: لا أحب أن يزيد على تلبية رسول الله ﷺ إلا أن يرى شيئاً يعجبه فيقول لبيك، إن العيش عيش الآخرة.

وقال الثوري، وأبو حنيفة وأصحابه، وأحمد بن حنبل، وأبو ثور: لا بأس بالزيادة في التلبية على تلبية رسول الله ﷺ يزيد فيها ما شاء.

قال أبو عمر: من حجة من ذهب إلى هذا، ما حدثناه عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن حنبل، قال حدثنا يحيى بن سعيد، قال حدثنا جعفر - يعني ابن محمد، قال حدثني أبي، عن جابر بن عبد الله، قال أهل رسول الله ﷺ فذكر التلبية بمثل حديث ابن عمر، قال والناس يزيدون: لبيك ذا المعارج، ونحوه من الكلام، والنبي ﷺ، يسمع فلا يقول لهم شيئاً^(٢).

(١) طب في "الكبير" (١٧/٤٦/١٠٠)، ذكره الهيثمي في المجمع وقال: «رواه البزار والطبراني في الصغير والكبير والأوسط... وفيه شرفي بن قظامي وهو ضعيف وقال البزار إسناده ليس بالثابت».

(٢) د(٢/٤٠٤/١٨١٣)، جه(٢/٩٧٤/٢٩١٩) دون ذكر الزيادة.



واحتجوا أيضا بأن ابن عمر كان يزيد فيها ما ذكر مالك وغيره : عن نافع في هذا الحديث ، وماروي عن عمر بن الخطاب أنه كان يقول بعد التلبية : لبيك ذا النعماء والفضل الحسن ، لبيك مرهونا منك ومرغوبا اليك .

وعن أنس بن مالك أنه كان يقول في تليته :

لبيك حقًا حقًا تعبدًا ورقًا (١)

ومن كره الزيادة في التلبية ، احتج بأن سعد بن أبي وقاص أنكر على من سمعه يزيد في التلبية ما لم يعرفه ، وقال ما كنا نقول هذا على عهد رسول الله ﷺ ، وحديث سعد في ذلك : حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا بكر بن حماد ، قال حدثنا مسدد ، قال حدثنا يحيى بن سعيد ، عن ابن عجلان ، قال حدثني عبد الله بن أبي سلمة ، أن سعدًا سمع رجلا يقول : لبيك ذا المعارج ، فقال : إنه لذو المعارج ، ولكن لم يكن يقول هذا - ونحن مع نبينا ﷺ (٢) .

قال أبو عمر :

من زاد في التلبية ما يحمل ويحسن من الذكر ، فلا بأس ، ومن اقتصر على تلبية رسول الله ﷺ فهو أفضل عندي ، وكل ذلك حسن إن شاء الله عزوجل ، وسنذكر ما للعلماء في رفع الصوت بالتلبية في باب عبد الله بن أبي بكر من كتابنا هذا إن شاء الله ، ومعنى التلبية : إجابة الله فيما فرض عليهم

(١) ذكره الهيثمي في "المجمع" (٣/ ٢٢٦) وقال : «رواه البزار مرفوعا وموقوفا ولم يسم شيخه في المرفوع» قال الحافظ في "التلخيص" (٢/ ٢٤٠) : «رواه البزار من حديث أنس ، وذكر الدارقطني في العلل الاختلاف فيه وساقه بسنده مرفوعا ورجح وقفه» .

(٢) حم (١/ ١٧٢) ، أبو يعلى (٢/ ٧٧ / ٧٢٤) وذكره الهيثمي (٢/ ٢٢٦) وقال : رواه أحمد وأبو يعلى والبزار ورجاله رجال الصحيح الا ان عبد الله لم يسمع من سعد بن أبي وقاص والله أعلم . قال ابو زرعة : «عبد الله بن أبي سلمة عن سعد مرسل» .

من حج بيته، والاقامة على طاعته، فالمحرم بتبليته مستجيب لدعاء الله إياه في إيجاب الحج عليه، ومن أجل الاستجابة- والله أعلم- لبي؛ لان من دعي فقال لبيك، فقد استجاب، وقد قيل إن أصل التلبية الاقامة على الطاعة، يقال منه: ألب فلان بالمكان إذا أقام به.

وأشدد ابن الانباري في ذلك:

محل المهجر أنت به مقيم ملب ما تزول ولا تريم
وقال آخر: لب بأرض ما تخطاها النعم.

قال: وإلى هذا المعنى كان يذهب الخليل والأحمر.

قال أبو عمر: وقال جماعة من أهل العلم إن معنى التلبية إجابة ابراهيم عليه السلام حين أذن بالحج في الناس، ذكر سنيد قال: حدثنا جرير، عن قابوس بن أبي ظبيان، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: لما فرغ ابراهيم من بناء البيت، قيل له: اذن في الناس بالحج، قال: رب وما يبلغ صوتي؟ قال أذن وعلي البلاغ. فنادى ابراهيم: ايها الناس، كتب عليكم الحج الى البيت العتيق، قال: فسمعه ما بين السماء والارض، أفلا ترون الناس يجيبون من اقطار البلاد يلبون، قال: وحدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن مجاهد في قوله: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج: (٢٧)] قال: قام ابراهيم على مقامه فقال: يا أيها الناس، أجيئوا ربكم، فقالوا: لبيك اللهم لبيك، فمن حج اليوم فهو ممن أجاب ابراهيم يومئذ^(١).

قال أبو عمر: معنى لبيك اللهم لبيك عند العلماء: أي إجابتي إياك إجابة بعد إجابة، ومعنى قول ابن عمر وغيره: لبيك وسعديك، أي اسعدنا

سعادة بعد سعادة، وإسعادا بعد إسعاد، وقد قيل: معنى سعديك مساعدة لك.

وأما قولهم: لبيك ان الحمد والنعمة لك. فيروى - بفتح الهمزة وكسرهما، وكان أحمد بن يحيى ثعلب يقول: الكسر في ذلك أحب إلي، لان الذي يكسرهما يذهب الى أن الحمد والنعمة لك على كل حال، والذي يفتح يذهب الى أن المعنى لبيك، لان الحمد لك أي لبيك لهذا السبب.

قال أبو عمر:

المعنى - عندي - واحد، لانه يحتمل أن يكون من فتح الهمزة أراد لبيك، لان الحمد لك على كل حال، والمملك لك والنعمة وحدك دون غيرك حقيقة، لا شريك لك، واستحب الجميع أن يكون ابتداء المحرم بالتلبية بإثر صلاة يصلّيها نافلة أو فريضة من ميقاته - إذا كانت صلاة لا يتنفل بعدها، فإن كان في غير وقت صلاة، لم يبرح حتى يحل وقت صلاة فيصلّي ثم يحرم إذا استوت به راحلته، وإن كان ممن يمشي، فإذا خرج من المسجد الحرام، وقال أهل العلم بتأويل القرآن في قول الله عز وجل: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ [البقرة: (١٩٧)] قالوا: الفرض التلبية، كذلك قال عطاء، وعكرمة، وطاوس، وغيرهم، وقال ابن عباس: الفرض الاهلال، وهو ذلك بعينه، والاهلال التلبية، وقد ذكرنا معنى الإهلال في اللغة في باب موسى بن عقبة من كتابنا هذا، بما يغني عن اعادته ههنا، وذكرنا هناك مسألة من معاني هذا الباب يجب الوقوف عليها.

وقال ابن مسعود: الفرض: الإحرام، وهو ذلك المعنى أيضا، وكذلك قال ابن الزبير، وقالت عائشة: لا إحرام الا لمن أهل ولبي.

وقال الثوري: الفرض الاحرام، قال: والاحرام التلبية، قال: والتلبية

في الحج مثل التكبير في الصلاة .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن كبر أو هلل أو سبح - ينوي بذلك الاحرام ، فهو محرم ، فعلى هذا القول التلبية عند الثوري ، وأبي حنيفة ، ركن من أركان الحج ، والحج اليها مفتقر ، ولا يجزيء منها شيء - عندهم غيرها ، ولم أجد في هذه المسألة نصا عن الشافعي ، وأصوله تدل على أن التلبية ليست من أركان الحج عنده .

وقال الشافعي : تكفي النية في الاحرام بالحج من أن يسمى حجا أو عمرة ، قال : وإن لبي بحج - يريد عمرة - فهي عمرة ، وإن لبي بعمرة يريد حجا فهو حج ، وإن لبي لا يريد حجا ولا عمرة ، فليس بحج ولا عمرة ، وإن لبي ينوي الاحرام ولا ينوي حجا ولا عمرة ، فله الخيار يجعله أينما شاء ، وإن لبي فقد نوى أحدهما فنسي فهو قارن لا يجزيه غير ذلك ، هذا كله قول الشافعي رحمه الله .

وذكر ابن خواز بندا قال قال مالك : النية بالاحرام في الحج تجزيء ، وإن نسي فذلك واسع ، قال : وهو قول أبي حنيفة أنه إن نوى فكبر ولم يسم حجا ولا عمرة ، أجزته النية ، غير أن الاحرام - عنده - من شرطه التلبية ، ولا يصح عنده الا بتلبية ، قال : وكذلك قال الثوري ، قال وقال الحسن بن حي ، والشافعي : التلبية إن فعلها فحسن ، وإن تركها فلا شيء عليه .

قال أبو عمر :

وذكر اسماعيل بن اسحاق عن أبي ثابت قال قيل لا بن القاسم : أرأيت المحرم من مسجد ذي الحليفة إذا توجه من فناء المسجد بعد أن صلى فتوجه - وهو ناس - أيكون في توجهه محرما؟ فقال ابن القاسم : أراه محرما ، فإن ذكر من قريب ، لبي ولا شيء عليه ، وإن تناول ذلك عليه - ولم يذكر

حتى خرج من حجه، رأيت أن يهريق دما، قال اسماعيل بن اسحاق: وهذا يدل من قوله على أن الاهلال للاحرام ليس عنده بمنزلة التكبير للدخول في الصلاة، لان الرجل لا يكون داخلا في الصلاة الا بالتكبير، ويكون داخلا في الاحرام بالتلبية وبغير التلبية من الاعمال التي توجب الاحرام بها على نفسه، مثل أن يقول: قد أحرمت بالحج والعمرة، أو يشعر الهدي- وهو يريد بإشعاره الاحرام، أو يتوجه نحو البيت- وهو يريد بتوجهه الاحرام، فيكون بذلك كله وما أشبهه محرما، وقد مضى القول في الحين الذي يقطع فيه التلبية الحاج والمعتمر، والى أين تنتهي تلبيته في باب محمد بن أبي بكر- والحمد لله.

رفع الصوت بالتلبية

[١٤] مالك، عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن خلاد بن السائب الانصاري، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «أتاني جبريل فأمرني أن أمر اصحابي أو من معي أن يرفعوا اصواتهم بالتلبية، أو بالإهلال» يريد أحدهما^(١).

هذا حديث اختلف في اسناده اختلافا كثيرا، وأرجو أن تكون رواية مالك فيه أصح ذلك ان شاء الله.

فاما الثوري: فروى هذا الحديث، عن عبد الله بن أبي لييد، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد الجهني، قال: قال رسول الله ﷺ: «جاءني جبريل، فقال: مر أصحابك فليرفعوا أصواتهم بالتلبية، فإنها شعار الحج^(٢)»، ذكره ابن ابي شيبة، عن وكيع، عن سفيان الثوري بهذا الإسناد. وذكر ابن سنجر:

حدثنا قبيصة، حدثنا سفيان، عن عبد الله بن ابي لييد قال: أخبرنا المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن خلاد بن السائب عن أبيه، عن زيد ابن خالد الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: «أتاني جبريل فقال: ارفع

(١) حم (٥٦/٤)، د (٢/٤٠٤/١٨١٤)، الدارمي (٢/٣٤)، هق (٥/٤١-٤٢)،

البيهقي (٧/٥٣/١٨٦٧) من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر به.

(٢) حم (٥/١٩٢)، جه (٢/٩٧٥/٢٩٢٤)، ابن خزيمة (٤/١٧٤/٢٦٢٨)،

ك (١/٤٥٠) وصححه ووافقه الذهبي. حب: الإحسان (٩/١١٢/٣٨٠٣) من طرق عن سفيان بهذا الإسناد. قال أبو عيسى الترمذي عقب الحديث (٨٢٩): «حديث خلاد عن أبيه حديث حسن صحيح وروى بعضهم هذا الحديث عن خلاد بن السائب عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ، ولا يصح، والصحيح هو عن خلاد بن السائب عن أبيه، وهو خلاد بن السائب بن خلاد بن سويد الأنصاري عن أبيه».

صوتك بالإهلال، فانه شعار الحج^(١). هكذا قال قيصة: خلاد بن السائب، عن أبيه، ولم يقل: وكيع، عن أبيه.

وقد مضى القول في معنى التلبية والإهلال فيما سلف من هذا الكتاب، والمعنى فيها واحد، وذلك رفع صوت الحاج بليك اللهم ليك، على ما مضى في حديث نافع، عن ابن عمر من ألفاظ التلبية.

واختلف العلماء في وجوب التلبية وكيفيةها، فذهب أهل الظاهر إلى وجوب التلبية، منهم داود وغيره، وقال سائر أهل العلم: ذلك من سنن الحج وزينته، وكان مالك يرى على من ترك التلبية من أول احرامه إلى آخر حجه دما يهريقه، وكان الشافعي، وابوحنيفة: لا يريان عليه شيئا، وان كان قد أساء عندهم، وقد مضت هذه المسألة في باب نافع من هذا الكتاب مجودة، وكذلك أوجب أهل الظاهر رفع الصوت بالتلبية، ولم يوجب غيرهم، وقال مالك: يرفع المحرم صوته بالتلبية قدر ما يسمع نفسه، وكذلك المرأة ترفع صوتها قدر ما تسمع نفسها، وقال في الموطأ: لا يرفع المحرم صوته بالإهلال في المساجد، مساجد الجماعة، لسمع نفسه ومن يليه، الا المسجد الحرام، ومسجد منى، فانه يرفع صوته فيها: قال: ويلبي عند اصطدام الرفاق، وقال اسماعيل بن اسحاق: الفرق بين المسجد الحرام، ومسجد منى، وبين سائر المساجد في رفع الصوت بالتلبية: ان مساجد الجماعة انما بنيت للصلاة خاصة، فكرة رفع الصوت فيها، وجاءت الكراهية في رفع الصوت فيها عاما لم يخص احد من أحد الا الامام الذي يصلي بالناس فيها فدخل الملبى في الجملة، ولم يدخل في ذلك المسجد الحرام، ومسجد منى، لأن المسجد الحرام، جعل للحاج وغير الحاج، قال الله عز وجل: ﴿سَوَاءٌ

(١) تقدم في الباب نفسه.

أَلْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَادُ ﴿[الحج: ٢٥]﴾ وكان الملبّي إنما يقصد إليه فكان له فيه من الخصوص ما ليس في غيرها . وإما مسجد منى : فإن للحاج خاصة ، قال : وقد ذكر أبو ثابت ، عن ابن نافع ، عن مالك ، أنه سئل عن المحرم ، هل يرفع صوته بالتلبية في المساجد التي بين مكة والمدينة ؟ قال : نعم ، لا بأس بذلك ، قال إسماعيل : لأن هذه المساجد ، إنما جعلت للمجتازين ، وأكثرهم المحرمون ، فهم من النحو الذي وصفنا ، وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، والثوري ، وأصحابهم : يرفع المحرم صوته بالتلبية ، قال الشافعي ويلبي عند اصطدام الرفاق ، والإشراف والهبوط ، واستقبال الليل ، وفي المساجد كلها ، وقد كان الشافعي يقول بالعراق مثل قول مالك ، ثم رجع إلى هذا على ظاهر الحديث المذكور في هذا الباب وعمومه ، لأنه لم يخص فيه موضعاً من مواضع ، وكان ابن عمر يرفع صوته بالتلبية ، وقال ابن عباس : هي زينة الحج ، وقال أبو حازم : كان أصحاب رسول الله ﷺ ، لا يبلغون الروحاء حتى تبح حلوقهم من التلبية ، واجمع العلماء على أن السنة في المرأة ، أن لا ترفع صوتها ، وإنما عليها أن تسمع نفسها ، فخرجت من جملة ظاهر الحديث ، وخصت بذلك ، وبقي الحديث في الرجال ، وأسعدهم به من ساعده ظاهره ، وبالله التوفيق . وذكر عبد الرزاق : عن معمر ، عن الزهري عن سالم ، قال : كان ابن عمر يرفع صوته بالتلبية ، فلا يأتي الروحاء حتى يصحل صوته ، أو يشخب صوته .

قال أبو عمر :

لا وجه لقوله : أو يشخب ، والصحيح : يصحل ، قال الخليل : صحل صوته صحلاً ، فهو صحل ، إذا كانت فيه بحة .

ما جاء في التخيير في النكاح عند الإهلال

[١٥] مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، عام حجة الوداع، فأهللنا بعمرة، ثم قال رسول الله ﷺ: من معه هدى فليهلل بالحج مع العمرة ثم لا يحل منها حتى يحل منهما جميعا، قالت: فقدمت مكة وأنا حائض، فلم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: انقضي رأسك وامتشطي، وأهلي بالحج، ودعى العمرة. قلت: ففعلت. فلما قضيت الحج أرسلني رسول الله ﷺ، مع عبد الرحمن بن أبي بكر، إلى التنعيم، فاعتمرت. فقال: هذه مكان عمرتك، فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين كانوا أهلوا بالحج، أو جمعوا الحج والعمرة، فانما طافوا طوافا واحدا^(١).

روى هذا الحديث يحيى في الموطأ. عن مالك، عن عبد الرحمن ابن القاسم، عن أبيه، عن عائشة. هكذا قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، الحديث. حرفا بحرف ثم اردفه بحديث مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، ولم يذكر في اسناد ابن شهاب عن عروة عن عائشة أكثر من قوله بمثل ذلك، عطفًا على حديث عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ما ذكرنا لفظه وسياقه هنا، وهذا شيء لم يتابع يحيى عليه أحد من رواة الموطأ فيما علمت، ولا غيرهم عن مالك، أعني اسناد عبد الرحمن بن القاسم في هذا المتن وإنما رواه أصحاب مالك كلهم، كما ذكرنا، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، إلى قوله وأما الذين كانوا أهلوا بالحج، فلم يذكره، وقالوا: وأما الذين جمعوا الحج والعمرة، ورووا كلهم ويحيى معهم عن

(١) خ (١/٥٤٩-٣١٦-٣١٩) و (٣/٥٢٩/١٥٥٦) و (٣/٦٣٠/١٦٣٨)، م (٢/٨٧٠-٨٧١/١٢١١)، د (٢/٣٨٢/١٧٨١) من طريق مالك بهذا الاسناد.

مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه عن عائشة انها قالت: قدمت مكة، وانا حائض، فلم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال: إفعلي ما يفعل الحاج، غير ان لا تطوفي بالبيت^(١).

وسنذكر هذا الحديث في باب عبد الرحمن، ونذكر الاختلاف في ألفاظه عن مالك وغيره، هناك ان شاء الله، فحصل ليحيى حديث هذا الباب باسنادين، ولم يفعل ذلك أحد غيره، وانما هو عند جميعهم عن مالك، باسناد واحد، عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، وهو المحفوظ المعروف عن مالك، وسائر رواة ابن شهاب.

ومن الرواة عن مالك في غير الموطأ طائفة اختصرت هذا الحديث عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، فجاءت ببعضه، وقصرت عن تمامه. ولم تقم بسياقته، منهم عبد الرحمن بن مهدي، وأبو سعيد مولى بني هاشم، وموسى بن داود وابراهيم ابن عمر بن أبي الوزير أبو المطرف ويحيى ابن زكريا بن أبي زائدة ذكر ذلك الدارقطني وكذلك رواه عبد الله بن وهب، وألفاظهم أيضا مع اختصارهم للحديث مختلفة، فلفظ حديث ابن مهدي باسناده عن عائشة أن أصحاب رسول الله ﷺ، الذين أهلوا بالعمرة، طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، والذين قرنوا، طافوا طوافا واحدا، ولفظ حديث أبي سعيد مولى بني هاشم باسناده عن عائشة قالت: كان أصحاب رسول الله ﷺ، الذين لبوا من مكة لم يطوفوا حتى رجعوا من منى. ولفظ حديث موسى بن داود عن مالك باسناده عن عائشة قالت ان أصحاب النبي ﷺ، الذين كانوا معه، لم

(١) تقدم تخريجه (انظر ما قبله).



يطوفوا حتى رموا الجمرة. ولفظ ابن وهب حين اختصره قال: أخبرني مالك عن ابن شهاب عن عروة، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فاهللت بعمرة، فقدمت مكة، وأنا حائض، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال أهلي بالحج، ودعي العمرة، فلما قضينا الحج، ارسلني رسول الله ﷺ، مع عبد الرحمن بن أبي بكر، فاعتمرت فقال رسول الله ﷺ: هذه مكان عمرتك^(١)، فهذه رواية ابن وهب المختصرة لهذا الحديث وقد رواه بتمامه، كما رواه سائر رواة الموطأ وكل من رواه عن مالك بتمامه أو مختصرا لم يروه عنه إلا باسناد واحد، عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، إلا يحيى صاحبنا فإنه رواه باسنادين عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، وعن ابن شهاب، عن عروة عن عائشة فاعضل.

قال أبو عمر:

ذكر أبو داود حديث ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، هذا عن القعني، عن مالك. وذكره البخاري في موضع من كتابه عن القعني عن مالك، وفي موضع آخر عن عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك.

ورواية القعني أتم، وليس في شيء منها ما ذكره يحيى أيضا، من قول عائشة. وأما الذين اهلوا بالحج أو جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوفا واحدا، وإنما في روايتهم كلهم وأما الذين جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا طوفا واحدا ولم يذكروا الذين اهلوا بالحج، وذكره يحيى بالاسناد الذي ذكرنا ثم عطف عليه ما وصفنا، وقال أبو داود في بعض النسخ باثر حديث مالك، عن ابن شهاب، عن عروة عن عائشة، قال: وكذلك رواه إبراهيم بن سعد، ومعمر، عن ابن شهاب نحوه، ولم يذكر طواف الذين اهلوا بالعمرة،

(١) تقدم تحريجه (انظر ما قبله).

ولم يذكر طواف الذين أهلوا بالعمرة، وذكر طواف الذين جمعوا الحج والعمرة.

قال ابو عمر:

فأما حديث معمر فذكره عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عروة عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، عام حجة الوداع، فاهللت بعمرة، ولم أكن سقت الهدى، فقال النبي ﷺ من كان معه هدى، فليهل بحج مع عمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا، فحضت، فلما دخلت ليلة عرفة قلت لرسول الله ﷺ اني كنت قد اهللت بعمرة، فكيف أصنع بحجتي؟ فقال: انقضي رأسك، وامتشطي، وامسكي عن العمرة، وأهلي بالحج، فلما قضيت الحج أمر عبد الرحمن بن أبي بكر، فاعمرني من التنعيم مكان عمرتي التي سكت عنها.

هكذا ذكره عبد الرزاق، لم يذكر فيه طواف الذين أهلوا بعمرة، ولا طواف الذين أهلوا بالحج أو جمعوا الحج والعمرة، وأما حديث ابراهيم بن سعيد فحدثنا سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا جعفر بن محمد بن شاكر، قال: حدثنا سليمان بن داود الهاشمي، قال: أخبرنا ابراهيم بن سعد، عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، قالت: اهللت مع رسول الله ﷺ، زمن حجة الوداع بعمرة، وكنت ممن تمتع ولم يسق الهدى، فزعمت انها حاضت، ولم تطهر حتى دخلت ليلة عرفة، فقالت لرسول الله ﷺ: هذا يوم عرفة، ولم أطهر بعد، وكنت تمتعت بالعمرة، فقال لها رسول الله ﷺ: انقضي رأسك، وامتشطي، وأهلي بالحج وامسكي عن العمرة، قالت: ففعلت، حتى إذا قضيت حجتي، ونفر الناس، أمر عبد الرحمن بن أبي بكر، ليلة الحصبه فاعمرني من التنعيم،

مكان عمري التي سكت عنها^(١) ورواه ابن عيينة فاختصره، ولكنه جوده .
 أخبرنا عبد الوارث بن سفيان : أخبرنا قاسم : حدثنا الخشني : حدثنا محمد
 ابن أبي عمر : حدثنا سفيان ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة ، انها
 قالت : أهل رسول الله ﷺ بالحج وأهل به ناس ، وأهل ناس بالعمرة ،
 وكنت فيمن أهل بالعمرة^(١) .

قال أبو عمر : هذا يفسر رواية مالك في هذا الحديث عن عائشة قالت :
 خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فاهللنا بعمرة ، انها انها أرادت
 نفسها لا رسول الله ، وكذلك روى عنها القاسم ، وغيره : ان رسول الله ﷺ
 أفرد الحج .

قال أبو عمر :

مالك أحسن الناس سياقة لهذا الحديث ، عن ابن شهاب ، وفي حديثه
 معان قصر عنها غيره ، وكان اثبت الناس في ابن شهاب ، رحمه الله ، وفي
 حديثه هذا عن ابن شهاب ، عن عروة عن عائشة من الفقه ان التمتع جائز ،
 وأن الافراد جائز ، وان القران جائز . وهذا لاختلاف فيه بين أهل العلم : لان
 رسول الله ﷺ ، رضي كلا ، ولم ينكره في حجته على أحد من أصحابه ، بل
 اجازه لهم ، ورضيه ، واختلف العلماء في ما كان رسول الله ﷺ به محرما
 يومئذ . وفي الافضل من الثلاثة لاوجه . فقال منهم قائلون : منهم مالك
 رحمه الله ، كان رسول الله ﷺ ، يومئذ مفردا ، والافراد أفضل من القران
 والتمتع ، قال : والقران أفضل من التمتع .

وروى مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ، وعن
 محمد بن عبد الرحمن ، عن عروة ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ إفراد

(١) تقدم تحريجه ، انظر حديث الباب .

الحج^(١)، واحتج أيضا من ذهب مذهب مالك في ذلك بما رواه ابن عيينة، وغيره، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، في هذا الحديث، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، فقال: من أراد أن يهل بحج فليهل، ومن أراد أن يهل بحج وعمرة فليهل، ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل، قالت عائشة: فاهل رسول الله ﷺ بالحج، وأهل به ناس معه، وذكر الحديث. وكذلك رواه جماعة عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة سواء، وقالوا فيه: قال رسول الله ﷺ: وأما أنا فاهل بالحج، وهذا نص في موضع الخلاف، وهو حجة من قال بالافراد وفضله، وقد روى الدراوردي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عن جابر أن رسول الله ﷺ أفرد بالحج^(٢)، وروى الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر قال: اقبلنا مهلين بحج مفردا^(٢).

وروى الحميدي أيضا، عن الدراوردي عن علقمة بن أبي علقمة، عن أبيه، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ، أفرد الحج^(٣)، وقد روى هذا الحديث أيضا عن مالك عن علقمة باسناده مثله: حدثنا به من طريق أبي مصعب، عن مالك، وليس في الموطأ كذلك. وروى عباد بن عباد، عن عبيد الله بن

(١) م (٢/ ٨٧٥ / ١٢١١ [١٢٢])، د (٢/ ٣٧٧-٣٧٨ / ١٧٧٧)، ت (٣/ ١٨٣ / ٨٢٠)، ن (٥/ ١٥٨ / ٢٧١٤)، ج (٢/ ٩٨٨ / ٢٩٦٤).

(٢) م (٢/ ٨٨١ / ١٢١٣)، د (٢/ ٣٨٤ / ١٧٨٥)، الطحاوي (٢/ ١٤٠) من طريق أبي الزبير عن جابر. وأخرجه: م (٢/ ٨٨٦ / ١٢١٨) مطولا. ج (٢/ ٩٨٨ / ٢٩٦٦)، الطحاوي (٢/ ١٤٠)، هـ (٥/ ٧٠٩) من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر. وأخرجه: خ (١٣/ ٤١٦ / ٧٣٦٧)، م (٢/ ٨٨٤ / ١٢١٦ [١٤٣])، من طريق عطاء عن جابر. وأخرجه: م (٢/ ٨٨٦ / ١٢١٦ [١٤٦])، من طريق مجاهد عن جابر. وأخرجه: حم (٣/ ٣١٥)، هـ (٥/ ٤) من طريق أبي سفيان عن جابر.

(٣) أخرجه: الحميدي (١/ ١٠٣-١٠٤ / ٢٠٤)، من طريق الدراوردي عن علقمة عن أمه عن عائشة قال حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على مسند الحميدي: في الأصول عن أبيه والصواب عندي عن أمه. والدراوردي هو عبد العزيز بن محمد قال الحافظ في "التقريب" (١/ ٦٠٧): صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء. وسيأتي تحريجه من طرق أخرى عن عائشة في باب ما جاء ان النبي ﷺ أفرد الحج.

عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: اهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفرداً^(١)، وذكر المزني عن ابن عمر مثله سواء. وحكى محمد بن الحسن عن مالك أنه قال: إذا جاء عن النبي عليه السلام حديثان مختلفان، وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملاً بأحد الحديثين وتركوا الآخر كان في ذلك دلالة على أن الحق فيما عملا به. واستحب أبو ثور الأفراد أيضاً، وفضله على التمتع والقران، وهو قول عبد العزيز بن أبي سلمة والاوزاعي، وعبد الله بن الحسن، وهو أحد قولي الشافعي، ان الافراد افضل وهو اشهر قوليه عنه، وروى ذلك عن أبي بكر، وعمر، وعثمان وعائشة، وجابر.

واستحب آخرون التمتع بالعمرة الى الحج، وقالوا ذلك أفضل، وهو مذهب عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وابن الزبير، وعائشة أيضاً. وبه قال أحمد بن حنبل، وهو أحد قولي الشافعي، كان الشافعي يقول الافراد أحب الي من التمتع ثم القران. وقال في البويطي: التمتع أحب الي من الافراد ومن القران، واحتج القائلون بتفضيل التمتع بحديث معمر، عن أيوب، قال: قال عروة لابن عباس: الا تتقي الله ترخص في المتعة؟ فقال ابن عباس: سل امك يا عرية. فقال عروة: اما أبو بكر وعمر فلم يفعلوا، فقال ابن عباس: والله ما أراكم منتهين حتى يعذبكم الله، نحدثكم عن رسول الله ﷺ، وتحدثونا عن أبي بكر وعمر. وبحديث الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج، وأهدى، وساق الهدى معه من ذي الحليفة،

(١) أخرجه: م (٢/ ٩٠٤ / ١٢٣١)، قط (٢/ ٢٣٨) من طريق عباد بن عباد عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر.

وبدأ رسول الله ﷺ، فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج، وتمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، قال عقيل: قال ابن شهاب: وأخبرني عروة، عن عائشة بمثل خبر سالم، عن أبيه، في تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج^(١)، ذكره البخاري عن ابن بكير عن الليث.

واحتجوا أيضا بحديث سعد بن أبي وقاص في المتعة، صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه^(٢)، وبحديث عمران بن حصين، قال: تمتعنا على عهد رسول الله ﷺ، متعة الحج^(٣)، وبحديث سعيد بن المسيب عن علي أن رسول الله ﷺ تمتع^(٤). رواه شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سعيد، ورواه حاتم بن اسماعيل، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن سعيد. وبحديث مالك، وعبيد الله بن عمر عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة، انها قالت لرسول الله ﷺ، ما شأن الناس حلوا بعمرة، ولم تحل أنت من عمرتك؟ فقال: اني لبدت رأسي، وقلدت هديي، فلا أحل حتى انحر^(٥). وسيأتي القول في حديث حفصة هذا في موضعه من كتابنا هذا ان شاء الله.

واحتجوا أيضا بما حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الرحمن ابن عمر بن راشد بدمشق، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا أحمد بن خالد الوهبي، قال: حدثنا ابن إسحاق عن الزهري عن سالم، قال: إني

(١) خ (٦٨٧/٣) - (١٦٩١ - ١٦٩٢)، م (١٢٢٧/٩٠١ - ١٢٢٨).

(٢) حم (١٨١/١)، م (١٢٢٥/٨٩٨ - ١٢٢٥)، ت (١٨٥/٣ - ١٢٣)، ن (٢٧٣٣/١٦٦ - ٥).

(٣) حم (٤٢٧/٤)، خ (١٥٧١/٥٥١ - ٣)، م (١٢٢٦/٨٩٩ - ٢).

ن (٥/١٦٣ - ٢٧٢٥ - ٢٧٢٦ - ٢٧٢٧)، ج ه (٢/٩٩١ - ٢٩٧٨) من طرق عن مطرف عن

عمران بن حصين. وأخرجه: حم (٤/٢٣٦)، خ (٨/٢٣٧ - ٤٥١٨).

م (٢/٨٩٠ - ١٢٢٦ [١٧٢ - ١٧٣]) من طريق أبي رجاء عن عمران بن حصين.

(٤) خ (٣/٥٣٩ - ١٥٦٩)، م (٢/٨٩٦ - ١٢٢٣ [١٥٨ - ١٥٩])، ن (٥/١٦٦ - ٢٧٣٢).

(٥) حم (٦/٢٨٣ - ٢٨٥)، خ (٣/٥٣٨ - ١٥٦٦)، م (٢/٩٠٢ - ١٢٢٩).

د (٢/٣٩٨ - ١٨٠٦)، ن (٥/١٤٦ - ٢٦٨١)، ج ه (٢/١٠١٢ - ٣٤٦).

لجالس مع ابن عمر في المسجد، إذ جاءه رجل من أهل الشام، فسأله عن التمتع بالعمرة الى الحج، فقال ابن عمر: حسن جميل، قال: فان أباك كان ينهى عنها، فقال: ويلك! فان كان أبي ينهى عن ذلك، فقد فعله رسول الله ﷺ، وأمر به، اقبلوا أبي اخذ، أم بأمر رسول الله ﷺ؟! قم عني^(١)، وقال عبد الله بن شريك: تمتعت فسألت ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، فقالوا: لسنة نبيك. وقال شعبة عن أبي حمزة: تمتعت، فنهاني عنها اناس، فسألت ابن عباس، فقال: سنة أبي القاسم، ﷺ، يعني التمتع^(٢).

واحتجوا بأثار كثيرة يطول ذكرها. منها حديث الثوري، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: تمتع رسول الله ﷺ، حتى مات، وأبو بكر حتى مات، وعمر حتى مات، وعثمان حتى مات، وأول من نهى عنها معاوية^(٣).

قال أبو عمر: حديث ليث هذا منكر، وهو ليث بن أبي سليم ضعيف، والمشهور عن عمر، وعثمان، انها كانا ينهيان عن التمتع، وإن كان جماعة من أهل العلم قد زعموا ان المتعة التي نهى عنها عمر وضرب

(١) أخرجه: ت (٣/ ١٨٥ / ٨٢٤) من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله حدثه أنه سمع رجلا من أهل الشام وهو يسأل عبد الله بن عمر عن التمتع . . . فذكره. وإسناده صحيح.

(٢) حم (٢/ ١٣٩) وقال الهيثمي (٣/ ٢٣٩): «رواه أحمد والطبراني في الكبير وعبد الله بن شريك وثقه أبو زرعة وابن حبان وضعفه أحمد وغيره وبقية رجاله رجال الصحيح».

(٣) ت (٣/ ١٨٥ / ٨٢٢)، ابن ابي شيبة (٣/ ٢٢٨ / ١٣٦٩٩)، وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف. وتابعه عند النسائي (٥/ ١٦٨ / ٢٧٣٦) هشام بن حجير وهو صدوق له أوهام. كما في التقريب (٢/ ٢٦٥) لكن ليس عند النسائي ذكر أبي بكر وعمر.

عليها، فسح الحج في عمرة، فأما التمتع بالعمرة الى الحج فلا، وزعم من صحح نهى عمر عن التمتع، انه انما نهى عنه لتجع البيت مرتين أو أكثر في العام، وقال آخرون: إنما نهى عنها عمر لأنه رأى الناس مالوا الى التمتع ليسارته وخفته، فخشي ان يضيع الافراد والقران، وهما ستان للنبي ﷺ، وذكر معمر، عن الزهري، عن سالم، قال: سئل ابن عمر عن متعة الحج فأمر بها، فقيل له: انك لتخالف اباك. فقال: ان عمر لم يقل الذي تقولون، انما قال عمر: افردوا الحج من العمرة، فانه اتم للعمرة أي أن العمرة لا تتم في شهور الحج الا بهدي، وأراد أن يزار البيت في غير شهور الحج، فجعلتموها أنتم حراما، وعاقبتم الناس عليه، وقد أحلها الله وعملها رسول الله ﷺ، فإذا اكثروا عليه، قال: كتاب الله بيني وبينكم، كتاب الله أحق أن يتبع، أم عمر؟ واحتج أحمد بن حنبل في اختيار التمتع بقوله ﷺ لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي، ولجعلتها عمرة^(١). والاحاديث في التمتع كثيرة جدا.

وقال آخرون: القران أفضل، وهو احب اليهم، منهم أبو حنيفة، والثوري، وبه قال المزني صاحب الشافعي، قال: لانه يكون مؤديا للفرضين جميعا، وهو قول اسحاق: كان رسول الله ﷺ عام حجة الوداع قارنا، وهو قول علي بن أبي طالب، وقال أبو حنيفة: القران أفضل ثم التمتع ثم الأفراد، وقال أبو يوسف: القران والتمتع سواء، وهما أفضل من الافراد.

واحتج من استحب القران وفضله، بآثار، منها حديث عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو بوادي العقيق: اتاني الليلة آت من ربي فقال: صل في هذا الوادي المبارك، وقل: عمرة في حجة^(٢). رواه

(١) حم (١/٢٤)، خ (٣/٥٠٠/١٥٣٤)، د (٢/٣٩٤/١٨٠٠)، ج (٢/٩٩١/٢٩٧٦)،

الطحاوي (٢/١٣٦)، هق (٥/١٣)، من حديث ابن عباس عن عمر مرفوعا.

(٢) م (٢/١٢١٨/١٤٧-١٤٨)، د (٢/٤٥٥/١٩٠٥)، ن (٥/١٥٦/٢٧١١)، ج

(٢/١٠٢٢/٣٠٧٤)، وهو جزء من حديث جابر الطويل.

الاوزاعي، وعلي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة عن بن عباس، سمع عمر، سمع رسول الله ﷺ بذلك، وحدثنا الصبي بن معبد، عن عمر بن الخطاب، قال الصبي: اهللت بالحج والعمرة جميعا فلما قدمت على عمر ذكرت ذلك له، فقال: هديت لسنة نبيك، ﷺ (١)، وهو حديث كوفي، جيد الاسناد، ورواه الثقات الاثبات عن أبي وائل، عن الصبي بن معبد، عن عمر، ومنهم من يجعله عن أبي وائل، عن عمر، رواه هكذا عن أبي وائل عن عمر الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وعاصم بن أبي النجود، وسيار أبو الحكم، ورواه الاعمش ومنصور، وعبد بن أبي لبابة، عن أبي وائل عن الصبي بن معبد، عن عمر وهؤلاء جودوه، وهم احفظ. ورواه عن الصبي مسروق وأبو وائل. ومنها حديث حفصة الذي قدمنا ذكره، ومنها حديث انس بن مالك، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: لبيك بحجة وعمرة معا. ورواه حميد الطويل، وحبيب بن الشهيد، عن بكر المزني، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ يلبي بالحج والعمرة جميعا، قال بكر: فحدثت بذلك ابن عمر، فقال لي: بالحج وحده، فلقيت انسا فحدثته، فقال: ما تعدوننا الا صبياننا، أنا سمعت رسول الله ﷺ، يقول: لبيك بحجة وعمرة معا (٢).

(١) أخرجه: حم (١/١٤-٢٥-٣٤-٣٧-٥٣)، د (٢/٣٩٣/١٧٩٩)،

ن (٥/١٦٠/٢٧١٨-٢٧١٩-٢٧٢٠)، ج (٢/٩٨٩/٢٩٧٠)،

حب: الإحسان (٩/٢١٩/٣٩١٠-٣٩١١) عن الصبي بن معبد عن عمر بن الخطاب.

(٢) خ (٣/٥٢٥/١٥٢٥) من حديث طويل. م (٢/٩٠٥/١٢٣٢)،

د (٣/٣٩١/١٧٩٥)، ت (٣/١٨٤/٨٢١) وقال: حسن صحيح.

ن (٥/١٦٤/٢٧٢٨-٢٧٢٩)، ج (٢/٩٨٩/٢٩٦٨-٢٩٦٩) من حديث أنس بن مالك.

وهذا الحديث يعارض ما روي عن ابن عمر ان النبي ﷺ تمتع، وفيها نظر، ويخرج على مذهب ابن عمر في التمتع انه لبي بالحج وحده من مكة، وقد روى معمر وغيره، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن انس ان رسول الله ﷺ أهل بحجة وعمرة معا، وروى عن أنس من وجوه.

ومنها ما رواه قتادة عن مطرف، عن عمران بن حصين انه قال اني احديثك حديثا لعل الله ينفعك به، اعلم أن رسول الله ﷺ قد جمع بين حج وعمرة، ولم ينزل فيهما كتاب، ولم ينه عنهما رسول الله ﷺ، قال فيها رجل برأيه (١).

وهذا قد تأوله جماعة على التمتع، وقالوا: انما أراد عمران بقوله: أن رسول الله ﷺ قد جمع بين حج وعمرة أي أنه جمع بينهما في سفرة واحدة، وحجة واحدة، وقد روى عن عمران ما يعضد هذا التأويل، روى الحسن وأبو رجاء عن عمران بن حصين، قال: نزلت آية المتعة في كتاب الله تعالى، وفعلناها مع رسول الله ﷺ ولم ينزل قرآن يجرمه، ولم ينه عنه حتى مات، قال رجل بعد برأيه ماشاء (١). ومنها رواية شعبة، عن الحكم، عن علي بن حسين، عن مروان بن الحكم، قال: شهدت عثمان وعلياً بين مكة والمدينة، وعثمان ينهى أن يجمع بين الحج والعمرة، فلما رأى ذلك لبي بهما جميعاً، فقال: لبيك بحج وعمرة معا. فقال له عثمان: تراني انهي عنها وتفعلها، فقال علي: لم أكن لأدع سنة رسول الله ﷺ (٢).

(١) تقدم تحريجه في الباب نفسه.

(٢) خ (٣/٥٣٩/١٥٦٩)، م (٢/٨٩٧/١٢٢٣ [١٥٩])، ن (٥/١٦٦/٢٧٣٢) من طريقين عن

سعيد بن المسيب قال: «اختلف علي وعثمان وهما بعسفان . . فذكر معناه». ورواه: م

(٢/٨٩٦/١٢٢٣) من طريق عبد الله بن شقيق قال: «كان عثمان نهى عن المتعة وكان على يأمر

بها، فذكر معناه».



وهذا يحتمل أن يكون: لأن رسول الله ﷺ أباح ذلك، فصار سنة.

قال أبو عمر:

التمتع والقران والإفراد كل ذلك جائز بسنة رسول الله ﷺ، وقد مضى القول في معنى نهي عمر عن التمتع بما فيه بيان لمن فهم.

ولم يكن تمتع ولا قران في شيء من حج الجاهلية، وإنما كانوا على الأفراد وكانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور، لاختلاف بين أهل العلم والسير في ذلك، والأفراد أفضل إن شاء الله؛ لأن رسول الله ﷺ كان مفردا، فلذلك قلت: إنه أفضل لأن آثاره أصح عنه في أفراده ﷺ.

ولأن الأفراد أكثر عملا، ثم العمرة عمل آخر، وذلك كله طاعة، والاكثار منها أفضل.

وأما قول عائشة في حديثها في هذا الباب: حديث مالك عن ابن شهاب، عن عروة، عنها. قالت: فقدمت مكة وأنا حائض، فلم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة. ففيه بيان أن الحائض لا تطوف بالبيت، وأن الطواف، لا يجوز على غير طهارة، وذلك حجة على أبي حنيفة وأصحابه الذين يميزون لغير الطاهر الطواف. ويرون على من طاف غير طاهر من جنب أو حائض دما، ويميزه طوافه. وعند مالك والشافعي لا يميزه ولا بد من إعادته، وحثهم أن رسول الله ﷺ قال لعائشة حين حاضت: اصنعي كل ما يصنع الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت^(١)، وأنه قال في

(١) خ (٣/٦٤٢/١٦٥٠)، م (٢/٨٧٣/١٢١١ [١١٩])، د (٢/٣٨٣/١٧٨٢)،

ت (٣/٢٨١/٩٤٥)، ج (٢/٩٨٨/٢٩٦٣) من حديث عائشة.

صفيه : احابستنا هي؟ قيل : انها قد طافت . قال : فلا إذن^(١)، وقال ﷺ :
الطواف بالبيت صلاة، الا أن الله عز وجل أحل فيها النطق^(٢)، وقال :
لا صلاة الا بطهور^(٣).

ومن حجة أبي حنيفة أن الاحرام، وهو ركن من أركان الحج، يجوز بغير
طهارة، ويستحب أن يكون على طهارة، فكذلك الطواف بالبيت .

وأما قولها : فشكوت ذلك الى النبي، ﷺ فقال : انقضي رأسك،

(١) حم (٦/٩٩-١٢٢-١٩٢-١٩٣)، خ (١/٥٦٣-٣٢٨) و(٣/٧٢٣/١٧٣٣)،

م (٢/٩٦٤/١٢١١)، د (٢/٥١٠/٢٠٠٣)، ت (٣/٢٨٠/٩٤١)،

ج (٢/١٠٢١/٣٠٧٢)، ن (١/٢٣١/٣٨٩) من حديث عائشة .

(٢) ت (٣/٩٢٣/٩٦٠)، الدارمي (٢/٤٤)، ك (١/٤٥٩) و(٢/٢٦٧)، هـ (٥/٨٥) من طرق
عن عطاء بن السائب عن طاووس عن ابن عباس مرفوعا وصححه ابن خزيمة
(٤/٢٢٢/٢٧٣٩)، ورواية الحاكم الأولى من طريق سفيان الثوري عن عطاء به . قال الذهبي في
" التلخيص " : صحيح وقفه جماعة . وقال الحافظ في " التلخيص " (١/١٢٩) : «اختلف في
رفعه ووقفه ورجح الموقوف النسائي والبيهقي وابن الصلاح والمنذري والنووي وزاد : إن رواية الرفع
ضعيفة ، وفي إطلاق ذلك نظر، فإن عطاء بن السائب صدوق وإذا روى عنه الحديث مرفوعا تارة ،
وموقوفا أخرى فالحكم عند هؤلاء الجماعة للرفع والنووي ممن يعتمد ذلك ويكثر منه ولا يلتفت الى
تعليل الحديث به اذا كان الرفع ثقة فيجزي على طريقته أن المرفوع صحيح فإن اعتل عليه بأن
عطاء بن السائب اختلط ، ولا تقبل إلا رواية من رواه عنه قبل اختلاطه ، أوجب بأن الحاكم
أخرجه من رواية سفيان الثوري عنه ، والثوري ممن سمع قبل اختلاطه باتفاق ، وإن كان الثوري
قد اختلف عليه في وقفه ورفعه فعلى طريقتهم تقدم رواية الرفع أيضا» وتابع عطاء بن السائب
الحسن بن مسلم : حم (٣/٤١٤) . وأخرجـه : ن (٥/٢٤٤/٢٩٢٢) وفي الكبرى
(٢/٤٠٥/٣٩٤٥) من طريق ابن جريج أخبرني بن مسلم عن طاووس عن رجل أدرك النبي
ﷺ . قال الحافظ في " التلخيص " (١/١٣٠) : «وهذه الرواية صحيحة وهي تعضد رواية عطاء
ابن السائب وترجح الرواية المرفوعة والظاهر أن المهم فيها هو ابن عباس وعلى تقدير أن يكون غيره
فلا يضر إبهام الصحابة» . ورواه : ن (٥/٢٤٥/٢٩٢٣) عن حنظلة بن أبي سفيان عن طاووس
قال : قال ابن عمر : «أقلوا الكلام في الطواف فإنها أنتم في الصلاة» .

(٣) حم (٢/٢٠)، م (١/٢٠٤/٢٢٤)، ت (١/٥/١) وقال : «هذا الحديث أصح شيء في هذا
الباب وأحسن . ج (١/١٠٠/٢٧٢)، هـ (١/٤٢) من حديث ابن عمر . ولفظه : «لا يقبل
الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول» . وأخرجه :

د (١/٤٨-٥٩/٤٩)، ن (١/٩٥/١٣٩) من حديث أبي المليح عن أبيه نحو لفظ حديث ابن
عمر وقال الحافظ في الفتح (٣/٣٥٥) بعد ما عزاه لابي داود : «وإسناده صحيح» وفي الباب عن
جماعة من الصحابة .

وامتشطي، أهلي بالحج، ودعي العمرة، فان جماعة من أصحابنا تأولوا قوله: «ودعي العمرة» ودعي عمل العمرة، يعني الطواف بالبيت، والسعي بين الصفا والمروة، وكذلك تأولوا في رواية من روى «واسكتي عن العمرة» ورواية من روى «امسكي عن العمرة» أي امسكي عن عمل العمرة، لا أنه أمر برفضها، وابتداء الحج وانشائه، كما زعم العراقيون. وقال العراقيون قوله في هذا الحديث «انقضي رأسك وامتشطي» يدفع تأويل من تأول ما ذكرنا.

قال أبو عمر:

اجمع العلماء على أن المعتبر لا يسعى بين الصفا والمروة، حتى يطوف بالبيت، وأما المعتبرة يأتيها حيضها قبل أن تطوف بالبيت ويدركها يوم عرفة. وهي حائض لم تطف، أو المعتبر يقدم مكة ليلة عرفة، فيخاف فوات عرفة إن طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة، فإن العلماء اختلفوا في هؤلاء، فقال مالك في الحائض المعتبرة تخشى فوات عرفة انها تهمل بالحج، وتكون كمن قرن الحج والعمرة ابتداء وعليها هدي، ولا يعرف مالك رفض الحج ولا رفض العمرة لمن احرم بواحد منهما. وقوله ان الإنسان إذا عقد على نفسه الإحرام فلا يجلب منه، حتى يؤديه ويتمه. وبقول مالك في هذه المسألة قال الأوزاعي والشافعي، وأبو ثور، وإبراهيم بن علي في الحائض وفي المعتبر يخاف فوات عرفة قبل أن يطوف. قالوا: ولا يكون إحلاله بالحج نقضا للعمرة، ويكون قارنا.

وحجتهم قول الله عز وجل: ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ودفعوا حديث عروة هذا. وقالوا: هو غلط ووهم، لم يتابع عروة على ذلك أحد من أصحاب عائشة.

وقال بعضهم: انها كانت عائشة يومئذ مهلة بالحج، ولم تكن مهلة بعمرة كما قال عروة، قالوا: وإذا كانت مهلة بالحج، سقط القول عنا في رفض العمرة، لانها لم تكن مهلة بالعمرة، قالوا: وقد روت عمرة، عن عائشة، والقاسم بن محمد، عن عائشة، والاسود بن يزيد، عن عائشة ما يدل على انها كانت محرمة بحجة لا بعمرة. وذكروا حديث يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، لخمس بقين من ذي القعدة، لانرى الا أنه الحج، أو لا نرى الا الحج، هكذا رواه مالك، وسليمان بن بلال، وسفيان بن عيينة، وغيرهم عن يحيى بن سعيد^(١).

وكذلك روى منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، ولا نرى الا أنه الحج^(٢)، وروى حماد بن سلمة قال: حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة. قالت: لبينا بالحج، حتى إذا كنا بسرف حضت فدخل علي النبي ﷺ وأنا أبكي، فقال: مايبيك يا عائشة؟ فقلت: حضت، ليتني لم أكن حججت يا رسول الله، فقال: سبحان الله! انها هو شيء كتبه الله على بنات آدم، انسكي المناسك كلها، غير أن لا تطوفي بالبيت، فلما دخلنا مكة، وذكر باقي الحديث^(٣).

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة فذكره^(٣).

(١) خ (٣/٧٠٢-٧١١/١٧٠٩-١٧٢٠)، م (٢/٨٧٦/١٢١١ [١٢٥])،

ن (٥/١٩٥/٢٨٠٣)، ج (٢/٩٩٣/٢٩٨١)، حب: الإحسان (٩/٢٣٨/٣٩٢٩)،

هق (٥/٥)، من طرق عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة.

(٢) خ (٣/٥٣٧/١٥٦١)، م (٢/٧٨٨/١٢١١ [١٢٨])، د (٢/٣٨٣/١٧٨٣)،

ن (٥/١٩٥/٢٨٠٢) من طرق عن جرير عن منصور عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة.

(٣) تقدم تحريرها في الباب نفسه.



ففي هذا الحديث عن عائشة «لينا بالحج» وفيه أن رسول الله ﷺ قال لها - حين شكت إليه حيضتها- : انسكي المناسك كلها . غير الطواف ، وهذا واضح انها كانت حاجة مهلة بالحج ، والله أعلم .

وأخبرنا سعيد بن نصر، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ قال : حدثنا اسماعيل بن اسحاق : قال أخبرنا أبو ثابت : حدثنا حاتم بن اسماعيل ، عن أفلح بن حميد، وأخبرنا سعيد بن نصر أيضا، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا عبد الله بن روح المدائني ، قال : حدثنا عثمان بن عمر بن فارس ، قال : حدثنا أفلح بن حميد، عن القاسم، عن عائشة ، وهذا لفظ حديث حاتم، وهو أتم معنى ، وبعض حديثها دخل في بعض - انها قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج في أشهر الحج ، وأيام الحج ، حتى قدمنا سرف ، فقال رسول الله ﷺ لأصحابه : من لم يكن منكم ساق هديا فأحب ان يجل من حجه بعمرة فليفعل ، قالت عائشة : فالأخذ بذلك من أصحابه والتارك^(١) .

وفي حديث عثمان بن عمر : وكان مع رسول الله ﷺ ومع ناس من أصحابه الهدى . فلم تكن لهم عمرة ، ثم رجع الى حديث حاتم قال : فلم يجلوا ، قالت : فدخل علي رسول الله ﷺ ، وأنا أبكي ، وقد أهملت بالحج ، فقال : ما يبكيك ؟ فقلت : حرمت العمرة ، لست أصلي ، قال : انها أنت امرأة من بنات آدم كتب الله عليك ما كتب عليهن ، فكوني على حجك ، وعسى الله أن يرزقكها ، وذكر تمام الحديث . الا ترى الى قولها في هذا الحديث : وقد أهملت بالحج ؟ وقوله : فكوني على حجك ؟ وقولها في حديث

(١) خ(٣/٥٣٥-٧٨٠-١٥٦٠-١٧٨٨) ، م(٢/٨٧٥ / ١٢١١ [١٢٣]) ،

ابن خزيمة (٤/٣٦٠ / ٣٠٧٦) ، حب : الإحسان (٩/١٠٥ - ٢٢٦ / ٣٧٩٥ - ٣٩١٨) ،

هق (٤/٣٥٦ - ٣٥٧) ، من طرق عن أفلح الحنفي عن القاسم بن محمد عن عائشة .

حماد بن سلمة: لبينا بالحج، في أشهر الحج، فهذه الالفاظ مع ما تقدم من قولها في رواية الحفاظ أيضا: خرجنا لا نرى الا الحج، دليل على أنها لم تكن معتمرة، ولا مهلة بعمرة، كما زعم عروة، والله أعلم. فإذا لم تكن كذلك، فكيف يأمرها رسول الله ﷺ برفض عمرة وهي محرمة بحجة لا بعمرة. قال اسماعيل بن اسحاق: قد اجتمع هؤلاء يعني القاسم، وعمرة والاسود على الرواية التي ذكرنا. فعلمنا بذلك ان الرواية التي رويت عن عروة غلط. ويشبه أن يكون الغلط إنما وقع فيه انها لم يمكنها الطواف بالبيت، وان تحل بعمرة، كما فعل من لم يسق الهدى، فأمرها النبي ﷺ، ان ترك الطواف، وتمضي على الحج، فتوهموا بهذا المعنى انها كانت معتمرة وانها تركت عمرتها، وابتدات الحج، قال: وكيف يجوز لانسان ان يترك عمرته أو حجه، والله يقول: وأتموا الحج والعمرة لله؟ فأمر بإتمام ما دخل فيه من ذلك.

قال: فإذا حاضت المعتمرة وحضر يوم عرفة، وخافت فوات الحج، ادخلت الحج على العمرة، وصارت قارئة، وكذلك الرجل إذا أهل بالعمرة ثم خاف فوات عرفة أهل بالحج، وادخل الحج على العمرة وصار قارئا، كما يفعل من لا يخاف فوات عرفة سواء، وعليه الهدى للقران.

قال أبو عمر:

وقال أيضا بعض من يأبى رفض العمرة للحائض محتجا لمذهبه قد روى ابن شهاب، وهشام بن عروة عن عائشة أنها قالت يومئذ: كنت مهلة بعمرة، وهؤلاء حفاظ، لا يدفع حفظهم واتقانهم، وقد صرحوا عنها بأنها كانت مهلة بعمرة، ووافقهم جابر على ذلك من رواية الثقات عنه. وذكر في حديثه أن رسول الله ﷺ أمرها أن تغتسل وتهل بالحج، فتكون قارئة، مدخلة للحج على عمرتها، اذ لم يمكنها الطواف بالبيت لحيضها، وخشيت

فوات عرفة، قالوا: وليس في رواية من روى عن عائشة: كنا مهلين بالحج: وخرجنا لانرى الا الحج، بيان لأنها كانت هي مهلة بالحج، وإنما هو استدلال، لأنه يحتمل أن تكون ارادت بقولها: خرجنا، تعني خرج رسول الله ﷺ وأصحابه مهلين بالحج، تريد بعض أصحابه، أو أكثر أصحابه، والله أعلم. وليس الاستدلال المحتمل للتأويل كالصريح، وقد صرح جابر بأنها كانت مهلة يومئذ بعمره، كما قال عروة عنها، قالوا: والوهم الذي دخل على عروة -والله أعلم- انها كان في قوله: انقضي راسك وامتشطي، ودعى العمرة، وأهلي بالحج.

أخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد ابن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدي: قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال: من أراد منكم أن يهل بالحج فليهل، ومن أراد منكم أن يهل بعمره فليهل، ومن أراد أن يهل بالحج فليهل، ومن أراد أن يهل بعمره فليهل، وأهل به ناس معه، وأهل ناس بالحج والعمرة، وأهل ناس بالعمرة، وكنت ممن أهل بالعمرة، قال سفيان: ثم غلبني الحديث، فهذا الذي حفظت منه^(١). فهذا واضح في انها كانت مهلة بعمره. أخبرنا عبد الله ابن محمد، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا البخاري: حدثنا محمد: حدثنا أبو معاوية: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، موافين لهلال ذي الحجة، فقال لنا: من أحب منكم أن يهل بالحج فليهل، ومن أحب أن يهل بعمره فليهل، فلولا أني أهديت لأهللت بعمر، قالت: فمننا من أهل بعمره، ومننا من أهل بحجة، وكنت ممن أهل بعمره، فأظنني يوم

(١) حم (١١٩/٦)، م (٢/٨٧١ / ١٢١١ [١١٤])، الحميدي (١/٢٠٣)، حق (٥/٢٢).

عرفة. وأنا حائض، فشكوت ذلك الى رسول الله ﷺ فقال: ارفضى عمرتك، وانقضى رأسك، وامتشطي، وأهلي بالحج، فلما كانت ليلة الحصة أرسل معي عبد الرحمن الى التنعيم، فاهللت بعمرة مكان عمري^(١). وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف قال: حدثنا محمد بن محمد بن أبي دليم، وعبد الله بن محمد بن علي، قالوا: حدثنا عمر بن حفص بن غالب، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: حدثنا أبو ضمرة: انس بن عياض، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، موافين لهلال ذي الحجة، فقال رسول الله ﷺ، من أحب منكم أن يهل بعمرة فليفعل، فاني لولا أني أهديت لاهللت بعمرة، قالت عائشة: فأهل بعض أصحابه بعمرة، وبعضهم بحجة، وكنت ممن أهل بعمرة، قالت: فادركتني عرفة وأنا حائض، فذكر الحديث^(٢). وكذلك رواه حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، والدراوردي، وجماعة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مثله.

وقال مالك: عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، فاهللتنا بعمرة، وقال معمر: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهللت بعمرة، وقال ابراهيم بن سعد: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: اهللت مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بعمرة^(٣). وروى

(١) تقدم تخريجه في الباب نفسه.

(٢) خ (١/٥٥٠/٣١٧) و (٣/٧٧٢-٧٧٦/٧٧٦-١٧٨٣-١٧٨٦)،

م (٢/٨٧٢/١٢١١ [١١٧])، ن (٥/١٥٩/٢٧١٦)، ج (٢/٩٩٨/٣٠٠٠)،

ابن خزيمة (٤/١٦٥-٣٣٩/٢٦٠٤-٣٠٢٨)، حب: الإحسان

(٩/١٠٢-٢٤٩/٣٧٩٢-٣٩٤٢)، حق (٤/٣٥٥) من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن

عائشة.

(٣) تقدم تخريجه في الباب نفسه.

ابن وهب، عن الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر، أن عائشة اقبلت مهلة بعمرة، حتى إذا كانت بسرف عركت، فدخل عليها النبي ﷺ فوجدها تبكي، فقال: ما يبكيك؟ قالت: حضت ولم احلل، ولم اطف بالبيت، والناس يذهبون الآن الى الحج، قال فإن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم، فاغتسلي، ثم اهلي بالحج، ففعلت، ووقفت المواقف كلها، حتى إذا طهرت طفت بالكعبة، والصفاء والمروة، ثم قال: قد حللت من حجك وعمرتك. هكذا قال: فقلت: يا رسول الله اني أجد في نفسي اني لم أطف بالبيت، حتى حججت. فقال: اذهب يا عبد الرحمن، فاعمرها من التنعيم، وذلك ليلة الحصبة. هكذا قال ابن وهب في هذا الحديث، باسناده عن جابر، أن عائشة اقبلت مهلة بعمرة، ثم قال فيه: قد حللت من حجك، وعمرتك.

وحدثنا أحمد بن قاسم قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي اسامة، قال: حدثنا يونس بن محمد المؤدب، قال حدثني الليث، قال: حدثني أبو الزبير، عن جابر، قال: اقبلنا مهلين بحج مفرد، وأقبلت عائشة مهلة بحجة وعمرة، حتى إذا كنا بسرف، عركت، وذكر الحديث^(١) وفيه، فإن هذا أمر قد كتبه الله على بنات آدم، فاغتسلي، ثم اهلي بحج، وليس في شيء من حديث جابر، ودعى العمرة، ولا انقضي رأسك، وامتشطي.

قالوا: فالوجه عندنا في حديثها أنها كانت مهلة بعمرة، فلما حاضت، وخافت فوت عرفة، أمرها رسول الله ﷺ أن تهل بالحج، مدخلة له على العمرة، وإذا كان هكذا فليس فيه ما يخالف قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَأَتِمُّواْ

(١) أخرجه: حم (٣/ ٢٩٢-٢٩٣-٣٨٨) مطولا. م (٢/ ٩٥٥-٩٥٦/ ١٣١٨) مختصرا. د

(٢/ ٣٨٤/ ١٧٨٥)، ن (٥/ ١٧٩/ ٢٧٦٢)، من طرق عن أبي الزبير عن جابر.

الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لِلَّهِ ﴿١﴾ لأنها تكون قارئة، ويكون عليها حينئذ دم لقرانها. وهذا ما لا خلاف في جوازه، فالوهم الداخل على عروة في حديثه هذا إنما هو في قوله: «انقضي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعي العمرة».

قال أبو عمر:

قد روى حماد بن زيد أن هذا الكلام لم يسمعه عروة في حديثه ذلك من عائشة، فبين موضع الوهم فيه.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، وإبراهيم بن شاكر، قالوا: أخبرنا محمد بن أحمد بن يحيى قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا الحسن بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن عبيد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، موافين هلال ذي الحجة، فقال النبي ﷺ: من شاء أن يهل بحج فليهل، ومن شاء أن يهل بعمرة فليهل، فمننا من أهل بحج، ومننا من أهل بعمرة، حتى إذا كنت بسرف، حضت، فدخل علي رسول الله ﷺ، وأنا أبكي، فقال: ما شأنك؟ فقلت: وددت اني لم أخرج العام، وذكرت له محيضها، قال عروة: فحدثني غير واحد أن رسول الله ﷺ، قال لها: دعي عمرك، وانقضي رأسك، وامتشطي، وافعلي ما يفعل الحاج المسلمون في حجهم. قالت: فأطعت الله ورسوله، فلما كانت ليلة الصدر أمر رسول الله ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر، فأخرجها الى التنعيم فاهلت منه بعمرة^(١). ففي رواية حماد بن زيد، عن هشام بن عروة في هذا الحديث علة اللفظ الذي عليه مدار المخالف في النكته التي بها يستجيز رفض العمرة، لانه كلام لم يسمعه عروة من عائشة، وان كان حماد بن زيد قد انفرد بذلك، فإنه ثقة فيما نقل، وبالله التوفيق.

(١) تقدم تخريجه في الباب نفسه.

قال أبو عمر:

الاضطراب عن عائشة في حديثها هذا في الحج عظيم، وقد أكثر العلماء في توجيه الروايات فيه، ودفع بعضهم بعضها ببعض، ولم يستطيعوا الجمع بينها، ورام قوم الجمع بينها في بعض معانيها، وكذلك احاديثها في الرضاع مضطربة أيضا. وقال بعض العلماء في احاديثها في الحج والرضاع: وإنما جاء ذلك من قبل الرواة. وقال بعضهم: بل جاء ذلك منها: فالله أعلم.

وروى محمد بن عبيد عن حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي مليكة، قال: ألا تعجب من اختلاف عروة والقاسم؟ قال القاسم: اهلت عائشة بالحج، وقال عروة: اهلت بعمره. وذكر الحارث بن مسكين عن يوسف بن عمر، عن ابن وهب، عن مالك، أنه قال في حديث عروة، عن عائشة في الحج: ليس عليه العمل عندنا قديما ولا حديثا، ولا ندرى أذلك كان ممن حدثه أو من غيره؟ غير اننا لم نجد أحدا من الناس افتى بهذا.

قال أبو عمر:

يريد مالك أنه ليس عليه العمل في رفض العمرة لأن العمل عليه عنده في أشياء كثيرة، منها أنه جائز للإنسان أن يهل بعمره ويتمتع بها، ومنها ان القارن يطوف طوافا واحدا، وغير ذلك، مما فيه ما نذكره في هذا الباب إن شاء الله.

وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه: المعتمرة الحائض إذا خافت فوت عرفة، رفضت عمرتها، والغتها وأهلت بالحج، وعليها لرفض عمرتها دم، ثم تقضي عمرة بعد، وحجتهم في ذلك حديث ابن شهاب عن عروة، عن عائشة، وحديث هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ

قال لها في حديثها المذكور في هذا الباب: دعي عمرتك، وانقضي رأسك، وامتشطي، وأهلي بالحج، قالوا: ولا يقاس بالزهري وعروة أحد في الحفظ والإتقان، فقالوا: وكذلك روى عكرمة، عن عائشة، وابن أبي مليكة عن عائشة، وزيادة مثل الزهري وهؤلاء مقبولة، وقد زادوا وذكروا ما قصر عنه غيرهم وحذفه، وليس من قصر عن ذكر شيء ولم يذكره بحجة على من ذكره، قال عبد الرزاق: ذكرت للثوري ما حدثنا معمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: قال علي رضي الله عنه: إذا خشيت المتمتع فوتاً أهل بحج في عمرته، وكذلك الحائض المعتمرة تهل بحج في عمرتها، قال: وحدثنا هشام، عن الحسن مثله، وعن طاووس مثله. فقال الثوري: لا نقول بهذا، ولا نأخذ به، ونأخذ بحديث عائشة ونقول: عليها لرفض عمرتها دم.

قال أبو عمر:

ليس في حديث عروة عن عائشة -وهو الذي أخذ به الثوري- ذكر دم، لا من رواية الزهري، ولا من رواية غيره بل قال فيه هشام بن عروة: ولم يكن في شيء من ذلك دم، ذكر ذلك أنس بن عياض وغيره عن هشام بن عروة في حديثه هذا. ومن حجة الثوري، ومن قال بقوله، في رفض العمرة، قول عائشة لرسول الله ﷺ حينئذ: يا رسول الله يرجع صواحي بحج وعمرة وارجع أنا بالحج؟ ولو كانت قارئة، قد أدخلت على عمرتها حجا، لم تقل ذلك والله أعلم. ولذلك أمر أخاها أن يخرج بها إلى التنعيم فتعتمر منه مكان العمرة التي رفضتها، وهذا القول قد دفعناه فيما مضى من هذا الباب وإنما يؤخذ هذا اللفظ من حديث القاسم بن محمد، عن عائشة، رواه أيمن بن نابل عنه، والقاسم يقول عنها: انها أهلت بحج لا بعمرة، وليس في حديثه رفض عمرة، وقد يوجد معنى حديث القاسم هذا عن الأسود، عن عائشة، والقول في ذلك واحد، لانه يلزم من صحح هذا أن يصحح أنها كانت مهلة

بحج مفرد، فيبطل عليه أصله في رفض العمرة، وقد روى ابن جريج، عن عطاء، وأبي الزبير، عن عائشة أنها قالت للنبي ﷺ: إني أجد في نفسي من عمرتي أن لم أكن طفت، قال: فاذهب يا عبدالرحمن، فاعمرها من التنعيم^(١).

وهذا يدل على أنها كانت قد ادخلت الحج على عمرتها، ولم تطف لذلك الا طوافا واحدا، فاحبت أن تطوف طوافين، كما طاف من صواحبتها من تمتع وسلم من الحيض، حتى طاف بالبيت، والله أعلم.

وفي حديثنا المذكور في هذا الباب أيضا من الفقه على مذهب مالك والشافعي ومن دفع رفض العمرة، ادخال الحج على العمرة، وهو شيء لا خلاف فيه بين العلماء، ما لم يطف المعتمر بالبيت، أو يأخذ في الطواف، واختلفوا في ادخال العمرة على الحج، فقال مالك: يضاف الحج الى العمرة، ولا تضاف العمرة الى الحج، قال: فمن فعل ذلك فليست العمرة بشيء ولا يلزمه لذلك شيء، وهو حاج مفرد. وكذلك من أهل بحجة، فادخل عليها حجة أخرى، أو أهل بحجتين، لم تلزمه الا واحدة، ولا شيء عليه، وهذا كله قول الشافعي، والمشهور من مذهبه، وقال ببغداد: إذا بدأ فاهل بالحج، فقد قال بعض أصحابنا: لا يدخل العمرة عليه، والقياس ان احدهما إذا جاز أن يدخل على الاخر فهما سواء، وقال أبو حنيفة، وأبو

(١) خ (٣/٧٧٢/١٧٨٤)، م (٢/٨٨٠/١٢١٢)، د (٢/٥٠٧/١٩٩٥)، ت (٣/٢٧٣/٩٣٤)، ج (٢/٩٩٧/٢٩٩٩) من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر مختصرا.
ورواه:

م (٢/٨٨١/١٢١٣/١٣٦) [١٣٦] من حديث ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: دخل النبي ﷺ على عائشة فذكر معناه وأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج مع عائشة الى التنعيم، له طرق أخرى سيأتي بعضها.

يوسف، ومحمد: من أضاف الى حج عمرته لزمته، وصار قارنا، وقد أساء فيما فعل.

وقال أبو حنيفة: من أهل بحجتين، أو عمريتين، لزمته، وصار رافضا لاحداهما حين يتوجه الى مكة.

وقال أبو يوسف: تلزمه الحجتان ويصير رافضا لاحداهما ساعتئذ، وقال محمد بن الحسن، بقول مالك والشافعي: تلزمه الواحدة إذا اهل بهما جميعا، ولا شيء عليه.

وقال أبو ثور: إذا احرم بحجة فليس له أن يضم اليها عمرة، ولا يدخل احراما على احرام، كما لا يدخل صلاة على صلاة.

وفيه أيضا أن القارن يجزيه طواف واحد وسعي واحد، وبهذا قال مالك والشافعي، وأصحابهما، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وهو مذهب عبد الله ابن عمر، وجابر بن عبد الله، وعطاء بن أبي رباح، وقول الحسن، ومجاهد، وطاووس، وحجة من قال بهذا القول، حديث مالك هذا عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، وفيه قالت: ان أصحاب رسول الله، ﷺ، الذين جمعوا الحج والعمرة إنما طافوا طوافا واحدا.

فان قيل: ان من روى هذا الحديث عن ابن شهاب لم يذكر هذا فيه من قول عائشة، قيل له: ان تقصير من قصر عنه، ليس بحجة على من حفظه، ومالك اثبت الناس عند الناس في ابن شهاب، وقد ذكره مالك، وحسبك به، ومن حجتهم أيضا حديث الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، ان النبي ﷺ، قال: من جمع الحج والعمرة كفاه لهما



طواف واحد، وسعي واحد^(١).

فإن قيل: الدراوردي غلط في هذا الحديث فرفعه، وإنما هو حديث موقوف، كذلك رواه كل من رواه عن عبيد الله. وكذلك رواه مالك، عن نافع عن ابن عمر، موقوفاً.

قيل لهم: قد روى أيوب بن موسى، وأيوب السختياني، وإسماعيل بن أمية، والليث بن سعد، وموسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، أنه قال لما خرج إلى مكة معتمراً مخافة حصر، قال: ما شأنهما إلا واحد، أشهدكم أني قد أوجبت إلى عمرتي حجة، ثم تقدم فطاف لهما طوافاً واحداً وقال: هكذا فعل رسول الله ﷺ^(٢).

وقد ذكرنا الطرق عن هؤلاء في هذا الحديث في باب نافع، والحمد لله. ومن حجتهم أيضاً حديث ابن أبي نجيح، عن عطاء، عن عائشة، أن النبي ﷺ، قال لها: إذا رجعت إلى مكة، فإن طوافك يجزيك لحجتك وعمرتك^(٣).

(١) حم (٢/٦٧)، ت (٣/٢٨٤/٩٤٨) وقال: هذا حديث صحيح غريب. جه (٢/٩٩١/٢٩٧٥)، الدارمي (٢/٤٣)،

حب: الإحسان (٩/٢٢٣-٢٢٤/٣٩١٥-٣٩١٦)، من طرق عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، والدراوردي قال فيه النسائي "تهذيب الكمال" (١٨/١٩٤): «حديثه عن عبيد الله بن عمر منكر». وقال الترمذي: وقد رواه غير واحد عن عبيد الله بن عمر ولم يرفعه وهو أصح.

(٢) م (٢/٩٠٣/١٢٣٠) من طرق عن نافع عن ابن عمر.

(٣) د (٢/٤٥١/١٨٩٧) من طريق عبد الله بن أبي نجيح عن عطاء عن عائشة ولفظه: «طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك». وأخرجه:

م (٢/٨٨٠/١٢١٨ [١٣٣]) من طريق عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد عن عائشة، ولفظه: «يجزيء عنك طوافك بالصفا والمروة، عن حجك وعمرتك». وأخرجه: حم (٦/١٢٤)، م (٢/٨٧٩/١٢١١ [١٣٢]) من طريق عبد الله بن طاووس عن أبيه عن عائشة، ولفظه: «يسعك طوافك لحجك وعمرتك».

ومن حجتهم أيضا حديث أبي الزبير، عن جابر، رواه الليث، وابن جريج، وغيرهما، عن أبي الزبير، عن جابر، ان النبي ﷺ قال لعائشة: طوفي بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم قد حللت من حجك وعمرتك^(١).

وروى رباح بن أبي معروف، عن عطاء عن جابر أن أصحاب النبي ﷺ، لم يزيدوا على طواف واحد^(٢).

وروى منصور بن أبي الاسود، عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ طاف بالبيت طوافا واحدا، لحجته وعمرتة^(٣).

قال أبو عمر:

هذا الحديث خطأ والله أعلم، لأن فيه أن رسول الله ﷺ، كان قارنا أو متمتعا، وهو مختلف فيه عن عطاء، إلا أنه يشبه مذهب ابن عمر، وهو معروف من مذهب ابن عباس في التمتع.

وقال الثوري، والاوزاعي، وابن أبي ليلى، وأبو حنيفة، وأصحابه، والحسن بن صالح: على القارن طوافان وسعيان، وروى هذا القول عن علي ابن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وهو قول الشعبي وجابر بن زيد، وعبد الرحمن بن الاسود.

(١) تقدم تحريمه في الباب نفسه.

(٢) أخرجه: م (٢/ ٨٨٣ / ١٢١٥) من طريق أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا». وأخرجه: حم (٣/ ٣٧٣) من طريق حجاج عن عطاء عن جابر أن رسول الله ﷺ وأصحابه حين قدموا لم يزيدوا على طواف واحد.

(٣) أخرجه: قط (٢/ ٢٦٢) من طريق داود بن عمرو عن منصور بن أبي الأسود عن عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس، قال الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ١٠٩): «قال في التنقيح: إسناده صحيح، فإن عبد الله صدوق، روى له مسلم ومنصور، وثقه ابن معين وغيره وهو شعبي وداود من شيوخ مسلم».



وروى سعيد بن منصور، عن هشام، عن منصور بن زاذان، عن الحكم، عن زياد بن مالك، عن علي وعبد الله قالا في القارن: يطوف طوافين، ويسعى سعيين^(١).

وروى منصور، عن ابراهيم، ومالك بن الحارث، عن أبي نصر السلمي، قال: أهلت بالحج فأدرت عليا، فقلت له: اني اهلت بالحج، أفأستطيع ان أضيف اليه عمرة؟ قال: لا، لو كنت اهلت بعمرة ثم اردت أن تضيف اليها حجا ضمته، قال: قلت كيف أصنع إذا أردت ذلك؟ قال: تصب عليك اداوة من ماء، ثم تحرم بها جميعا، وتطوف لكل واحد منها طوافا^(٢). ورواه شعبة، والثوري، عن منصور. وروى الاعمش هذا الحديث عن ابراهيم، ومالك بن الحارث، عن عبد الرحمن بن اذينة، قال: سألت عليا فذكره. وردوا حديث عطاء، عن عائشة قول النبي ﷺ، طوافك يجزيك لحجك وعمرتك، بأن عروة روى عنها: انقضي رأسك، وامتشطي، ودعى العمرة، وأهلي بالحج، قالوا: فكيف يكون طوافها في حجتها التي أحرمت بها بعد ذلك يجزىء عنها من حجتها تلك، ومن عمرتها التي رفضتها، وتركتها؟ هذا محال.

(١) ابن أبي شيبة (٣/ ٢٩١ / ١٤٣١٣)، من طريق هشيم بن بشير عن منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك أن عليا وابن مسعود قالا: . وقال ابن الترمياني في "الجواهر النقي" "هامش سنن البيهقي" (١٠٨/٥): «ورجال هذا السند ثقات وزياد بن مالك ذكره ابن حبان في الثقات».

* تنبيه وقع في التمهيد: "هشام" والذي في ابن ابي شيبة "هشيم"
(٢) رواه: هق (١٠٨ / ٥) من طريق منصور عن ابراهيم عن مالك بن الحارث عن أبي نصر قال: لقيت عليا فذكره. وقال: «كذا عن فضيل عن منصور ورواه الثوري عن منصور فلم يذكر فيه السعي وكذلك شعبة وابن عيينة، وأبو نصر هذا مجهول فإن صح فيحتمل أن يكون المراد به طواف القدوم وطواف الزيارة وأراد سعيها واحدا على ما رواه الثوري وصاحبه فلا يكون لرواية جعفر مخالفا وقد روى بأسانيد ضعاف عن علي رضي الله عنه موقوفا ومرفوعا قد ذكرته في الخلافيات».

وزعموا أن حديث عطاء، عن عائشة، لم يتابع عليه ابن أبي نجيح، وأن حديث عطاء، عن جابر رواه أبو الزبير عن جابر، فجعله في السعي، قال: لم يطف النبي عليه السلام وأصحابه بين الصفا والمروة، الا طوافا واحدا.

وستزيد القول في ادخال العمرة على الحج، وفي طواف القارن- بيانا في باب نافع، من كتابنا هذا إن شاء الله.

وفي قول عائشة في حديث مالك: وأما الذين أهلوا بالحج، أو جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافا واحدا - دليل على أن الحاج يجزيه في حجه ان ان كان مفردا أو قارنا، طواف واحد، ويقضي بذلك فرضه، فان جعل الطواف يوم النحر، ووصله بالسعي لم يكن عليه شيء في ترك طواف القدوم غير الدم، وان كان معذورا في تركه لم يائمه.

والطواف الموصول بالسعي في حين دخول مكة، لمالك وأصحابه في نيابته عن طواف الافاضة مذهب نذكره في باب نافع إن شاء الله.

باب منه

[١٦] مالك، عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن، عن عروة بن الزبير، أنه أخبره عن عائشة: أم المؤمنين قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، عام حجة الوداع فمنا من أهل بعمره، ومنا أهل بحج وعمرة، ومنا من أهل بالحج وحده، وأهل رسول الله ﷺ بالحج. فاما من أهل بعمره فحل، واما من أهل بالحج او جمع الحج والعمرة فلم يحلوا حتى كان يوم النحر^(١).

قال أبو عمر:

هذا حديث ثابت صحيح وقد روى عن مالك عن محمد عن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله ﷺ عام حجة الوداع خرج إلى الحج، فمن أصحابه من أهل بحج، ومنهم من جمع الحج والعمرة. ومنهم من أهل بعمره، فأما من أهل بحج أو جمع الحج والعمرة فلم يحل، وأما من كان أهل بعمره فحل.

وهذا حديث مرسل دخل في مسند أبي الأسود عن عروة عن عائشة، هذا. وفيه خروج النساء في سفر الحج مع أزواجهن، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء. واختلف في المرأة لا يكون لهذا زوج ولا ذو محرم منها هل تخرج الى الحج دون ذلك مع النساء أم لا! وهل المحرم من الاستطاعة أم لا. وسنذكر الاختلاف في ذلك ان شاء الله في باب سعيد بن أبي سعيد المقبري من كتابنا هذا عند قوله ﷺ: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم منها^(٢). رواه مالك عن أبي سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

(١) خ (٣/٥٣٧/١٥٦٢)، د (٢/٣٨١/١٧٧٩).

(٢) خ (٢/٢٠٨٨/١٠٨٨)، م (٢/٩٧٧/١٣٣٩)، د (٢/٣٤٧/١٧٢٤)، ت (٣/٤٧٣/١١٧٠)،

ج (٢/٩٦٨/٢٨٩٩).

وفي هذا الحديث أيضا أعني الحديث المذكور في هذا الباب عن أبي الاسود عن عروة عن عائشة إباجة التمتع بالعمرة الى الحج وإباجة القران وهو جمع الحج والعمرة .

وهذا ما لا خلاف بين العلماء فيه ، وإنما اختلفوا في الافضل في ذلك ، وكذلك اختلفوا في ما كان رسول الله ﷺ ، به محرما في خاصته عام حجة الوداع ، وقد ذكرنا ذلك كله وذكرنا الآثار الموجبة لاختلافهم فيه ، وأوضحنا ذلك . بما فيه كفاية في باب حديث ابن شهاب عن عروة من كتابنا هذا ، وفي باب ابن شهاب ، عن محمد بن الحارث بن نوفل والحمد لله .

وفيه أن من كان قارنا أو مفردا لا يحل دون يوم نحر ، وهذا معناه بطواف الافاضة وهو الحل كله لمن رمى جمرة العقبة قبل ذلك يوم النحر ضحى ، ثم طاف الطواف المذكور ، وهذا أيضا لا خلاف فيه .

باب منه

[١٧] مالك عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة، انها قالت لرسول الله ﷺ ما شأن الناس حلوا وانت لم تحلل؟ فقال: اني لسدت رأسي وقلدت هديي، فلا احل حتى انحر^(١).

هكذا قال يحيى في هذا الحديث: ما شأن الناس حلوا وانت لم تحل من عمرتك؟ وتابعه جماعة من الرواة، منهم: عتيق الزبيري، وعبد الله بن يوسف التنيسي، والقعني، وابن بكير، وابو مصعب.

وقال ابن القاسم، وابن وهب، عن مالك في هذا الحديث: ما شأن حلوا بعمرة ولم تحل انت من عمرتك- والمعنى واحد عند اهل العلم، ولم يختلف الرواة عن مالك في قوله: ولم تحل انت من عمرتك؛ وزعم بعض الناس انه لم يقل احد في هذا الحديث عن نافع: ولم تحل انت من عمرتك الا مالك وحده، وجعل هذا القول جوابا لسائله عن معنى هذا الحديث.

قال أبو عمر: فلا ادري ممن اتعجب من المسئول الذي استحيا ان يقول لا ادري، او من السائل الذي قنع بمثل هذا الجواب- والله المستعان؟ وهذه اللفظة قد قالها عن نافع جماعة، منهم: مالك وعبيد الله بن عمر، وايوب السخيتاني، وهؤلاء حفاظ اصحاب نافع، والحجة فيه على من خالفهم؛ ورواه ابن جريج، عن نافع، فلم يقل من عمرتك:

أخبرنا عبد الرحمن بن مروان، حدثنا الحسن بن يحيى القلزمي، حدثنا احمد بن زيد بن مروان، حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر، قال حدثنا هشام

(١) حم(٦/٢٨٣-٢٨٥)، خ(٣/٥٣٨/١٥٦٦)، م(٢/٩٠٢/١٢٢٩)، د(٢/٣٩٨/١٨٠٦)، ن(٥/١٤٦/٢٦٨١)، ج(٢/١٠١٢/٣٠٤٦)، هق(٥/١٢)، البغوي(٧/٧٨/١٨٨٥)، حب: الإحسان(٩/٢٣٦/٣٩٢٦).

ابن سليمان، وعبد المجيد، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر، قال: حدثني حفصة ان النبي ﷺ أمر أزواجه ان يحملن عام حجة الوداع؛ قالت حفصة: فقلت: ما يمنعك ان تحل؟ قال: اني قلدت هديي ولبدت رأسي، فلا احل حتى انحر هديي (١).

قال أبو عمر: قد علم كل ذي علم بالحديث ان مالكا في نافع وغيره زيادته مقبولة، لموضعه من الحفظ والاتقان، والثبت، ولو زاد هذه اللفظة مالك - وحده - لكانت زيادته مقبولة، لفقهه وفهمه وحفظه واتقانه؛ وكذلك كل عدل حافظ، فكيف وقد تابعه من ذكرنا؛ ولكن المسئول لما رأى حديث حفصة هذا يوجب ان النبي عليه السلام كان متمتعا في حجته او قارنا، ولا بد من احدي هاتين الحالتين على حديث حفصة هذا؛ وعرف ان مالكا كان يذهب الى ان رسول الله ﷺ كان مفردا في حجته تلك، لحديثه عن عبد الرحمن بن القاسم، عن ابيه، عن عائشة ولحديثه عن أبي الاسود، وابن شهاب جميعا عن عروة، عن عائشة، ان رسول الله ﷺ أفرد الحج (٢)، دفع حديث حفصة بها لا وجه له، وزعم ان مالكا انفرد بقوله: ولم تحل انت من عمرتك.

قال أبو عمر: فلم ينفرد بها مالك، ولو انفرد بها ما نسب احد اليه الوهم فيها؛ لانها لفظة لا يدفعها اصل، ولا نظر من اصل، ولو جوز له ان يدفع حديث حفصة هذا بمثل ذلك من خطل القول، كيف كان يصنع في احاديث التمتع كلها التي روي فيها ان رسول الله ﷺ كان في حجته متمتعا، وفي احاديث القران التي صرحت او دلت على ان رسول الله ﷺ

(١) تقدم تخريجه في الباب نفسه.

(٢) م (٢/ ٨٧٥) [١٢٢٢]، د (٢/ ٣٧٧) (١٧٧٧)، ت (٣/ ١٨٣) (٨٢٠) وقال: حديث

حسن صحيح. جه (٢/ ٩٨٨) (٢٩٦٤-٢٩٦٥)، هق (٢/ ٥) من طرق عن عائشة.

كان يومئذ قارنا وهي كلها آثار صحاح ثابتة، قد اخرجها البخاري ومسلم وابو داود وغيرهم .

قال أبو عمر:

الذي عليه اهل العلم فيما اختلف من الآثار، المصير الى اقوى ما روه، وكان اثبت عندهم من جهة النقل والمعنى، واشبه بالاصول المجتمع عليها؛ هذا إذا تعارضت الآثار في محذور ومباح، ولم يقد دليل على نسخ شيء منها، ولم يمكن ترتيب بعضها على بعض؛ فكيف والاحاديث في القرآن والافراد والتمتع، لم يختلف الا في وجوه مباحة كلها، لا يختلف العلماء في ذلك، ولا احد من الامة بان الافراد والتمتع والقران، كل مباح بالسنة الثابتة المتواترة النقل، وباجماع العلماء؛ وإنما اختلفت الآثار، واختلف العلماء فيما كان به رسول الله ﷺ محرما في خاصة نفسه، وهذا لا يضر جهله لما وصفنا؛ ولما لم يكن لاحد من العلماء سبيل الى الاخذ بكل ما تعارض وتدافع من الآثار في هذا الباب، ولم يكن بد من المصير الى وجه واحد منها، صار كل واحد منهم الى الاصح عنده بمبلغ اجتهاده، فصار مالك الى تفضيل الافراد على التمتع وعلى القرآن لوجوه منها: انه روى ذلك أيضا عن عائشة من وجوه، فكانت تلك الوجوه اولى عنده من حديث حفصة هذا. ومنها انه الثابت في حديث جابر عن النبي ﷺ ومنها انه اختيار ابي بكر وعمر وعثمان. ومنها ان ذلك اتم، ولذلك لم يحتج فيه الى جبر شيء بدم. ومنها من جهة النظر حجج لمخالفة معارضها بمثلها من جهة النظر أيضا، ليس بنا حاجة ههنا الى ذكر شيء منها: وذهب غيره الى ان التمتع افضل، لآثار روهها عن النبي ﷺ انه تمتع. وكان ابن عمر يذبه الى التمتع ويزعم ان رسول الله ﷺ تمتع في حجته، وكان ابن عمر من اعلم الصحابة بالحج؛ وذهب آخرون أن رسول الله ﷺ قرن بين الحج والعمرة في حجته، لآثار

رووها صحاح عندهم أيضا بذلك؛ والآثار في التمتع والقران كثيرة جدا، وقد ذكرنا منها في باب ابن شهاب عن عروة من كتابنا هذا ما فيه كفاية. وفي باب نافع أيضا ما فيه شفاء؛ وما اعلم احدا في قديم الدهر ولا حديثه، رد الحديث حفصة هذا بان قال ان مالكا انفرد منه بقوله: ولم تحل انت من عمرتك الا هذا الرجل والله يغفر لنا وله برحمته.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود؛ وحدثنا عبد الله بن محمد بن اسد، قال حدثنا احمد بن محمد المكي، قال حدثنا علي بن عبد العزيز، قال حدثنا القعنبى، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة زوج النبي ﷺ إنها قالت لرسول الله ﷺ: ما شأن الناس حلوا ولو تحل انت من عمرتك؟ قال: اني لبدت رأسي، وقلدت هديي، فلا احل حتى انحر^(١).

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن اصبغ، قال حدثنا بكر بن حماد، قال حدثنا مسدد، قال حدثنا يحيى يعني ابن سعيد القطان، عن عبيد الله، قال: حدثني نافع، عن ابن عمر، عن حفصة، قالت: قلت للنبي ﷺ ما شأن الناس حلوا ولم تحل من عمرتك؟ قال: اني قلدت هديي ولبدت رأسي، فلا أحل من الحج. فهذا عبيد الله بن عمر، وهو من اثبت الناس في نافع، قد قال كما قال مالك سواء، وهو أمر مجتمع عليه في القارن انه لا يحل حتى يحل منهما جميعا بآخر عمل الحج، وزعم بعض اصحابنا ان حديث حفصة هذا ليس فيه ما يدل على ان رسول الله ﷺ كان يومئذ متمتعا ولا قارنا؛ وقال في جوابه لها ما يدل على انه كان مفردا، لقوله: لبدت رأسي وقلدت هديي، ولم يعرف ان هدي المفرد تطوع لا

(١) تقدم تخريجه في الباب نفسه.

يمنع من احلال لمن أمر بفسخ حجه في عمرة كما أمر رسول الله ﷺ يومئذ اصحابه ، وسنين هذا المعنى فيما بعد من هذا الباب ان شاء الله ، وانما حملة على ذلك والله أعلم تقصير البخاري عنه في رواية عبيد الله .

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن اصبغ : وأخبرنا احمد بن محمد، واحمد بن سعيد، وأحمد بن قاسم، قالوا حدثنا وهب بن مسرة، قالا جميعا: حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، قال حدثنا أبو اسامة، قال حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، ان حفصة زوج النبي ﷺ قالت : قلت يا رسول الله ، ما شأن الناس حلوا ولم تحل انت من عمرتك؟ قال : اني لبدت رأسي وقلدت هديي ، فلا احل حتى احل من الحج (١) .

حدثنا عبد الله بن محمد، وعبد الرحمن بن عبد الله، قالا حدثنا احمد بن جعفر بن مالك، قال حدثنا عبد الله بن احمد بن حنبل، قال حدثني ابي، قال حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، قال حدثني نافع، عن ابن عمر، عن حفصة، قالت : قلت يا رسول الله ، ما شأن الناس حلوا ولم تحل من عمرتك (٢)؟ فذكره حرفا بحرف الى آخره .

قال أبو عمر:

معلوم ان النبي ﷺ أمر اصحابه في حجته انه من لم يكن منهم معه هدي ان يفسخ حجه في عمرة ، . وهذا ما لم يختلف في نقله ، وانما اختلف في خصوصه وعلته ، وعلى هذا خرج سؤال حفصة وقولها ما شأن الناس حلوا ولم تحل انت من عمرتك؟ فجاوبها بما جرى ذكره؛ ولم يختلف عنه ﷺ انه لما قدم

(١) تقدم تحريجه في الباب نفسه .

(٢) تقدم تحريجه في الباب نفسه .

مكة أمر اصحابه ان يملوا الا من كان قد ساق هديا، وثبت هو على احرامه فلم يمل منه الا وقت ما يمل الحاج من حجه؛ قال: ولو استقبلت من أمري ما استدبرت، ما سقت الهدي ولجعلتها عمرة؛ لمن كان ليس معه هدي فليحل وليجعلها عمرة^(١). وهذا عندنا خصوص والله أعلم، لانه ﷺ علم انه لا يحج بعدها، وكان قد عرف من أمر جاهليتهم انهم لا يرون العمرة في اشهر الحج الا فجورا؛ ونسخ الله ذلك من أمرهم، فاراد ﷺ ان يريهم ان العمرة في اشهر الحج ليس بها بأس، فأمر اصحابه ان يملوا بعمرة يتمتعون بها؛ ومما استدل بها من فضل القران والتمتع على الافراد، ان قال ان حديث حفصة هذا عن النبي ﷺ قوله اني قلدت هديي ولبدت رأسي فل احل حتى انحر الهدي، يدل انه كان قارنا ﷺ بقوله حتى احل من الحج؛ كذلك رواه الحفاظ عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة.

وقال احمد بن حنبل: عبيد الله بن عمر اقعد بنافع من ايوب ومالك، وكلهم ثبت، لانه لو كان مفردا لحجه، لكان هديه تطوعا، والهدي التطوع لا يمنع من الاحلال الذي يمله الرجل إذا لم يكن معه هدي. ولو كان هديه تطوعا، لكان حكمه كحكم من لم يسق هديا، ولجعلها عمرة على حرصه على ذلك؛ بدليل قوله: لو استقبلت من أمري ما استدبرت، ما سقت الهدي، والهدي الذي يمنع من ذلك هدي قران أو هدي متعة، هذا ما لا شك فيه عند اهل العلم، الا ترى لو ان رجلا خرج يريد التمتع واحرم بعمرة، انه إذا طاف لها، وسعى وحلق، حل منها باجماع، الا ان يكون معه هدي لمتعته، فان كان ساق هديا لمتعته، لم يمل حتى يرم النحر؛ ولو ساق هديا تطوعا، حل قبل يوم النحر بعد فراغه من العمرة، قالوا: فثبت بذلك

(١) م(٢/٨٨٦/١٢١٨ [١٤٧-١٤٨])، د(٢/٤٥٥/١٩٠٥)، ن(٥/١٥٦/٢٧١١)، ج

(٢/١٠٢٢/٣٠٧٤) وهو جزء من حديث جابر الطويل.

ان هدي النبي ﷺ لما كان قد منعه من الإحلال ، ووجب ثبوته على الإحرام إلى يوم النحر؛ لم يكن هدي تطوع ، وانما كان هديا لسبب عمرة يراد بها قران او تمتع ، هذا كله قول من نفى ان يكون النبي ﷺ يومئذ مفردا ، وعول على حديث حفصة وما كان في معناه ؛ قالوا : ونظرنا في حديث حفصة هذا ، ف إذا حديثها قد دلنا على ان ذلك القول من رسول الله ﷺ كان منه بعدما حل الناس ؛ الا ترى الى قول حفصة : ما شأن الناس حلوا ولم تحل انت من عمرتك؟ ولا يخلو النبي ﷺ حين قال لحفصة مجابوا لها عن قولها : اني قلدت هديي ، ولبدت رأسي ، فلا أحل حتى أنحر الهدي ؛ من أن يكون قال ذلك قبل أن يطوف أو بعد الطواف ، فان كان قد طاف قبل ذلك ثم أحرم بالحج من بعد ، فإما كان متمتعا ولم يكن قارنا إذ أحرم بالحج بعد فراغه من الطواف للعمرة ؛ وان كان قد احرم بالحج قبل طوافه للعمرة ، فإنما كان قارنا ، وهذا اشبه إن شاء الله .

وعلى اي الوجهين كان ، فان حديث حفصة هذا ينفي ان يكون النبي ﷺ كان مفردا لحجة لم تتقدمها عمرة ، ولم يكن معها عمرة : و إذا كان ذلك كذلك ، فحكم حديث حفصة هذا ، كحكم سائر الاحاديث المأثورة عنه ﷺ انه قرن ، او كحكم الاحاديث عنه انه تمتع ، ومالك رحمه الله لا ينكرها ، ولكنه قال : ان المصير الى رواية من روى ان رسول الله ﷺ افرد الحج اولى^(١) ؛ لانه قد صح عنه ذلك من طريق النقل ، كما صحت تلك الوجوه ؛ ورجحنا اختيارنا الافراد بأنه عمل أبي بكر وعمر وعثمان ؛ وحسبك بقول عمر: افصلوا بين حجكم وعمرتكم ، وكان لايزيد على الافراد ، ومحال ان يجهل هؤلاء الخلفاء الافضل والاصح مما روي في ذلك ، مع موضعهم من العلم والجلالة والفهم ؛ وقد صح عن عائشة عن وجوه ، ان رسول الله ﷺ

(١) تقدم تخريجه في الباب نفسه .

أفرد الحج^(١)؛ وصح مثل ذلك عن جابر، وجابر ساق الحديث في الحج سياقة من حفظه من أول الإهلال به إلى آخره عنه رضي الله عنه.

روى الأوزاعي عن ابن جريج عن عطاء، قال: حدثني جابر عن عبد الله، قال: أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج خالصا لا يخالطه شيء^(٢).

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا قتيبة، قال: حدثنا الليث، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: أقبلنا مهلين مع رسول الله ﷺ بالحج مفردا، وأقبلت عائشة مهلة بعمره وذكر الحديث^(٣)، والآثار في الأفراد كثيرة أيضا، وكل ذلك مجتمع على جوازه، بالله العون والتوفيق والتسديد، لا شريك له.

(١) تقدم تحريجه في الباب نفسه.

(٢) خ (٥/١٧٢/٢٥٠٥)، م (٢/٨٨٣/١٢١٦)، د (٢/٣٨٥/١٧٧٨)، ن (٥/١٩٦/٢٨٠٤)،
جه (٢/٩٢٩/٢٩٨٠).

(٣) م (٢/٨٨١/١٢١٣)، د (٢/٣٨٤/١٧٨٥)، ن (٥/١٧٩/٢٧٦٢).

باب منه

[١٨] مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، انها قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهللنا بعمرة، ثم قال رسول الله ﷺ : من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا . قالت : فقدمت مكة وأنا حائض، فلم اطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك الى رسول الله ﷺ فقال : انقضي رأسك وامشطي، واهلي بالحج ودعي العمرة . قالت : ففعلت، فلما قضيت الحج، ارسلني رسول الله ﷺ مع عبد الرحمن بن أبي بكر الى التنعيم فاعتمرت؛ فقال : هذه مكان عمرتك، فطاف الذين اهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافا آخر بعد ان رجعوا من منى لحجهم، واما الذين كانوا اهلوا بالحج او جمعوا الحج بالعمرة، فانما طافوا طوافا واحدا^(١).

هكذا روى يحيى هذا الحديث عن مالك بهذا الاسناد عن عبد الرحمن ابن القاسم، عن ابيه، عن عائشة ولم يتابعه عليه احد فيما علمت من رواة الموطأ، وانما هذا الحديث في الموطأ عند جماعة الرواة عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة هكذا بهذا الاسناد، وهو عند يحيى بهذا الاسناد كذلك أيضا؛ وباسناد آخر عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه، عن عائشة؛ فانفرد يحيى لهذا الحديث بهذا الاسناد، وحمل عنده هذا الحديث بهذين الاسنادين عن مالك في الموطأ، وليس ذلك عند احد غيره في الموطأ - والله أعلم.

وقد تقدم ذكرنا لذلك في باب ابن شهاب، وقد يجوز ويحتمل ان يكون عند مالك في هذا الحديث اسنادان، فيدخل الحديث في موطئه باسناد واحد

(١) خ (٣/٦٤٢/١٦٥٠) و (٣/٥٢٩/١٥٥٦)، م (٢/٨٧٠/١٢١١)،

د (٢/٣٨١/١٧٨١)، ن (٥/١٨٠/٢٧٦٣)، ج ه (٢/٩٨٨/٢٩٦٣) من طرق عن عائشة.

منهما، ثم رأى ان يردف الاسناد الآخر إذ ذكره أو نشط اليه، فأفاد بذلك يحيى وكان يحيى من آخر من عرض عليه الموطأ، ولكن أهل العلم بالحديث يجعلون إسناد عبد الرحمن بن القاسم في هذا الحديث خطأ، لانفراد واحد به عن الجماعة.

وأما قوله: انقضي رأسك وامتشطي، فهذا لم يقله أحد عن عائشة غير عروة، لا القاسم ولا غيره، وقد أوضحنا ذلك كله في باب ابن شهاب عن عروة من هذا الكتاب.

وأما معاني هذا الحديث، فقد مضى القول فيها في باب ابن شهاب عن عروة من هذا الكتاب والحمد لله كثيرا.



ما جاء أن النبي ﷺ أفرد الحج

[١٩] مالك . عن أبي الاسود : محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ : أفرد الحج (١) .

وهذا الحديث مستخرج من الحديث الذي قبله ، أخرجه مالك رحمه الله حجة له في مذهبه ، لأنه يذهب إلى أن الافراد أفضل .
وأن رسول الله ﷺ كان في حجه مفردا ، وقد مضى القول في باب ابن شهاب عن عروة من كتابنا هذا فأغنى عن إعادته ها هنا .

(١) جه (٢/٩٨٨/٢٩٦٥) ، هق (٥/٢) ، حب : الإحسان (٩/٢٤٣/٢٩٣٦) ، من طريق مالك عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة به .

باب منه

[٢٠] مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ أفرد الحج (١).

قال أبو عمر:

هذا أصح حديث يروى عن النبي ﷺ أنه أفرد الحج، وإليه ذهب مالك في اختياره الأفراد وأصحابه، وأبو ثور، وجماعة؛ وروى ذلك عن أبي بكر، وعمر، وعثمان - وهو أحد قولي الشافعي واختياره.

وروى محمد بن الحسن عن مالك أنه قال إذا جاء عن النبي ﷺ حديثان مختلفان، وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملاً بأحد الحديثين وترك الآخر، - كان في ذلك دلالة أن الحق فيما عملا به؛ وقد مضى القول الممهد في هذا المعنى وما فيه للعلماء السلف منهم والخلف من التنازع والاختلاف في ما كان رسول الله ﷺ به محرماً في حجته، وهل كان حينئذ مفرداً، أو متمتعاً، أو قارناً؟ وذكرنا هناك اختلاف الآثار في ذلك وما ذهب إليه فقهاء الأمصار - وذلك في باب ابن شهاب عن عروة من كتابنا هذا والحمد لله.

حدثنا خلف بن قاسم بن سهل بن محمد، حدثنا أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن محمد بن عطية، حدثنا أبو عبد الرحمن زكريا بن يحيى السجزي، حدثنا ابن الرماح، قال: قلت: الأفراد أحب إليك أم القران؟ قال: الأفراد؛ قلت: من أين؟ قال: لأن رسول الله ﷺ أفرد الحج، قلت: عمن؟ فقال: حدثني عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أن النبي

(١) م (٢/ ٨٧٥ / ١٢١١ [١٢٢])، د (٢/ ٣٧٧-٣٧٨ / ١٧٧٧)، ت (٣/ ١٨٣ / ٨٢٠)،

ن (٥/ ١٥٨ / ٢٧١٤)، ج (٢/ ٩٨٨ / ٢٩٦٤).

ﷺ افرده الحج^(١). وحدثنا خلف بن القاسم، حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين بن صالح السبيعي - بدمشق، حدثنا أحمد بن خالد بن يزيد بن عبد الله الكندي الحلبي حدثنا مطرف بن عبد الله المدني، حدثنا مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي ﷺ افرده الحج^(١)، ورواه مطرف أيضا عن ابن أبي حازم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، عن النبي ﷺ مثله^(٢).

ورواه الوليد بن مسلم عن الاوزاعي وابن جريج، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ مثله سواء، وأبو معاوية عن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ مثله^(٣).

وأما الحج في الشريعة، فقصده الكعبة - البيت الحرام، والطواف والسعي بين الصفا والمروة، والرمي، والوقوف بعرفة - على سنتها، ثم بالمزدلفة على سنتها، ثم اتيان منى والمقام بها لرمي الجمار، ثم الطواف وكل ذلك على سنته فيما هو معلوم - والحمد لله.

وقد أتينا على إيضاح ذلك في مواضعه من هذا الكتاب.

وأما الحج في اللغة فالقصد قال الشاعر:

وأشهدُ من عوفٍ حُلُولا كثيرةً

يُحجُّون سبَّ الزُّبرقانِ المُزْعفرا

(١) م (٢/ ٨٧٥) [١٢٢] [١٢٢] د (٢/ ٣٧٧ / ١٧٧٧)، ت (٣/ ١٨٣ / ٨٢٠)،

ن (٥/ ١٥٨ / ٢٧١٤)، ج ه (٢/ ٩٨٨ / ٢٩٦٤).

(٢) م (٢/ ٨٨٦ / ١٢١٨)، مطولا. ج ه (٢/ ٩٨٨ / ٢٩٦٦).

(٣) من طريق عطاء عن جابر أخرجه: خ (١٣/ ٤١٥ - ٤١٦ / ٧٣٦٧)،

م (٢/ ٨٨٣ / ١٢١٦)، . ومن طريق أبي سفيان عن جابر أخرجه: حم (٣/ ٣١٥)،

هق (٥/ ٤). وقد مضى تفصيل طرقه في باب "ما جاء في التخيير في النسك عند الإهلال".



والسب: الثوم أو العمامة.

وقال جرير:

قوم إذا حاولوا حجًا لبيعتهم

صروا الفلوس وحجوا غير أبرار

obeykhanal.com



التمتع في الحج

[٢١] مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث ابن عبد المطلب، أنه حدثه: أنه سمع سعد بن أبي وقاص، والضحاك بن قيس، عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع بالعمرة الى الحج فقال الضحاك: لا يصنع ذلك الا من جهل أمر الله، فقال سعد: بشما قلت يا ابن أخي، وقال الضحاك: فإن عمر قد نهى عن ذلك، فقال سعد: قد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه^(١).

لم يختلف الرواة عن مالك في إسناد هذا الحديث ومنتنه، بمعنى واحد في ما علمت. وكذلك رواه معمر عن الزهري، باسناد مالك ومعناه، ولم يقمه ابن عيينة.

وروى هذا الحديث الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، بهذا الاسناد، مثله سواء، إلا أنه لم يذكر فيه نهى عمر عن التمتع، وقد ذكرنا في باب ابن شهاب عن عروة اختلاف الآثار في ما كان رسول الله ﷺ به، في خاصته محرماً في حجته، وذكرنا مذاهب العلماء في الافضل من ذلك، ولا خلاف علمته بين علماء المسلمين في جواز التمتع بالعمرة الى الحج.

وفي هذا الحديث ذكر التمتع بالعمرة إلى الحج، وذلك عند العلماء على اربعة أوجه، منها: ما اجتمع على أنه تمتع، ومنها ما اختلف فيه، فأما الوجه المجتمع على أنه التمتع المراد بقول الله عز وجل: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ فهو الرجل يحرم بالعمرة في أشهر الحج، وهي شوال وذو العقدة وعشر من ذي الحجة، وقد قيل ذو الحجة كله فإذا أحرم أحد بعمرة في أشهر الحج وكان مسكنه من وراء الميقات من أهل

(١) ت (٣/١٨٥/٨٢٣) وقال: هذا حديث صحيح. ن (٥/١٦٦/٢٧٣٣).

الآفاق، ولم يكن من حاضري المسجد، والحاضر المسجد الحرام عند مالك وأصحابه، هم أهل مكة وما اتصل بها خاصة، وعند الشافعي وأصحابه، هم من لا يلزمه تقصير الصلاة من موضعه الى مكة، وذلك اقرب المواقيت، وعند أبي حنيفة وأصحابه هم أهل المواقيت ومن وراءها من كل ناحية، فمن كان من أهل المواقيت أو من أهل ما وراءها، فهم من حاضري المسجد الحرام، وعند غير هؤلاء هم أهل الحرم.

وعلى هذه الأقاويل الأربعة مذاهب السلف في تأويل قول الله عز وجل: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: (١٩٦)] فليس له التمتع بالعمرة الى الحج ولا يكون متمتعاً أبداً، اعني التمتع الموجب للهدي، ما كان هو وأهله كذلك، ومن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، فخرج من موضعه محرماً بعمرة في أشهر الحج أو احرم بها من ميقاته وقدم مكة محرماً بالعمرة، فطاف لها وسعى وحل بها في أشهر الحج ثم أقام حلالاً بمكة إلى أن أنشأ الحج منها في عامه ذلك قبل رجوعه الى بلده، وقبل خروجه إلى ميقات أهل ناحيته، فهو متمتع بالعمرة الى الحج وعليه ما أوجب الله على من تمتع بالعمرة إلى الحج وذلك ما استيسر من الهدي، يذبحه لله، ويعطيه المساكين بمنى أو بمكة، فان لم يجد الهدي صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع الى بلده، والثلاثة الايام في الحج آخرها يوم عرفة، فان صامها من حين يحرم بحجه الى يوم النحر، فقد أدى ما عليه من صيام أيام الحج، وان فاته ذلك، فليس له صيام يوم النحر بإجماع من علماء السلمين، نقلاً عن النبي ﷺ.

واختلف في صيامه أيام التشريق اذ هي من أيام الحج، فرخص له خاصة في ذلك قوم، وأبى من ذلك آخرون، وسنذكر ذلك ان شاء الله.

فهذا إجماع من أهل العلم قديماً وحديثاً، في المتعة، والتمتع المراد بقول الله عز وجل: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ [البقرة: (١٩٦)] والمعنى، والله أعلم، انه تمتع بحله كله، فحل له النساء، وغير ذلك مما يحرم على المحرم، وسقط عنه السفر لحجه من بلده، وسقط عنه الاحرام من ميقاته في الحج، وقد قال بعض أصحابنا: انما ذلك لسقوط السفر خاصة، لا لتمتعه بالحل، لان القارن لم يتمتع بحل، وعليه دم. والوجه العام ما ذكرت لك من تمتعه بحله، وسقوط سفره وسقوط الاحرام من ميقاته، فلذلك كله وجب الدم عليه. اذ حصل حاجا ولم يحرم بحجه ذلك من ميقات أهله ولا شخص لذلك الحج من موضعه، بعد ان حصل محرماً في أشهر الحج وزمانه وحج من عامه، فهذه العلة الموجبة عليه الدم، والله أعلم. فان اعتمر في أشهر الحج ثم رجع الى بلده ومنزله، ثم حج من عامه ذلك، فليس بتمتع، ولا هدى عليه، ولا صيام، عند جماعة العلماء أيضاً، الا الحسن البصري فإنه قال: عليه هدى، حج أو لم يحج، قال: لانه كان يقال عمرة في أشهر الحج متعة، وروى سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ، يعتمرون في أشهر الحج، ثم يرجعون ولا يهدون^(١)، فليل لسعيد بن المسيب، فان حج من عامه، قال عليه الهدى، قال قتادة: وقال الحسن: عليه الهدى حج أو لم يحج، وهشيم عن يونس عن الحسن انه قال: عليه الهدى حج أو لم يحج.

وقد روى عن يونس، عن الحسن، قال: ليس عليه هدى، والصحيح عن الحسن ما ذكرنا.

(١) حق (٤/ ٣٥٦) إلا أنه قال: «كان أصحاب النبي ﷺ يتمتعون في أشهر الحج فإذا لم يحجوا عامهم ذلك يهدوا شيئاً.

أخبرنا أحمد بن محمد: حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا محمد بن جرير، قال: أخبرنا ابن حميد: حدثنا هارون بن المغيرة، عن عنبسة، عن أشعث النجار، عن الحسن، قال: من اعتمر في أشهر الحج، ثم رجع إلى أهله ثم حج من عامه ذلك، فعليه هدى؛ لأنه كان يقال: عمرة في أشهر الحج متعة.

وقد روى عن الحسن أيضا في هذا الباب قول لم يتابع عليه أيضا، ولا ذهب إليه أحد من أهل العلم، وذلك انه قال: من اعتمر بعد يوم النحر فهي متعة، والذي عليه جماعة الفقهاء وعامة العلماء ما ذكرت لك قبل هذا.

وروى هشيم وغيره عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب، قال: من اعتمر في أشهر الحج ثم أقام حتى يحج، فهو متمتع، وعليه الهدى، فان رجع إلى مصره ثم حج من عامه، فلا شيء عليه، وعلى هذا الناس^(١).

فإن ظن ظان أن معنى حديث مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، قال: من اعتمر في أشهر الحج: شوال، أو ذي القعدة، أو ذي الحجة، قبل الحج فقد استمتع، ووجب عليه الهدى أو الصيام إن لم يجد هديا^(٢) كمعنى ما روي عن الحسن في إيجاب الهدى على من اعتمر في أشهر الحج، وإن لم يحج، فليس كما ظن، ولا يعرف ذلك من مذهب ابن عمر. وفي قوله في هذا الحديث «قبل الحج» دليل على أنه حج، ولذلك فسره مالك في الموطأ فقال بأثر حديثه ذلك: قال مالك: وذلك إذا أقام حتى الحج ثم حج.

وذكر اسماعيل بن اسحاق القاضي قال: حدثنا ابراهيم بن حمزة الزبيري، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عبيد الله بن

(١) ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣/١٥٥/١٣٠٠٢).

(٢) هق (٥/٢٤).

عمر، عن نافع، عن ابن عمر، انه كان يقول : من اعتمر في أشهر الحج : شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة ثم أقام حتى يحج، فهو متمتع عليه الهدي، أو الصيام ان لم يجد هدياً^(١).

قال اسماعيل : وحدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد المسيب، أنه قال : إذا اعتمر الرجل في أشهر الحج، ثم رجع الى أهله، ثم حج من عامه فليس عليه هدي وعلى هذا جماعة العلماء على ما قدمنا^(٢).

وقد روى عن طاوس في التمتع قولان : هما أشد شذوذاً مما ذكرنا عن الحسن : احدهما ان من اعتمر في غير اشهر الحج، ثم أقام حتى الحج، ثم حج من عامه، انه متمتع، وهذا لم يقل به أحد من العلماء - فيما علمت - غيره، ولا ذهب اليه أحد من فقهاء الامصار، وذلك والله أعلم، ان شهور الحج احق بالحج من العمرة : لان العمرة جائزة في السنة كلها، والحج انما موضعه شهور معلومة، فإذا جعل أحد العمرة في اشهر الحج ولم يأت في ذلك العام بحج فقد جعلها في موضع كان الحج أولى به ثم رخص الله عزوجل في كتابه، وعلى لسان رسوله في عمل العمرة في أشهر الحج للمتمتع والقارن للحج معها، ولمن شاء أن يفردا في أشهر الحج كما فعل رسول الله ﷺ . والآخر قاله في المكّي إذا تمتع من مصر من الامصار فعليه الهدي وهذا لم يعرج عليه، لظاهر قول الله عز وجل : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] والتمتع على ما قد أوضحنا عن جماعة العلماء بالشرائط التي وصفنا . وبالله توفيقنا .

(١) تقدم تحريجه في الباب نفسه .

(٢) تقدم تحريجه في الباب نفسه .

واختلفوا فيمن انشأ عمرة في غير أشهر الحج ثم عملها في أشهر الحج، ثم حج من عامه ذلك، فقال مالك: عمرته في الشهر الذي حل فيه يريد ان كان حل منها في غير أشهر الحج فليس بمتمتع وان كان حل منها في أشهر الحج فهو متمتع، ان حج من عامه.

وقال الثوري: إذا قدم الرجل معتمرا في شهر رمضان، وقد بقي عليه منه يوم أو يومان، فلم يطف لعمرته حتى رؤي هلال شوال، فكان إبراهيم يقول: هو متمتع، وأحب الي أن يهريق دما.

وقال أبو حنيفة وأصحابه ان طاف للعمرة ثلاثة أشواط في رمضان، وأربعة أشواط في شوال، كان متمتعا، وان طاف لها أربعة في رمضان، وثلاثة في شوال، لم يكن متمتعا.

وقال الشافعي: إذا طاف بالبيت في أشهر الحج للعمرة، فهو متمتع، ان حج من عامه ذلك، وذلك ان العمرة انها تكمل بالطواف بالبيت، وانما ينظر الى اكائها.

وقال أبو ثور: إذا دخل في العمرة في أشهر الحج فسواء طاف لها في رمضان، أو في شوال، لا يكون بهذه العمرة متمتعا.

واختلفوا في وقت وجوب الهدي على المتمتع، فذكر ابن وهب، عن مالك، انه سئل عن المتمتع بالعمرة إلى الحج يموت بعدما يحرم بالحج بعرفة أو غيرها: أترى عليه هديا؟ قال: من مات من أولئك قبل أن يرمي جمرة العقبة، فلا أرى عليه هديا، ومن رمى الجمرة ثم مات فعليه الهدي، قيل له: فالهدي من رأس المال أو من الثلث؟ قال: بل من رأس المال.

وقال الشافعي: إذا احرم بالحج، فقد وجب عليه دم المتعة، إذا كان واجداً لذلك، ذكره الزعفراني عنه. وقال عنه الربيع: إذا أهل المتمتع



بالحج، ثم مات من ساعته، أو بعد، قبل أن يصوم ففيها قولان: أحدهما أن عليه دم المتعة، لأنه دين عليه، ولا يجوز أن يصام عنه، والآخر أنه لا دم عليه: لأن الوقت الذي وجب عليه فيه الصوم قد زال وغلب عليه.

واتفق مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم، أن المتمتع إذا لم يجد هدياً صام الثلاثة أيام إذا أحرم وأهل بالحج، إلى آخر يوم عرفة وهو قول أبي ثور.

وقال عطاء لا بأس أن يصوم المتمتع في العشر، وهو حلال قبل أن يحرم.

وقال مجاهد وطاوس: إذا صامهن في أشهر الحج اجزأه.

وأجمع العلماء على أن الصوم لا سبيل للمتمتع إليه إذا كان يجد الهدى. واختلفوا فيه إذا كان غير واجد للهدى فصام، ثم وجد الهدى قبل اكتمال صومه، فذكر ابن وهب عن مالك قال: إذا دخل في الصوم ثم وجد هدياً فأحب إلى أن يهدى، وإن لم يفعل أجزأه الصيام، وقال الشافعي يمضي في صومه، وهو فرضه. وكذلك قال أبو ثور. وقال أبو حنيفة: إذا أيسر المتمتع في اليوم الثالث من صومه، بطل الصوم، ووجب عليه الهدى، وإن صام ثلاثة أيام في الحج، ثم أيسر، كان له أن يصوم السبعة الأيام، ولا يرجع إلى الهدى. وقال إبراهيم النخعي: إذا وجد ما يذبح قبل أن يحل فليذبح، وإن كان قد صام، وإن لم يجد ما يذبح حتى يحل فقد أجزأه الصوم، وقال عطاء: إن صام ثم وجد ما يذبح فليذبح، حل أم لم يحل، ما كان في أيام التشريق، واختلفوا فيما على من فاته صوم الثلاثة الأيام قبل يوم النحر، فذكر ابن وهب عن مالك قال: من نسى صوم الثلاثة الأيام في الحج، أو مرض فيها، فإن كان بمكة فليصم الأيام الثلاثة بمكة، وقال: وإن لم يصم قبل يوم عرفة

فليصم أيام منى الثلاثة، وليصم إذا رجع إلى أهله سبعة، وإن كان رجع إلى أهله فليهد إن قدر، فإن لم يقدر فليصم ثلاثة أيام في بلده، وسبعة بعد ذلك، وهو قول أبي ثور.

وتحصيل مذهب مالك أنه إذا قدم بلده ولم يصم ثم وجد الهدى لم يجزه الصوم، ولا يصوم إلا إذا لم يجد هديا.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن انقضى يوم عرفة ولم يصم الثلاثة أيام، فعليه دم لا يجزيه غيره.

وقال الشافعي بالعراق: يصوم أيام منى إن لم يكن صام قبل يوم النحر، وقال بمصر: لا يصومها، وعليه أكثر أصحابه، ويصومها كلها إذا رجع إلى بلده، فإن مات قبل ذلك أطعم عنه.

وأجمعوا على أن رجلا من غير أهل مكة لو قدم مكة معتمرا في أشهر الحج، عازما على الإقامة بها، ثم أنشأ الحج من عامه ذلك فحج إن تمتع، عليه ما على المتمتع.

وأجمعوا على أن مكيا لو أهل بعمرة من خارج الحرم في أشهر الحج، فقصاها ثم حج من عامه ذلك، إنه من حاضري المسجد الحرام الذين لا متعة لهم، وإن لا شيء عليه.

وأجمعوا في المكى يجيء من وراء الميقات محرما بعمرة، ثم ينشئ الحج من مكة، وأهله بمكة، ولم يسكن سواها، إنه لا دم عليه، وكذلك إذا سكن غيرها وسكنها، وكان له أهل فيها وفي غيرها.

وأجمعوا على أنه لو انتقل عن مكة بأهله، وسكن غيرها. ثم قدمها في أشهر الحج معتمرا، فاقام بها حتى حج من عامه إنه تمتع كسائر أهل الافاق.



وقد ذكرنا مسألة طاوس فيما مضى من هذا الباب .

واتفق مالك ، والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم والثوري ، وأبو ثور ، على أن التمتع يطوف لعمرته بالبيت ، ويسعى بين الصفا والمروة ، وعليه بعد طواف آخر لحجه ، وسعى بين الصفا والمروة . وروى عن عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، انه يكفيه سعي واحد بين الصفا والمروة ، وأما طواف القارن فقد ذكرناه في باب ابن شهاب عن عروة .

واختلفوا في حكم المتمتع الذي يسوق الهدى ، فقال مالك : ان كان متمتعا حل إذا طاف وسعى . ولا ينحر هديه إلا بمنى إلا أن يكون مفردا للعمرة ، فان كان مفردا للعمرة نحر هديه بمكة ، وان كان قارنا نحره بمنى . ذكره ابن وهب عن مالك ، وقال مالك من أهدى هديا للعمرة وهو متمتع لم يجزه ذلك ، وعليه هدي آخر للمتعة لانه انما يصير متمتعا إذا أنشأ الحج بعد أن حل من عمرته وحيثئذ يجب عليه الهدى .

وقال أبو حنيفة ، والثوري ، وأبو ثور ، واسحاق : لا ينحر المتمتع هديه الى يوم النحر . وقال أحمد : ان قدم المتمتع قبل العشر طاف وسعى ونحره هديه ، وان قدم في العشر لم ينحر الا يوم النحر ، وقاله عطاء .

وقال الشافعي : يحل من عمرته إذا طاف وسعى ساق هديا أن لم يسق .

وقال أبو ثور : يحل ولكن لا ينحر هديه حتى يحرم بالحج وينحره يوم النحر ، وقول أحمد بن حنبل في التمتع ومسائله المذكورة هاهنا كلها كقول الشافعي سواء ، وله قولان أيضا في صيام المتمتع أيام التشريق ان لم يصم قبل يوم النحر ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا لم يسق المتمتع هديا فإذا فرغ من عمرته صار حلالا ، فلا يزال كذلك حتى يحرم بالحج ، فيصير حراما كان

ولو ساق هديا لمتعته لم يحل من عمرته حتى يحل من حجته ، لانه ساق الهدى على حديث حفصة . وحجة الشافعي في جواز احلاله ان الممتع انها يكون متمتعا إذا استمتع باحلاله إلى أن يحرم بالحج ، فأما من لم يحل من المعتمرين فانها هو قارن لا متمتع ، والقرآن قد أباح التمتع .

فهذه جملة أصول احكام التمتع بالعمرة إلى الحج ، وهذا هو الوجه المشهور في التمتع ، وقد قيل : ان هذا الوجه هو الذي روى عن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود كراهيته ، وقالوا أو أحدهما : يأتي أحدهم منى وذكره يقطر منيا .

وقد أجمع علماء المسلمين على جواز هذا ، وعلى أن رسول الله ، ﷺ ، أباحه وأذن فيه .

وقد قال جماعة من العلماء : انها كرهه عمر رضي الله عنه ؛ لأن أهل الحرم كانوا قد أصابتهم يومئذ مجاعة ، فأراد عمر أن ينتدب الناس اليهم لينعشوا بما يجلب من المير .

وقال آخرون : أحب أن يزار البيت في العام مرتين ، مرة للحج ، ومرة للعمرة ، ورأى ان الافراد أفضل ، فكان يميل اليه ويأمر به ، وينهى عن غيره استحبابا ، ولذلك قال : افصلوا بين حجكم وعمرتكم ، فانه اتم لحج أحدكم ولعمرته ، ان يعتمر في غير أشهر الحج .

أخبرنا عبدالوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال : حدثنا احمد بن زهير ، قال : حدثنا موسى بن اسماعيل ، قال : حدثنا صدقة بن موسى ، عن مالك بن دينار ، قال : سألت بالحجاز عطاء بن أبي رباح ، وطاووسا . والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبدالله ، وسالت بالبصرة الحسن ، وجابر بن زيد ، ومعبدا الجهني ، وأبا المتوكل الناجي ، كلهم امرني بمتعة الحج .

والوجه الثاني من وجوه التمتع بالعمرة إلى الحج، هو ان يجمع الرجل بين العمرة والحج فيهل بهما جميعا في اشهر الحج أو غيرها، يقول: ليك بعمرة وحجة معا، فإذا قدم مكة طاف لحجته وعمرته طوافا واحدا، وسعى سعيا واحدا، أو طاف طوافين، وسعى سعيين، على مذهب من رأى ذلك.

وقد ذكرنا القائلين بالقولين جميعا، وحجة كل فريق منهم في باب ابن شهاب عن عروة، وإنما جعل القران من باب التمتع؛ لأن القارن متمتع بترك النصب في السفر إلى العمرة مرة، وإلى الحج اخرى، وتمتع بجمعهما، لم يحرم لكل واحدة من ميقاته، وضم إلى الحج، فدخل تحت قول الله عزوجل ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾.

وهذا وجه من التمتع لا خلاف بين العلماء في جوازه، وأهل المدينة لا يميزون الجمع بين الحج والعمرة إلا بسياق الهدى، وهو عندهم بدنة، لا يجوز دونها.

وأهل العراق يختارون البدنة ويستحبونها، وتحزى عندهم عن القارون شاة. وهو قول الشافعي. وقد قال في بعض كتبه: القارن أخف حالا من المتمتع. فإن لم يجد القارن الهدى صام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى بلده، حكمه في ذلك حكم المتمتع بالعمرة إلى الحج، وما يدل ذلك على أن القران تمتع قول ابن عمر: إنما جعل القران لأهل الآفاق، وتلا ﴿ذَلِكَ لِإِنَّ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾. فمن كان من حاضري المسجد الحرام وتمتع أو قرن لم يكن عليه دم قران، ولا تمتع، ومن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، وقرن أو تمتع فعليه دم.

وكان عبد الملك بن الماجشون يقول: إذا قرن المكي الحج مع العمرة كان عليه دم القران، من أجل ان الله تعالى إنما أسقط عن أهل مكة الدم والصيام، في التمتع لا في القران.

وقال مالك: لا أحب لمكي أن يقرن بين الحج والعمرة، وما سمعت أن مكيا قرن، فان فعل لم يكن عليه دم ولا صيام، وعلى قول مالك جمهور الفقهاء في ذلك.

والوجه الثالث من التمتع هو الذي تواعد عليه عمر بن الخطاب الناس، وقال: متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ، أنا أنهي عنهما، متعة النساء، ومتعة الحج.

وقد تنازع العلماء بعده في جواز هذا الوجه، هلم جرا، وذلك ان يهل الرجل بالحج، حتى إذا دخل مكة، فسخ حجه في عمرة، ثم حل، وأقام حللاً حتى يهل بالحج يوم التروية، فهذا هو الوجه الذي تواترت الآثار عن رسول الله ﷺ فيه، أنه أمر أصحابه في حجته: من لم يكن معه منهم هدي، ولم يسقه، وكان قد أحرم بالحج، ان يجعلها عمرة.

وقد أجمع العلماء على تصحيح الآثار بذلك عنه ﷺ، ولم يدفعوا شيئاً منها، إلا أنهم اختلفوا في القول بها، والعمل، لعل نذكرها ان شاء الله.

فجمهور أهل العلم على ترك العمل بها؛ لأنها عندهم خصوص خصص بها رسول الله ﷺ أصحابه في حجته تلك، لعله قالها ابن عباس رحمه الله، قال: كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور ويجعلون المحرم صفراً، ويقولون: إذا برأ الدبر، وعفا الاثر، وانسلخ صفر، أو قالوا دخل صفر، حلت العمرة لمن اعتمر، ذكره ابن أبي شيبة، عن أبي أسامة، عن



وهيب، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس (١).

قال أبو بكر بن أبي شيبة: وحدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا وهيب، قال حدثنا عبدالله بن طاوس، عن أبيه عن ابن عباس، قال كان أهل الجاهلية يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور، وكانوا يسمون المحرم صفرا، وكانوا يقولون: إذا برأ الدبر، وعفا الأثر، وانسلخ صفر، حلت العمرة لمن اعتمر، فقدم رسول الله ﷺ، صبيحة رابعة، فأمرهم ان يجعلوها عمرة، فقالوا: يارسول الله أي الحل؟ قال: الحل كله (٢).

ففي هذا دليل على أن رسول الله ﷺ، إنما فسخ الحج في العمرة ليرهم ان العمرة في أشهر الحج لا بأس بها. فكان ذلك له ولمن معه خاصة: لأن الله قد أمر باتمام الحج والعمرة كل من دخل فيها أمرا مطلقا، ولا يجب أن يخالف ظاهر كتاب الله إلا إلى ما لا اشكال فيه، من كتاب ناسخ أو سنة مبينة. واحتجوا من الحديث بما حدثنا به محمد بن ابراهيم قال: حدثنا محمد ابن معاوية قال: حدثنا أحمد بن شعيب قال: أنبأنا اسحاق بن ابراهيم، عن عبد العزيز بن محمد، عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن، عن الحارث بن بلال، عن أبيه، قال: قلنا: يا رسول الله! فسخ الحج لنا خاصة، أم للناس عامة، فقال: بل لنا خاصة (٣).

(١) حم (١/٢٥٢)، خ (٣/٥٣٨/١٥٦٤)، م (٢/٩٠٩-٩١٠/١٢٤٠)، د (٢/٥٠٢-٥٠٣/١٩٨٧) بنحوه. ن (٥/١٩٨/٢٩١٢) كلهم من طرق عن عبد الله بن طاوس عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) تقدم تخريجه في الذي قبله.

(٣) حم (٣/٤٦٩)، د (٢/٣٩٩-٤٠٠/١٨٠٨)، ن (٥/١٩٧/٢٨٠٧)،

جه (٢/٩٩٤/٢٩٨٤) قال في الزوائد: «قال أحمد: حديث بلال بن الحارث عندي غير ثابت، ولا أقول له، ولا نعرف هذا الرجل، يعني الحارث بن بلال، وقال: رأيت لو عرف الحارث بن الحارث بن بلال، إلا أن أحد عشر رجلا من أصحاب النبي ﷺ يروون ما يروون من الفسخ، أين يقوم الحارث بن بلال منهم؟». قال المنذري كما في عون المعبود (٥/٢٤٥-٢٤٦/١٧٩١):

وحدثنا سعيد بن نصر: حدثنا قاسم بن أصبغ: حدثنا محمد بن اسماعيل: حدثنا الحميدي حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، قال: سمعت ربيعة بن أبي عبد الرحمن يذكر عن الحارث بن بلال بن الحارث المزني، عن أبيه، قال: قلت لرسول الله: افسخ الحج لنا خاصة أم لمن بعدنا؟ قال: بل لنا خاصة^(١).

وحدثنا سعيد وعبد الوارث قالوا: حدثنا قاسم: حدثنا اسماعيل بن اسحاق، حدثنا حجاج بن منهال: حدثنا أبو عوانة، عن معاوية بن اسحاق، عن ابراهيم التيمي، عن ابيه، قال: سئل عثمان بن عفان عن متعة الحج، فقال: كانت لنا ليست لكم.

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا أبو معاوية، ويعلى بن عبيد، عن الاعمش عن ابراهيم التيمي، عن ابيه، عن ابن ذر قال إنها كانت المتعة بالحج لأصحاب محمد ﷺ، خاصة^(٢).

وقال أبو معاوية: يعني أن يجعل الحج عمرة.

وقال اسماعيل: حدثنا حجاج: حدثنا عبد الوهاب الثقفي، عن يحيى ابن سعيد، قال: أخبرني المرقع عن أبي ذر قال: ما كانت لأحد بعدنا أن

«حديث بلال أخرجه النسائي وابن ماجه . قال الدارقطني: تفرد به ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن الحارث عن أبيه وتفرد به عبد العزيز الدراوردي عنه، هذا آخر كلامه، والحارث بن بلال شبه المجهول، وقد قال الإمام أحمد في حديث بلال هذا إنه لا يثبت، هذا آخر كلامه». وقال ابن القيم في زاد المعاد (٢/١٩٢-١٩٣): «فتحن نشهد بالله، أن حديث بلال بن حارث هذا لا يصح عن رسول الله ﷺ وهو غلط عليه وكيف تقدم رواية بلال بن الحارث على روايات الثقات الأثبات، حملة العلم الذين رووا عن رسول الله ﷺ خلاف روايته، ثم كيف يكون هذا ثابتا عن رسول الله ﷺ، وابن عباس رضي الله عنه يفتي بخلافه، ويناظر عليه طول عمره بمشهد من الخاص والعام، وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، ولا يقول له رجل واحد منهم هذا كان مختصا بنا، ليس لغربنا حتى يظهر بعد موت الصحابة أن أبا ذر كان يرى اختصاص ذلك بهم؟».

(١) تقدم تحريجه في الذي قبله.

(٢) م(٢/٨٩٧/١٢٢٤)، ن(٥/١٩٧/٢٨٠٨)، جه(٢/٩٩٤/٢٩٨٥).



يحرم بالحج ثم يفسخها بعمره، وعلى هذا جماعة فقهاء الحجاز والعراق والشام، كمالك، والثوري، والاوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، وأصحابهم، وأكثر علماء التابعين، وجمهور فقهاء المسلمين، إلا شيء يروى عن ابن عباس، وعن الحسن البصري، وبه قال أحمد بن حنبل. قال أحمد بن حنبل: لا ارد تلك الآثار المتواترة الصحاح، عن النبي ﷺ، في فسح الحج في العمرة، بحديث الحارث بن بلال عن أبيه، وبقول أبي ذر. قال: ولم يجمعوا على ما قال أبو ذر، ولو اجمعوا كان حجة، وقد خالف ابن عباس أبا ذر ولم يجعله خصوصاً.

وذكر عن يحيى القطان، عن الاجلح، عن عبد الله بن أبي الهذيل، قال: كنت جالسا عند ابن عباس فاتاه رجل يزعم انه مهل بالحج، وانه طاف بالبيت، وبالصفا والمروة، فقال له ابن عباس: أنت معتمر، فقال له الرجل: لم أرد عمرة، فقال: أنت معتمر. وروى ابن ابي مليكة، عن عروة ابن الزبير، انه قال لابن عباس: أضللت الناس، قال: وما ذاك؟ قال: تفتي الناس إذا طافوا بالبيت فقد حلوا، وقال أبو بكر وعمر: من احرم بالحج لم يزل محرماً إلى يوم النحر، فقال ابن عباس: احدثكم عن رسول الله ﷺ، وتحدثوني عن أبي بكر وعمر؟ فقال عروة: كانا أعلم برسول الله منك.

وذكر روح بن عبادة، عن أشعث، عن الحسن، جواز فسح الحج في العمرة.

واحتج أحمد ومن قال بهذا القول، بقول سراقه بن مالك بن جعشم في حديث جابر: يا رسول الله! متعتنا هذه لعامنا أم للأبد؟ قال رسول الله ﷺ، بل للأبد^(١). وهذا يحتمل أن يكون أراد وجوب ذلك مرة في الدهر، والله أعلم.

(١) هو جزء من حديث جابر الطويل في وصف حجة النبي ﷺ المتفق عليه.

والوجه الرابع من المتعة متعة المحصر، ومن صد عن البيت، ذكر يعقوب بن شيبة: أنبأنا أبو سلمة التبوذكي: حدثنا وهيب حدثنا اسحاق بن سويد قال: سمعت عبد الله بن الزبير، وهو يخطب، ويقول: يا أيها الناس، إنه والله ليس التمتع بالعمرة إلى الحج كما تصنعون، ولكن التمتع بالعمرة إلى الحج ان يخرج الرجل حاجا فيحبسه عدو، أو امر يعذره، حتى تذهب ايام الحج، فيأتي البيت فيطوف، ويسعى بين الصفا والمروة، ثم يتمتع بحله إلى العام المستقبل، ثم يحج ويهدي، وسنذكر وجوه ذلك في باب نافع، عن ابن عمر، ان شاء الله.

وأما قول سعد: صنعها رسول الله ﷺ، وصنعناها معه، فليس فيه دليل على ان رسول الله ﷺ تمتع؛ لأن عائشة وجابرا يقولان: ان رسول الله ﷺ، افرد الحج^(١)، ويقول أنس، وابن عباس، وجماعة: قرن رسول الله ﷺ، وقال أنس: سمعته يلبي بعمرة وحجة معا^(٢). وقال ﷺ، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة^(٣)، ويحتمل قوله صنعها رسول الله ﷺ، بمعنى اذن فيها، وابعائها، وإذا أمر الرئيس بالشيء جاز ان يضاف فعله

(١) أما حديث عائشة أخرجه: م (٢/ ٨٧٥ / ١٢١ [١٢٢])، د (٢/ ٣٧٧ / ١٧٧٧)، ت (٣/ ١٨٣ / ٨٢٠)، ن (٥/ ١٥٨ / ٢٧١٤)، ج (٢/ ٩٨٨ / ٢٩٦٤). عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، وأخرجه: ج (٢/ ٢٨٨ / ٢٩٦٥)، وهق (٥/ ٢) عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة. أما حديث جابر فعند: خ (١٣/ ٤١٦ / ٧٣٦٧)، م (٢/ ٨٨٤ / ١٢١٦)، د (٢/ ٣٨٤ / ١٧٨٥)، هق (٥/ ٤) من طرق عن جابر.

(٢) حم (٣/ ٩٩-١٠)، خ (٣/ ٥٢٥ / ١٥٥١)، م (٢/ ٩١٥ / ١٢٥١)، د (٢/ ٣٩١ / ١٧٩٥)، ن (٥/ ١٦٤ / ٢٧٢٨)، ج (٢/ ٩٨٩ / ٢٩٦٨-٢٩٦٩) من طرق عن أنس.

(٣) هو جزء من حديث جابر الطويل: خ (٣/ ٧٧٣ / ١٧٨٥)، م (٢/ ٨٨٦ / ١٢١٨).



إليه، كما يقال: رجم رسول الله ﷺ في الزنا، وقطع في السرقة، ونحو هذا. ومن هذا المعنى قول الله عز وجل: ﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ﴾ [الزخرف: (٥١)] أي أمر فنودي، والله أعلم.

obeykhanad.com